منصور النصاصرة

بدو النقب وبئر السبع

١٠٠ عام من السياسة والنضال

ترجمة: ساندرا الأشهب

الكتب المترجمة (٨)

STUDENTS-HUB.com

ⓒ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٤١هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

النصاصرة، منصور محمد
بدو النقب وبئر السبع: ١٠٠ عام من السياسة والنضال. / منصور محمد النصاصرة؛ ساندرا الأشهب.- الرياض، ١٤٤١هـ
٥٢٠ص؛ ١٧-٢٤سم.
ردمك: ٤-٨٧-٨٢٠٦-٦٠٣-٩٧٨
١- بئر السبع (فلسطين) - تاريخ ، الأشهب، ساندرا (مترجم)
ب. العنوان
ديوي ٩٥٦.٩٩٩١ ١٤٣٤/ ١٤٤٠

رقم الإيداع: ١٤٣٤/ ١٤٤٠
ردمك: ٤-٨٧-٨٢٠٦-٦٠٣-٩٧٨

هذه النشرة العربية ترجمة لكتاب

The Naqab Bedouins:
A Century of Politics and Resistance

Written by:
Mansour Nasasra

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه الدراسة ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

STUDENTS-HUB.com

الفصل السابع

الزعامة التقليدية واقتصاد الحدود والنضال والصمود (١٩٥٢-١٩٥٦)

أدَّت الزعاماتُ القبلية دوراً جوهريّاً في تنظيم الشؤون القبلية وتمثيل العشائر في الشرق الأوسط على المستوى التاريخي، وإشارةً إلى الدور السياسي القوي لزعماء القبائل، تدَّعي دون تشاتي «أن زعيم القبيلة يتفاوضُ بشأن مصالح العشيرة، ويفضُّ النزاعات، ويمثلُ العشيرةَ عامةً في علاقتها مع سلطة الدولة المركزية». (2014, 18).

وخلال وقت الحكم العسكري الإسرائيلي (١٩٤٨-١٩٦٧)، رأت الحكومةُ في شيوخ بدو النقب قوةً مؤهلةً للسيطرة على القبائل البدوية، ويجب التدخل فيها من خلال التعيين أو التفرقة، ويشير لوستيك (1980) إلى أن تعيينَ النُّخَب العربية التقليدية كان سياسةً شائعة تنتهجُها دولةُ إسرائيل تجاهَ الأقلية؛ مثلما كان الحالُ في الولايات المتحدة وكندا في أواخِر القرن التاسع عشر والقرن العشرين؛ لذلك عيَّنَت سُلُطات الحكم العسكري في إسرائيل قيادات القبائل للسيطرة على السكان الأصليين (Champagne 2003, 267)... وفي دولٍ أخرى بالشرق الأوسط، مُكِّنَت وقُوِّيَت مكانةُ زعامات القبائل والعشائر، واعتُرِفَ بمناصبهم رسميّاً من الحكومة،

STUDENTS-HUB.com

فمثلاً فَوَّض الملك زعامات القبائل في الأردن للتعامل مع القضايا العشائرية على مستوياتٍ عدة (مقابلة مع الشيخ واصل أبو جابر، مخيم البقاع، الأردن، ٢٠١٤). أما في سوريا؛ فقد عُد البدوُ خلال الستينيات تحت حكم البعث جُزءاً من النظام القديم؛ إذ تحدى الحزبُ شيوخَ البدو، وجعلهم عرضةً للعقاب، ونزع أراضيهم وسلطتهم. (Chatty 2014, 23).

وقد لاقت سياساتُ إسرائيل نجاحاتٍ محدودة فيما يتعلّق بشيوخ البدو، الذين انتهجوا ما يمكن أن نسمِّيه «دور السياسات الداخلية»؛ ليس لخدمة الدولة بوصفها وسيطاً؛ بل للحصول على حقوقِهم الخاصّة، وفي بعض الحالات، جُنِّدَت الزعاماتُ العشائرية في حِزب العمل؛ للحصول على أصواتهم، ودعمهم السياسي، وفي حالاتٍ أخرى قاد شيوخُ القبائل النضال؛ أملاً في الاعتراف بهم.

مشايخ البدو... علاقاتٌ مزدوَجة مع السلطة:

طبقاً لما أورده وينغرود (1977, 323) فإن الوصاية هي شبكةٌ مُعَقَّدةٌ من العلاقات بين الذين يستخدمون تأثيرَهُم لحماية الآخرين، وبين الذين يحمونهم. وقد أنشأت السلطاتُ في المرحلة الأولى من الحكم العسكري نوعاً من العلاقات الشخصية (علاقة الزبائنية) مع الشيوخ للسيطرة على البدو، وكانت علاقةً مَبنِيّةً على اللامساواة وتبادل المصالح. ويستذكر ساسون بار تسفي هذه العلاقة قائلاً: «عرفنا جيداً أنه سيكون منَ المستحيل أن نُسَيطِرَ على البدو بطريقةٍ مقبولة بدون حاجتنا لفَهم البِنية القبلية والعمل من خلالها؛ وبمعنى آخر احتجنا للشيوخ ولزعامات القبائل». (Bar Zvi 1973).

وقد شدَّدَ ماركس أيضاً (1967, 41) على أهمية دور المشايخ في نظام الحكم العسكري؛ مشيراً إلى اهتمام الحكام العسكريين بالعمل مع المشايخ ذوي السلطة،

STUDENTS-HUB.com

الذين يتمتعون بشخصيةٍ قوية، وكانوا قادرين على التحكُّم والسيطرة على قبائلهم، ويمكن الاعتمادُ عليهم لتنفيذ تعليمات الحكام العسكريين؛ ونتيجةً لسياسات الحكومة فقد حازَ شيوخ البدو على قوةٍ سياسيةٍ مهمة في ظل الحكم العسكري.

وعلى النحو ذاتِه، تؤكد المواد الأرشيفية أن الدور الذي أداه المشايخ كان حاسماً في السيطرة على البدو؛ إذ يشير تقريرٌ سريٌّ مجهولٌ يعود لعام **١٩٥٣** إلى أهميّة دور المشايخ والقيادة التقليدية في النقب وبئر السبع للحكومة؛ مؤكداً أنه يُعد مثل مِنظارٍ للسلطات الإسرائيلية (ISA / GL 13904/14)، ويشير التقريرُ علناً إلى أنه قد عُيِّن عددٌ من البدو؛ لكي يصبحوا شيوخاً؛ بفضل علاقاتهم المتينة مع الدولة، واستفادة السلطة كثيراً منهم.

لقد عثرتُ على أمثلةٍ لعشائرَ عارضت تعيين المشايخ بدون موافقتهم، وأظهرت إحدى الحالات أن القبائل قاومت تعليمات الحكومة العسكرية التي أقرَّت تعيين شيخٍ بدون موافقة العشيرة؛ فمثلاً رَفَضَت إحدى عشائر الترابين قبولَ تعيين شيخٍ ليتولى مهامَّ إدارة شؤون عشيرتهم بدون موافقتهم على تلك الخطوة، وقاطعوا مَن عيَّنهم الحاكمُ العسكري ورفضوا التعاون معه (*Al-Hamishmar*, July 4,1958). لم يكن مشايخ النَّقب «دُمىً» في أيادي الحكومة العسكرية؛ بل استفادوا من كلّ فرصةٍ للحصول على المزيد من حقوقهم؛ من خلال استغلال تلكَ الحكومة بطرقٍ مختلفة.

وصف بِنحاس أمير (الحاكم العسكري للنقب عام **١٩٥٦**) العلاقةَ بين شيوخ البدو والحُكم العسكري قائلاً:

> «عملنا مع شيوخ البدو لحل القضايا الداخلية لقبائلهم عملاً متواصلاً، واعتاد المشايخُ القدومَ إلى مكتبي لعرض مشاكلهم

STUDENTS-HUB.com

واحتياجاتهم؛ وكانوا نَشِطِينَ جدّاً في المطالبة بحقوقهم. حاولتُ أن أساعدهم قدرَ المستطاع قائلاً إنَّ (مشاكلكم هي مشاكلي أيضاً بكوني حاكماً عسكريّاً)؛ كان توقيع الشيخ بمنزلة توقيع الحاكم العسكري، وكان يتعيَّن عليهم أن يخبروا الحاكمَ إذا كانت بعضُ المشكلات التي يجب حلُّها، وقد اعترض الشيوخ في حالاتٍ عدة على قراراتي؛ خصوصاً في الحالات التي رأوها لا تصب في مصلحتهم».

(مقابلة مع بنحاس أمير، أغسطس، ٢٠٠٨).

تطرح هذه المقابلةُ فكرةَ أن المشايخَ والحكام العسكريين أسَّسوا علاقةَ «السيد والمنتَفِع» في تعاملهم مع قضاياهم العشائرية؛ فكان المشايخُ على دراية بما يريدون، ولكنهم لم يرفعوا جميع مطالبهم واحتياجات عشائرهم؛ ونتيجةً لذلك منحت علاقةُ «السيِّد والمنتفِع» هؤلاء المشايخ السلطة والثروة.

واستناداً إلى مفهوم الحكم العسكري، كان من المفترض أن يؤكِّد مشايخ النقب أموراً معينة تخصُّ عشائرهم، وتسجيلَ أفراد العشيرة تسجيلاً منتظماً، وتزويدَ المستوطِن اليهودي بالعُمال، والحصولَ على تصاريح لأفراد عشيرتهم من مكاتب الحكم العسكري في بئر السبع، والإبلاغَ عن أي حادثةٍ مهمة داخل العشيرة، والإبلاغَ عن المتسلِّلين، أو المهجَّرين إذا عادوا إلى مضارب العشيرة، وفرض رسومٍ على الأراضي المستأجَرة وجبايتها، وإضفاء صفة الشرعية على حالات الزواج وتسجيلها، وحيازة ممتلكاتٍ مثل المحلات التجارية، والإبلاغ عن أفراد العشيرة الذين تركوا البلاد، واتِّباع التعليمات الصادِرة عن الحاكم العسكري. لقد أصبح المشايخُ وكلاء للإدارة العسكرية؛ يزوّدونها بالمعلومات تفصيلاً؛ حتى تسجيل المواليد والوفيات وحالات الزواج؛ (حتى إنهم أصبحوا عمليّاً ـ كما علَّق

STUDENTS-HUB.com

أحدُ المشايخ الذين قابلتُهم ـ فرعاً من فروع وزارة الداخلية). لم يكن المشايخُ مُذعِنين بالقدْر الذي تمناه الحكام العسكريون، لكنهم كانوا في المقابل وكلاء نشِطين في الاستفادة من منظومة الحكم العسكري، وساعدوا عشائرهم في الحصول على مزيد من الحقوق، وناضَلوا في سبيل الاعتراف بملكيتهم للأراضي.

وقد نُوقش تعيينُ قادة المجتمع العربي، (وليس فقط البدو في النقب) في إطار تقرير كوينغ؛ إذ عرَّجَ التقرير ـ الذي كتبه كوينغ يسرائيل؛ مفوّضُ المنطقة الشمالية من وزارة الداخلية ـ على كيفية التعامل مع الفلسطينيين العَرَب في الجليل، ونُشِرَ التقريرُ في صحيفة عال-همشمار الإسرائيلية في السابع من سبتمبر ١٩٧٦.
(Hadawi 1989, 157).

كانت إحدى السياسات المتبعة ضد المواطنين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ إيجاد نوع من القيادة غير المرتبطة بالشيوعيين والقوميين؛ مستعدةٍ للتعاون مع إسرائيل (Sa'di 2003, 53). وشدَّد التقرير على سياسات التعاون؛ لأنها «تفرض على العرب قيادة غير أمينة على شاكلة حزب قوميٍّ عربيٍّ يُدار من منظومة المخابرات السرية. (Hadawi 1989, 157) .

ووظَّفَ تقريرُ كوينغ فيما يتعلق بشيوخ بدو النقب والقيادة العربية في الشمال، وعلى الرغم من رفض بعض المشايخ خدمة السلطات الإسرائيلية كمقاولينَ في مجتمعاتهم؛ اختار مشايخ آخرونَ التوسُّطَ بين عشائرهم، وبين جهاز الحُكم العسكري (Lustick 1980)؛ ليصبحوا حلقةَ الوصل الأساسية مع الحكومة؛ من أجل توفير الخدمات للعامة:

> «كانت العلاقةُ قاصرةً على الشيخ والحاكم العسكري فقط؛ لم يكن بمَقدُور أي أحدٍ آخر أن يحصل على تصاريح بدون معرفة شيخ

STUDENTS-HUB.com

العشيرة، ولم يعترف الحاكمُ العسكريُّ بأي أحدٍ سوى الشيخ، وكان هناك أيضاً بعض المشايخ أصحاب التأثير المحدود، الذين عينتهم الحكومة، وطبَّقُوا معايير الحكم العسكري لكي ينالوا هذا المنصب».

(مقابلة مع أبو علي، أغسطس، ٢٠١٢).

وإني لأَزْعُم أن مشايخ البدو استفادوا فعلاً من سياسات التعيين التي انْتَهَجَتْها سلطاتُ الحكم العسكري بالطُّرُق الآتية:

أولاً: كان الحاصلون على مناصب وتعيينات الحكومة هم عوائلَ المشايخ الصغيرةَ، وأقاربِهم المباشرين، وتمتَّعَ أقارب المشايخ المباشرونَ بامتيازات معينة أكثر من أي أحد آخر في العشيرة؛ لكنَّ المشايخ كانوا يتصرفونَ أحياناً تصرفات مستقِلة، وتعاملوا مع القضايا بفردية؛ طبقاً لما تقتضيه مصلحتهم الخاصة.

ثانياً: استخدم المشايخ نفوذهم بدون دراية المسؤولين الإسرائيليين، وعند عودة المشايخ إلى عشائرهم، لم يكن لدى مَسؤُولي الحكم العسكري أدنى فكرةٍ عمّا فعلوه.

ثالثاً: قاوَم المشايخُ الحكم العسكري؛ مستغلين نقاطَ ضعفِه.

رابعاً: حدث الكثيرُ من الأشياء داخل العشيرة، ولم تَدرِ الحكومة الإسرائيلية عنها شيئاً، وأبلغ المشايخُ ما أرادوا للإدارة العسكرية، وأَخفَوا عنهم كل ما يعتقدون أنه يجب أن يُخفى.

وقد امتلكت الحكومةُ وسيلةً واحدة فقط للدخول إلى الحيِّز العشائري عن طريق العلاقة المباشرة مع المشايخ؛ ونتيجة لذلك ـ ومن خلال استخدام سياساتهم الداخلية ـ عرف المشايخُ كيف يتعاملون بالضبط مع مسؤولي الحكم العسكري،

STUDENTS-HUB.com

وأخفَوا مِراراً حقائقَ عن المسؤولين، وبلَّغُوهم عمّا هو في مصلحة عشائرهم:

«في العادة، يتفق الحاكمُ العسكري مع ما يقوله شيخُ العشيرة؛ فلم يتسنَّ للحاكم العسكري أن يعرف كلَّ العشائر؛ المشايخ هم فقط مَن يعرفون تفاصيلَ شؤون عشائرهم، وهنا تكمن قوةُ القيادة العشائرية. الحكام العسكريون يعرفون القليل عن العشائر؛ لا يعرفونني ولا يعرفونك شخصيّاً، لكنهم يعرفون الشيخَ فقط، ولم يَقُل الحاكم العسكري (لا) لأي شيءٍ يوافق عليه الشيخ».

(مقابلة مع الشيخ أبي صالح، يوليو ٢٠١٢).

وبحسب ما يطرح هذا الشيخ في المقابَلة التي أَجْرَيْتُها معه، سيطرَ الحكم العسكري من خلالِ المشايخ، وكان المشايخُ على درجةٍ بالغة الأهمية للنظام؛ فمُنِحُوا الكثيرَ من السُّلْطة، وفُتِحَتِ الأبوابُ لهم لجمعِ الثروة وتحقيقِ النفوذ.

ومن المعروف أن الحكم العسكري عمل بجد للسيطرة على العشائرِ من خلال تعيين المشايخ والزعماء؛ لكنَّ علاقة الحكام العسكريين بالمشايخ كانت مركَّبةً كثيراً، واستُغلت لمصلحةِ العشائر[١].

سلطة المشايخ بين السيادة والانتفاع:

كان تأجيرُ الأراضي للمشايخ أحدَ أهم الطرق التي استخدمتها السلطاتُ الإسرائيلية لتثبيت أركانهم، وكانت علاقةُ «السيادة والانتفاع»، والحال كذلك، بمنزلة الآلية الوسيطة؛ فقد أصبحت السلطاتُ الإسرائيلية مالكةً للأراضي بحُكم أنها صادرت أملاكَ البدو؛ وبذلك فهي «السيد» الذي يؤجر الأراضيَ للبدو، ومكَّنت هذه السياسةُ المشايخَ، ورفعت من شأنهم من جهة، ولكنها من جهةٍ أخرى أضعفت مطالبهم للحصول على ملكية الأراضي.

STUDENTS-HUB.com

يشير حنينا بورات (1998) إلى أنه، وحتى عام **١٩٥٣**، لم يكن هناك اتفاق واضح بين مسؤولي الحكومة حيالَ الطريقة المُثلى لتأجير الأراضي للبدو؛ لكن بعد أن خَسِرَت العشائرُ معظمَ أراضيها التاريخية، أجَّرت الحكومةُ الأراضي للمشايخ بانتظام؛ إذ أُجِّرت الآلافُ من قطع الأراضي للعشائر البدوية من خلال مشايخهم، واستخدموها للزراعة والرعي. (مقابلة مع أبو إبراهيم، سبتمبر **٢٠١٠**). واستطاع المشايخُ الحصولَ على ثروات لا بأس بها من خلال هذه الأراضي المؤجَّرة.

كانت هناك حالاتُ فسادٍ عديدة في عملية تأجير الأراضي؛ فكانت وزارة الزراعة تؤجِّر الأراضي للمشايخ؛ وجزءٌ من هذه الأراضي كان يؤجر فيما بعد لأفراد من العشيرة، وفي مثل هذه الحالات اعتادَ المشايخُ على تأجير الأراضي (خارجَ منطقة السِّياج) إلى أفراد عشيرتهم؛ ليطلبوا فيما بعدُ أن يشاركوهم حصةً من المحاصيل الزراعية؛ مستأثرينَ في بعض الأحيان بأكثرَ من نصف المحاصيل؛ (هكذا تصرَّفَ الشيخُ كمالكٍ للأرض). استمرَّ هذا النظام حتى عام **١٩٥٨**، إلى أن اشتكى مجموعةٌ من أهل النقب من استغلال المشايخ، ولجؤوا إلى المحاكم؛ أملاً في وقف هذا الفساد. (La-marhav, October 13 1958).

كان المشايخُ مسؤولين عن الأراضي المؤجَّرة، وأجروها بدورهم لأفرادِ عشيرتهم بحسب أهوائهم، وباشرت هذه العشائر أعمال الزراعة؛ فزرعت نحو **٢٣٠,٠٠٠** دونم؛ لكن العشائر التي فقدتْ أراضيها عُوِّضَتْ من خلال تأجيرها هكتاراتٍ من الأراضي للزراعة الموسمية أو للرعي فقط، وكانت هذه الأراضي من بين تلكَ التي أجَّرَتْها وزارةُ الزراعة للبدو؛ مقابل رسوم سنوية تصلُ إلى خمس أغورات ـ العملة الإسرائيلية ـ (نحو **١١** سنتاً للفدان) للأرض الزراعية،

STUDENTS-HUB.com

وثلاث أغورات للدونم (نحو ٧ سنتاتٍ للفدان) للأرض الرَّعَوِية. وفي المجمل زرع البدوُ نحو ٤٠٠,٠٠٠ دونم (نحو ١٠٠,٠٠٠ فدان).

(ISA / GL 17093/1) .

وقد وصفَ أحدُ البدو الذين قابلتُهم العلاقةَ المركَّبة عند تأجير الأراضي قائلاً:

> أجَّر المشايخُ الآلافَ من قطع الأراضي للرعي والزراعة، واستغلوا علاقاتِهم مع الدولة لتمكين أنفسهم، ومساعدة أقاربهم، وقد عانى الكثيرونُ نتيجةً لهذه السياسة، وقُدمت شكاوى ضد هؤلاء المشايخ؛ لأنهم استغلوا الحكومة أيضاً لمساعدة أقربائهم في الحصول على المراعي. كانت هناك أسرارٌ بين المشايخ، وبين أبناء عشيرتهم التي لا تعرفها أيُّ حكومةٍ في العالم».
>
> (مقابلة مع أبو عبد الله، سبتمبر ٢٠١٢)

خلقت العلاقةُ بين المشايخ وبين الحكومة طبقةً تميّزت بكَونِها حكومةً غير مباشرة، وعلاقةَ «سيادة وانتفاع» استخدمها المشايخ لصالحهم؛ فلم يكن لزاماً على المشايخ أن يزودوا كل المواطنين بالخدمات، وأدى هذا النوع من السلطة غير المباشرة إلى شكل من أشكال العنصرية، وتفضيل مواطنينَ دون غيرهم، والحصول على خدمات لمجموعاتٍ مُقَرَّبة فقط؛ على سبيل المثال وقعتُ على قصةٍ لأحد مشايخ النقب استطاع تأجيرَ آلاف الدونمات بسبب علاقاتِه الجيدة مع حزب مباي الحاكم (Mapai) ، وقدم أحدُ أفراد العشائر بعد ذلك التماساً للمحكمة ضدَّ سُلطة الشيخ؛ الذي استفاد من الأرض، ولم يوزِّعها على أفراد العشيرة، واعترفت وزارةُ الزراعة للمحكمة بأن الشيخ أجَّر ١٠.٠٠٠ دونم، وهو ما يُعَدُّ مخالفةً لقوانين وزارة الزراعة نفسها (*Al-Hamishmar*, August 2, 1961). تُشِيرُ هذه الحالة إلى منظومة

STUDENTS-HUB.com

الفساد؛ خصوصاً فيما يتعلَّقُ بتأجير الأراضي لمشايخ البدو، وليس لأفراد العشيرة مباشرةً، كانت تلك المعاملة الخاصة التي حَظِيَ بها الشيخ بسبب مكانته ووضعه؛ لكونه مقرَّباً لحزب مباي تعني منحَ مسؤولي وزارة الزراعة صفقاتٍ خاصة.

ولقد خلقت علاقاتُ الحكم العسكري مع المشايخ صراعاً بين العشائر التي رفضت الرضوخَ لسلطة الشيخ المدعوم حكوميّاً، وانفصلت بعضُ القبائل عن النظام الذي وضعته السلطاتُ بين أعوام ١٩٤٨ إلى ١٩٥١. وفي أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات، كان هناك العديدُ من الحالات التي انفصلت فيها عشائرُ معينة عن المنظومة القبلية الكبرى، واستقلَّت بمنظومةٍ عشائرية خاصة بها. على سبيل المثال انفصلت عشيرةُ أبو القيعان في الخمسينيات عن المنظومة التي رسمها الحكم العسكري بعد الحرب، واعترفت الحكومةُ بتعيين شيخٍ جديدٍ لها في وقت الحكم العسكري، وفي بداية الستينيات، اعتُرِف بعشيرة النصاصرة (بني مَعن؛ سُكّان تل الملح تاريخيّاً) كعشيرةٍ منفصِلة عن المنظومة القبلية التي رسمها الحكمُ العسكري، واعتُرِف بالشيخ سليمان مصطفى النصاصرة من عشائر بني مَعن.

تُظهِرُ هذه الأمثلةُ معارضة الإطار العام الذي أسّسته منظومةُ الحكم العسكري حتى عام ١٩٥١ في محاولةٍ لهيكلة العشائر بطريقةٍ جديدةٍ من أجل السيطرة عليها، وفي بعض الأحيان كانت الأسباب الرئيسة التي تَكمُنُ وراء حالات انفصال المنظومة القبلية، وانقسامها إلى عشائرَ عديدة، ترتبط ارتباطاً قسريّاً بسلطة المشايخ الفاسدة التي استمدت قوتها من السلطة الرسمية، وأيضاً كانت ردَّ فعلٍ ورفضاً من بعض العشائر لأن تنضمَّ عنوةً إلى عشائر أخرى؛ والتي هدفت إسرائيل من خلالها إلى تغيير التركيبة التاريخية في المنطقة، ومحاولة إعادة هيكلة العشائر من جديد بعد النكبة. لذا نرى أنماط مقاومةٍ وُجِّهت لمنظومة المشايخ المعينين، وأيضاً رفض بعض العشائر أوامر السلطة بالانضمام إلى منظومةٍ عشائرية جديدة.

STUDENTS-HUB.com

وساطة المشايخ بين العشائرِ والسلطة المركزية:

كانت الطريقةُ الثانية التي تتبعها الحكومةُ للتحكم بالمشايخ والعشائر هي طريقة نظام التصاريح؛ والتي كانت تسعى للسيطرة على البدو من خلال تقييد حياتهم اليومية، وحريتهم في الحركة، وكان يُطلب من كل العرب في جميع أنحاء البلاد أن يحملوا تصاريح؛ ليتسنَّى لهم التحرك بين قُراهُم وأعمالهم، وطُبِّقَ نظامُ التصاريح هذا في جميع أنحاء النَّقب والمثلَّث والجليل، وعلى المواطنين العَرَب في القرى المختلَطة.

وللحصول على تصريحٍ، كان يتعيَّن على الناس زيارةُ أقرب مكتب إدارةٍ عسكرية:

«لا يُسمح للعرب بموجب نظام التصاريح أن يسافروا إلى بلدات يهودية، أو إلى أماكنَ أخرى بعيدةٍ عن منازلهم بدون تصريحٍ خاصٍّ... وبهذا تؤكد الحكومةُ على أن النظامَ ضروري جدّاً لمراقبة تحركات الأقلية العربية؛ خصوصاً الشيوعيين منهم؛ والتي كانت تَخشى من خطر نشاطهم السياسي». (PRO, FO 371/128211).

وفي النقب كان المرورُ متاحاً من نقطةٍ عسكرية إلى أخرى في بئر السبع، أو من النقطة العسكرية القريبة للحصول على تصاريح، وكان في هذه المحطات ممثل عن الحكم العسكري لإصدار التصاريح؛ لكنَّ الإشكاليةَ كانت دائماً تَكمُنُ في صعوبة الوصول إلى النقاط العسكرية بدون تصريحٍ؛ ونتيجةً لذلك أصبحَ الدورُ الرئيس في نظام التصاريح يَقَعُ على كاهل المشايخ بصفتهم وُكلاء؛ إذ يُطلَبُ منهم أن يساعدوا أفرادَ عشيرتهم في الحصول على تصاريحَ من الحاكم العسكري، وكان يُسمَحُ للمشايخ فقط بالسفر بحريةٍ دون امتلاك تصاريح؛ بينما كان على أفراد

STUDENTS-HUB.com

العشيرة الذين يحتاجون تصاريحَ سفرٍ أن يُوَجِّهوا طلباتِهم لمشايخهم، لكن كانت هناك حالات رفض لسلطة المشايخ؛ إذ ذَهَبَ الناسُ إلى بئر السبع، ووقفوا على أبواب مكتب الحاكم طوال اليوم للحصول على تصاريح؛ رغم صعوبة الحصول عليها دون التنسيق المباشِر مع المشايخ. وتحدَّثَ أحدُ الذين أَجرَيتُ معهم مقابلة عن مَصاعِب الحصول على تصاريح عملٍ خاصةً، ووصف كيف استغرقَ الأمرُ يوماً كاملاً لمَن ظلوا واقفين على مكتب الحاكم العسكري في بئر السبع للحصول على تصريح؛ لكن التصريح كان يفرض البقاءَ في مكان العمل أربعين يوماً دون العودة إلى البيت. (مقابلة مع الشيخ صالح، يوليو، ٢٠٠٩).

إذن حالاتٌ مثل هذه تُظهِر مدى صعوبة الحصول على تصاريح؛ للتنقل من البيت إلى العمل، أو حتى القدرة على العمل في وظيفة ثابتة، وقد وصف بنحاس أمير (الحاكم العسكري) كيف اصطفَّ البدوُ منذ الصباح الباكر، وكيف كانوا ينتظرون حتى المساء من أجل الحصول على تصاريح، وفي أحد الأيام، في حوالي الساعة الخامسة مساء، طلب بِنحاس من الضابط كدوري (الذي كان مسؤولاً عن إصدار التصاريح) ـ بعد أن لاحظَ أن بعضَ البدو لا يزالون يَقِفُونَ في الصف دون الحصول على تصاريح ـ أن يمنحهم تصاريح فوراً، وألّا يعودَ أيُّ أحدٍ إلى بيته دونَ الحصول على تصريح عمل. (مقابلة مع بنحاس أمير، يوليو ٢٠٠٨).

لقد دفعت هذه الصعوباتُ العديدَ من بدو النقب، وفي أنحاءٍ شَتَّى من البلادِ إلى الاضطرارِ إلى كَسْرِ قوانين الحُكْمِ العسكري، والتنقل بدونِ تصاريح؛ كنمطِ مقاومةٍ يَوْمِيّ؛ بينما أكَّدت روايةٌ أخرى أنه في بعض الأحيان كان المشايخ لا يساعدونَ كثيراً في الحصولِ على تصاريح:

> «يتعين علينا الذهابُ إلى الحاكم العسكري للحصول على تصريح للسفر؛ وإذا ما تنقلت بدون تصريح ستُعتقَل أو تُهان، لقد كانت سياسةً

STUDENTS-HUB.com

سيئةً فعلاً وظِّفَت ضدَّنا؛ فحيثما أردتَ أن تذهب ستحتاجُ إلى تصريح؛ وإذا كانت لديك خطة للذهاب إلى بئر السبع؛ ستحتاج بالضرورة إلى تصريح، وأحياناً نجد أنفسنا مضطرين إلى دفع رِشوة لأحدهم، أو دفع نقود للشيخ في سبيل الحصول على تصريح... أريد أن ألوم المشايخ على حصولهم على نقود من بعض أهل المنطقة؛ ليسهلوا لهم الحصولَ على تصاريح، لكن المشكلة تَكمُن في اضطرارنا إلى التودُّد للشيخ؛ لأنه الوحيدُ المعترَفُ به لدى السلطات».

(مقابلة مع الحاج سعود، يونيو ٢٠١٠).

كان البدو يكسرون القوانين يوميّاً؛ للحصولِ على المياه والطعام، ولإيجاد وظائفَ؛ حتى يستطيعوا العيشَ في ظروفٍ قاسية تحت وطأة الحكم العسكري، وكان طبيعيّاً ـ إلى حدٍّ ما ـ أن تُوقِف الشرطةُ البدوَ وتعتقلهم باستمرار. وقد أكدَّ بعضُ الذين أجريت مقابلات معهم أنه خلال المراحل الأولى من الحكم العسكري كابدَ الناسُ لكي يعيشوا ويحصلوا على وظائفَ في المناطق القريبة، أو للتحرُّكِ حتى لو كان للرعي؛ ومن ثَم فإن تنقلهم للحصول على الماءِ أو الطعام بدون تصاريح يُعَدُّ نمطاً من أنماط النضالِ والصمود. (لقاء مع أبو إبراهيم، سبتمبر ٢٠١٣).

لقد جعل نظامُ التصاريح حياةَ أهل النقب شاقةً تحت وطأة الحكم العسكري؛ خصوصاً عندما كان الأمرُ يتعلَّقُ بإيجاد عمل؛ إذ كانت تلك أكبر مُشْكِلةٍ واجهت البدو، وكانتِ الوظائفُ المتاحة لبدو النقب هي أعمال الزراعة، بينما تتركَّزُ فرصُ العمل تركيزاً رئيساً على أربابِ المستوطنات للعَمَلِ في مناطق وَسَطِ إسرائيل. ورغمَ توظيف العرب في النَّقب في قطاع البناء، فإن بعضَهُم كان قد استطاعَ العملَ في وظائفَ في المستوطنات القريبة بدون الحصولِ على تصاريح.

STUDENTS-HUB.com

أشار عمانويل ماركس إلى أنه عُرِضَ منحُ تصاريح خاصة لأهل النقب في فتراتٍ محدودة؛ للعمل خارج حدود منطقة الحكم العسكري في أعمال زراعةٍ موسمية (الكرم والبرتقال)، وشَق الطُرُق، وقيادة الحرّاثات. (Marx 1967).

وفي محاولة للصمود والبقاء وجد بدو النقب طرقاً للعمل في المستوطنات اليهودية، وفي البساتين بدون امتلاك تصاريح. ويُشيرُ تقريرٌ للشرطة الإسرائيلية عام **١٩٥٥** إلى حالاتٍ أُوقِفَ فيها بعض البدو بعد مداهمة الشرطة، وضبطهم أثناءَ تنفيذهم بعضَ الأعمال في المستوطنات والمزارع اليهودية بدون الحصول على تصاريح مسبقة. (ISA / IP 86/4).

وفي إحدى المقابلات أخبرني الموظف دوديك شوشاني أن التوظيف وفرص العمل كانت تتاح أساسيّاً خلال الأعمال الموسمية، وأن معظمَ الأعمال كانت متاحةً بضعةَ أسابيعَ وأشهر، وحتى إذا أراد أيُّ شخصٍ أن يعملَ، في مستوطنة لاهاف مثلاً، كان يتعين عليه امتلاكُ تصريحٍ، وقد حصل بعضُ الأشخاص على تصاريحَ للبحث عن وظائف، بينما إذا أراد يهوديٌّ، صاحبُ عملٍ، أن يوظف بعضَ البدو كان يعطيهم أوراقاً؛ لكي يقدموها للحاكم العسكري؛ من أجل الحصول على تصاريح لإنجاز العمل.

(مقابلة مع دوديك شوشاني، يوليو **٢٠٠٩**)

الشيوخ بوصفهم ناشطين (بالوكالة) لنَيْلِ حقوق عرب النقب:

أدرج الباحثُ أحمد سعدي (2015) في آخر ورقةٍ له عدداً كبيراً من أعمال التظاهر السلمي التي نظمها الفلسطينيون في إسرائيل ضد الحكم العسكري؛ خاصةً في الشمال وفي الجليل، لكن التظاهرات لم تَقتَصِر على شمالي البلاد فقط؛ إذ أشار إلى أن بعضَ قادة المشايخ كانوا يُؤدُّونَ دوراً في التظاهر بطرقٍ سلمية مختلفة ضدَّ الحكم العسكري في النَّقب، وكان عددٌ من مشايخ النقب وكلاء فاعلين في

STUDENTS-HUB.com

قضايا أخرى عِدة؛ خصوصاً في مقاومة تعليمات الحكم العسكري، والمطالبة بالأرض، والاعتراض على جوانبَ عديدةٍ في سياسة الحكومة، وبمعنىً آخر فإنه على الرغم من الطبيعة القمعية للحكم العسكري فلم يكن الشيوخُ خانعينَ خنوعاً كاملاً، وسنتطرَّقُ إلى حالتين بوصفهما أمثلةً على ذلك:

المثال الأول: يُظهِر عدم تعاون مشايخ النقب مع الحكم العسكري، ومقاومة تعليمات أسيادهم علنيّاً؛ ففي عام **١٩٥٥**، شاركَ سبعة عشر شيخاً بدويّاً في لقاء مع الإدارة العسكرية؛ إذ شرح يهوشوع فيربين للمشايخ أنه كان هناك بِضعةُ أسبابٍ لانعقاد الاجتماع قائلاً: «... الأول هو أننا لم نجتمع منذ مدة طويلة، والآخَر أن بعضَ التعليمات غيرُ واضحة، ويجب أن نوضِّحها»؛ إحدى القضايا التي ذكرها فيربين تتعلق بحقيقة تنقُّل البدو مع قُطعانِهم بدون تصاريح، واتهامهم بالإضرار بممتلكاتٍ؛ مثل أنابيب المياه والأشجار، ويتعلق الأمر الثاني بالمساعدة التي قدمها البدوُ للمهجَّرين، واستمرارهم في اقتصاد الحدود اليومي؛ إذ اتُّهِمُوا بمساعدة أقاربهم الذين تَعدُّهم الحكومةُ متسللين (مهجَّرين)، وتزويدهم بالطعام.

وذكَّرَ فيربين مشايخ النَّقب خلال الاجتماع بواجِبِهم الذي يحتِّمُ عليهم الانصياعَ لتعليمات الحكم العسكري، كذلك اشتكى من فشل مشايخ البدو؛ لعدم تنبيه الحكم العسكري بحوادثَ أمنية ونظامية عديدة تُرتَكَبُ بالقُرب منهم دون ذِكرِها للحكام العسكريين، وشدَّد على ضرورة تطبيق مشايخ البدو للقوانين الإسرائيلية، وأن يتصرفوا طبقاً لها، مع عدم التدخل وتعطيل القانون والنظام.

وفي المقابل، طرحَ المشايخ بضع قضايا ذات علاقةٍ بهم؛ لتُوجَّه للحُكم العسكري:

«عانى البدوُ من نقصٍ شديدٍ في مياه الشرب، وتضييقٍ على المساحات الرَّعَوِية؛

STUDENTS-HUB.com

الأمر الذي دفعهم إلى كسر التعليمات العسكرية؛ فالاستجابة إلى حقوقهم واحتياجاتهم أمرٌ واجب[٢] (ISA / IP 86 / 4)، وتُظهِرُ هذه الحالة أن شيوخَ البدو قاوموا تعليمات الحكم العسكري بطرقٍ مختلفة.

ومن بين هذه الطرق النضالُ من أجل ملكية الأرض؛ فكانوا وكلاء فاعلين، وطالبوا بملكية أراضيهم منذُ الأيام الأولى للحكم العسكريّ، وكانت أكثرُ أشكال النضال فاعليةً هي مقاومةَ سياسات الحكم العسكري المتعلِّقة بمصادرة أراضيهم باستمرار.

المثال الثاني: حِرمانُ موسى العطاونة ـ أحد مشايخ النَّقب ـ من منصب المشيخة؛ لأنه أعلن التعبئةَ لصالح حقوق البَدو، وقاوم قوانينَ الحكم العسكري باستمرار، وكان هذا الشيخُ معروفاً بنشاطِه في الدعوة إلى حصول بدو النقب على حقوقِهم، والاعتراف بملكيتهم للأراضي؛ إضافة إلى ذلك تؤكِّدُ بعض التقارير الأرشيفية قيامَه بتأسيس علاقةٍ مع الحزب الشيوعي.

(IDFA / 590 / 1961-60).

قاوم هذا الشيخُ القيادي سياسات الحكم العسكري، ورفض تطبيقَ تعليماتها رفضاً مستمرّاً؛ ونتيجةً لذلك عُزِل من منصبه القيادي، لكن ذلك لم يُثنِه عن دوره النضالي، ومعارضتِه للحكم العسكري.

تسلط هاتان الحالتان الضوءَ على كيفية لجوء مشايخ البدو إلى أساليب تحدوا من خلالها تعليمات الحكم العسكري؛ فلم يكونوا «دُمىً» في يد الحكم العسكري؛ بل وكلاء فاعلينَ، مدافعين عن حقوقهم، ومعارضين للحكام العسكريين، ومناضلين ضدَّ تعسُّف النظام.

لقد تغيَّرت تلك الحالةُ بعد نهاية الحكم العسكري؛ بالتزامن مع صعود نمطٍ قياديٍّ جديد بين المشايخ الذين نادوا بالحصول على حقوقهم التاريخية.

STUDENTS-HUB.com

اقتصاد الحدود الخفي:

تمحورت العلاقات البدوية العابرة للحدود في الغالب حولَ اقتصاد الحدود (التهريب)، واستمرار العلاقات السرية بين العشائر المتبقية في النقب، وتلك التي هُجِّرَت إلى الأردن ومصر. وخلال سنوات الخمسينيات تَبَنَّى بدو النقب إستراتيجيةَ اقتصاد الحدود؛ بوصفها أداةً أساسية للصمود الاقتصادي والمقاومة السِّلمِية اليومية. خلال هذه المدة، أفادت وِزارة الخارجية الأمريكية بالتفصيل عن اقتصاد الحدود؛ والذي أخذ أشكالاً عديدة:

«يعدُّ التهريبُ (اقتصاد الحدود)، الهوايةُ القديمةُ في الشرق الأدنى، ظاهرةً أخرى مزعجة، إذ تمر العديد من طرق التهريب القديمة في لبنان وسوريا ومصر عَبرَ أراضٍ تقعُ تحت سيطرة إسرائيل الآن؛ الأمر الذي يتطلب الكثير من يقظة الجيش والشرطة الإسرائيلية؛ للتأكد من أن التهريب إلى إسرائيل انخفض إلى أدنى مستوياته... أكثرُ المواد التي تُهَرَّبُ إلى إسرائيل هي: العرقُ اللبناني، والأقمِشةُ من دمشق، والقهوة، والحلويات بكل أنواعها، وفي أغلب هذه الحالات، كان المهربون يمارسون نشاطهم ليلاً، ولهذا لم يتسنَّ قَتلُ هؤلاء المهرِّبين؛ بل تمكنوا من الهروب لمعاودة الكرة مرةً أخرى».

(خدمة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الداخلية، تل أبيب، ٢٠ يونيو ١٩٥٠، PRO, FO 371/82512).

وفي النقب، كان اقتصاد الحدود أهمَّ عوامل الصمود، والسيطرة عليه كانت أمرا في غاية الصعوبة؛ إذ سَكَنَ البدوُ في هذه المنطقة على مر أجيالٍ كثيرة، وعرفوا كلَّ الطرق التجارية إلى الأردن ومصر وسيناء، وأنحاء أخرى في الشرق الأوسط،

STUDENTS-HUB.com

ومثَّل الاقتصادُ الخفي أهمَّ أشكال العيش؛ لأنه ساعد البدوَ على البقاء تحت أقسى ظروف الحكم العسكري، ويشير بيني موريس إلى نشاطات بدو النقب الاقتصادية العابرة للحدود في سنوات الخمسينيات قائلاً:

«كان التهريبُ يحدثُ في العادة على جانب الحدود المصرية بين القبائل البدوية عبر طَرَفَي الخطّ، ومن حينٍ إلى آخر، وكانت هذه القبائلُ تَنتَقِمُ من اعتراض وطَرد الجيش الإسرائيلي لهم؛ من خلال زَرع الألغام في طريق الدوريات. ويبدو أن أعضاء من الإخوان المسلمين في غزة وسيناء قد شاركوا في منتصف الخمسينيات في تهريب السلاح إلى إخوانهم في الضفة الغربية».(Morris 1993, 45).

بقيت بعضُ العشائر البدوية في أراضيها تحتَ السيطرة الإسرائيلية؛ أما الأخرى فكانت على الطرف الآخر من الحدود تحت سيطرة إحدى الدول العربية المجاورة، واستغلَّ البدوُ علاقاتِهم بأقاربهم عبر الحدود بحكمة، وهرَّبوا كلَّ ما استطاعوا تهريبَه.

ويصف بِنحاس أمير (الحاكم العسكري) صعوبات السيطرة على الاقتصاد الخفي الذي فعَلَه البدوُ في بداية الخمسينيات بقوله:

«كانت المنطقةُ مفتوحةً طوال الوقت، ولم يكن لدينا أي إمكانية للحد من تحركات بدو النقب أو إيقافهم؛ خصوصاً إذا ما هرَّبوا ماشيةً أو أبقاراً وذبحوها مباشرةً؛ كل هذا يَحدُثُ من خلال التعاون فيما بينهم عبر جانِبَي الحدود، ولم يستطع أحدٌ أن يمنعَهم من ذلك. يمكنك القبض على المهربين أثناء عملية التهريب، أما بعدها فلا يمكن ذلك لأن كل البدو معتادين على إخفاء كل شيء».

(مقابلة مع بنحاس أمير، أغسطس ٢٠٠٨).

STUDENTS-HUB.com

ومن إستراتيجيات الصمود اليومي؛ كانت بعض اللحوم والمواشي المهرَّبة تُباعُ إلى المستوطنين اليهود، وتضمَّنتِ الموادُّ التي هرّبها البدوُ المأكولاتِ وبضائعَ أخرى؛ مثل: أدوات الحلاقة، والقهوة، والمِذْياع، والبيض، والسجائر، والتَّبْغ، وملابس النساء، والجِمال، والأبقار. (مقابلة مع سلطان، أغسطس ٢٠١٢).

يخبرنا بيني موريس عن تهريب ملابس النساء من الضِّفة الغربية سنة ١٩٥٤، ونشاطاتٍ واسعةٍ من تهريب الحيوانات؛ بسبب نقص اللحوم في إسرائيل، بالقول:

> «في عام ١٩٤٥ أفاد مسؤول إسرائيلي كبير عن وجود عمليات تهريب الماشية على «نطاقٍ واسع» من الأردن إلى إسرائيل؛ عن طريق المتسلِّلِينَ؛ بغرض الأكل، أو استخدام الصوف، وبعض عمليات التهريب كانت تشمل الملابسَ العربية التقليدية غيرَ المتوفرة في إسرائيل؛ فلم تكن هناك ملابس للنساء المسلمات تباع في إسرائيل؛ الأمرُ الذي أجبرَ الرجالَ البدو في بئر السبع على «التسلُّل» نحو الخليل للتسوُّق لنسائهم». (Morris 1993, 45).

وكان هناك أيضاً نقص دائم في السكر والقهوة؛ فهرب البدو هذه المنتجات من مصر بدون أي تدخُّلٍ من الحكومة، وقد هُرِّبت المناديل والأقمشة من الأردن، أما القماش المعرَّقُ فقد هُرِّب من مصر والأردن. (مقابلة مع عبد الله، يوليو ٢٠٠٩).

ذكر يهوشوع فيربين في عام ١٩٥٥ في رسالةٍ وجَّهَها للمسؤولين، أن بعضَ بدو النقب مَثَلُوا أمام المحكمة بسبب امتلاكهم ـ بطريقةٍ غيرِ شرعية ـ للراديوهات؛ إذ عُثِرَ على أكثر من خمسين جهاز راديو بدونِ أي تصريح، بعد حملة تفتيشٍ للشرطة الإسرائيلية على بدوِ النقب.

> (خطاب من فيربين للشرطة الإسرائيلية في بئر السبع، ١٨ أكتوبر، ١٩٦٦، ISA/IP 86/4).

STUDENTS-HUB.com

وبعد عشرة أيام كتب فيربين: «نرى هذا بالغَ الخطورة، ونطلبُ رادعاً قانونيّاً مناسباً لهذه الحالة».

(خطاب من فيربين، ٢٩ أكتوبر، ١٩٥٥، IDFA 590\1961-60).

وذكر تقريرٌ آخر في أرشيف الجيش الإسرائيلي يَعُودُ إلى ٢٨ مارس ١٩٥٦ أسماءَ أربعينَ من أهل النقب كان بحَوزَتِهم أجهزةُ راديو، وكان معظمهم من المشايخ المنتمين إلى عدد من القبائل المختلفة. (IDFA 590/1961-45).

وفشِلَت القيودُ التي فرضتها الحكومةُ العسكرية في رَدع البدو عن التهريب، أو حيازة الراديوهات؛ حيث امتلك المشايخ راديوهات، واستخدموها للبقاء على تواصل مع المحيط القريب منهم والعالَم العربي.

وتؤكد تقارير أرشيفية إسرائيلية أن التهريب كان أحدَ المصادر الاقتصادية الخفية لبدو النقب:

> «يُقدَّر أن هناك نحو ٥٥,٠٠٠ جملٍ، وعددٍ مشابهٍ من الماشية والماعز هُرِّبَت وبيعَت للبدو خلال السنوات العشر الأخيرة؛ هم لا يعدون هذه الأعمال غير قانونية، بل هي ـ في نظرهم ـ أعظمُ الأعمال نبلاً، وأكثرها رجولةً؛ إضافة إلى ذلك، لا يعتمد تهريبهم على الثروة الحيوانية فقط، بل أيضاً ملابسهم التقليدية المحلية من منطقة جبل الخليل. وبفضل موقعهم الجيو-سياسي بين الأردن ومصر، عَمِلُوا باقتصاد الحدود مع العشائر التي تَقطُنُ في الجانب الآخَر من الحدود، وقد هرِّبت مواد مختلفةٌ من القهوة وغيرها من المواد العديدة المصنَّعة، والراديوهات، وشفرات الحلاقة وغيرها من الأشياء المحمولة».
>
> (تقرير من دولة إسرائيل، المكتب الإعلامي الحكومي، ISA/GL 7093/1).

STUDENTS-HUB.com

عرف البدو الطرق الصحراوية، وعرفوا الطرق السرية بين الخليل والأردن ومصر، وكانت تل عرّاد طريقاً اقتصاديّاً آخرَ على الحدود مع الضفة الغربية، وفي السنوات الرعوية كان البدو يبنون خيامهم في بعض الأحيان بالقُرب من الطرق الحدودية:

«كان الطريقُ نحو الأردن قريباً جدّاً، ومفتوحاً لتبادل العلاقات العابرة للحدود، وكانت بعض البضائع المهرّبة تُباع للمستوطنين اليهود، وكان اليهودُ يأتون من تل أبيب وبيتاح تيكفا لشراء الطعام المهرّب. لم نُؤذ الدولةَ بالتهريب؛ كانت هذه هي الوسيلةَ الوحيدةَ التي أبقت الناسَ على قيد الحياة حتى سنوات الستينيات».

(مقابلة مع مصطفى، يونيو ٢٠٠٩).

وكان الطريق الثاني للتهريب يمرُّ عبر منطقةِ الحدود المصرية؛ فكان بدو العزازمة يعيشونَ على شِقَّي الحدودِ المصرية والإسرائيلية، وكان عدمُ حصول بعضٍ من عشائر العزازمة على الهويات الدائمة يمنحهم حرية التنقّل؛ لأنه من غير المعروف لأيِّ عشيرةٍ ينتمون.

يَصِفُ بِنحاس أمير حالة العزازمة قائلاً:

«كانت المشكلة الكبرى التي واجهت الحكم العسكري غالبا التعاملَ مع اقتصاد الحدود في منطقة الحدود المصرية؛ حيث توجد هناك مضارِبُ عشائر العزازمة حتى اليوم، واعتاد العديدُ من العزازمة بعد النكبة على العيش بالقُرب من مناطق الحدود المصرية والإسرائيلية؛ لقد عاشوا وتنقَّلُوا بين طَرَفَي الحدود تنقلاً طبيعيّاً حتى نهاية عقد الخمسينيات؛ فكان جُزءٌ منهم داخل الحدود المصرية، وآخرونَ ضِمنَ

STUDENTS-HUB.com

الحدود الإسرائيلية. كانت تلك المنطقةُ مفتوحةً بالكامل، فلم يكن هناك مستوطناتٌ يهودية في تلك المنطقة؛ فيما عدا سيدي بوكر، واستطاعَ العزازمةُ التحرُّك بحرية عَبرَ حدود ثلاث دولٍ مجاورة؛ هي مصر، والأردن، وإسرائيل، واستغلوا الفرصةَ للتحرُّك بحريةٍ لعدم حيازتهم هويات إسرائيلية دائمة؛ خصوصاً عشائر السراحين الذين عاشوا في منطقة جبل النَّقب» (هار هنيغف).

(مقابلة مع بنحاس أمير، يوليو ٢٠٠٨)

كان طبيعيّاً ـ إلى حدٍّ ما ـ أن تَزُورَ عشيرةٌ تعيش على طرفي الحدودِ أفرادَ عشيرتهم القريبة التي تَبَقَّى جزءٌ منها في موطنها الأصلي داخلَ الحدود الإسرائيلية، وأن يتبادلوا العلاقات المختلفة؛ حيث اعترفَ أحدُ موظفي الحكم العسكري يتسحاق تسيماح بذلك:

«كانت مقاومةُ بدو العزازمة خافيةً على الحكومة؛ فقد نفذوا الكثيرَ من الأعمال بسرية دون علمنا، وعلى الرغم من وجود الحكم العسكري، وكون المنطقة مغلقةً، فإن بدو العزازمة وبدواً آخرين عاشوا حيثما أرادوا؛ تجدُ بعض البدو يعيشون في منطقةٍ واحدة اليومَ، وغداً تجدهم يعيشونَ في مكانٍ مختلف. لقد كان من المستحيل تقريباً أن يُسَيطَرَ على البدو أثناء قيامهم بعمليات تخطِّي الحدود والتهريب، هم يعرفون المنطقة أفضل منا، ولم يعترفوا بالحدود الدولية، ولم يكن هناك حدود في حياتهم، ولم يستطع الحكمُ العسكري السيطرةَ على تحرُّكاتِهم». (مقابلة مع يتسحاق تسيماح، أغسطس ٢٠٠٩).

عَبَرَ بدْوُ العزازمة الحدودَ دون أن يطلبوا الإذنَ من المسؤولين الإسرائيليين،

STUDENTS-HUB.com

وبرأيهم، لم يَتَعَيَّنْ عليهم أن يفكِّرُوا بكسرِ القانون؛ لأنَّ هذه كانت حياتَهم والطريقةَ التي يعيشون بها.

استقبالُ المهجَّرين ومحاولات لم الشمل:

كان المكوِّنُ الثاني المهم في العلاقات النقباوية العابرة للحدود هو مساعدةَ واستضافة السكان الأصليين الذين عُدوا مهجرين، وأطلقت عليهم سلطاتُ الحكم العسكري لقب «المتسللين»، وكرر هؤلاء البدوُ محاولات العودة إلى أراضيهم غير عابئينَ بقوانين الدولة الجديدة وحدودها، وحافظ بدو النقب على التعاملات مع أقاربهم خلف الحدود بأشكال عديدة مختلفة؛ من خلال الاقتصاد الخفي، وتبادل الزيارات سرِّيّاً مع العشائر المهجَّرة في الأردن ومصر، والمحافظة على علاقات الزواج الخفية عبرَ الحدود، واستضافة أقاربهم المهجَّرين يوميّاً.

بذل الجيشُ والشرطةُ الإسرائيليةُ جهداً كبيراً لتقليل تدفق الذين صُنِّفوا «متسللين»، وفي تقريرٍ عنوانه «الوضع الراهن للسكان العرب في إسرائيل، والخطط الخاصة بمستقبلهم»، الذي أرسلته السفارةُ الأمريكية من تل أبيب إلى وِزارة الخارجية في واشنطن بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٥٠، أشار إلى أنه:

> «في محاولة للإبقاء على التسلل في نطاق ضيق محدود، تسيِّر الشرطة الآن دوريات في بلدات وقرى إسرائيل؛ للبحث عن الزائرين غير الشرعيين، وإعادتهم إلى الدولة التي جاؤوا منها، وهناك حالاتٌ ثبتت فيها شراسةُ التعامل مع المتسللين، ومع تأزم الوضع نَفِدَ صبرُ دوريات الحدود الإسرائيلية، وتُعومل بحزمٍ أكثرَ مع ظاهرة التسلل».
>
> .(PRO, FO 371/82512)

STUDENTS-HUB.com

وكما يشير هليل كوهين: «كان التسللُ من أكثر التحديات التي واجهتها دولةُ إسرائيل الفتية خطورةً» (2010, 67). وكان بدو النقب نَشِطِينَ نشاطاً كبيراً في محاولات استضافة أقاربهم المهجَّرِينَ؛ حتى وإن أُطْلِقَ على «المتسللين النار»، ووجدوا طُرُقاً لدعمِ المهجَّرين؛ من خلال تزويدهم بأماكنَ آمنةٍ للمُكْثِ فيها، وتزويدهم أيضاً بالطعامِ والمأوى، وكان الحفاظُ على العلاقات مع الأقارب عبرَ الحدود الإسرائيلية مُهِمّاً لأهلِ النَّقب. وكان الهدفُ لمَّ الشّمل بين البدوِ وأقاربهم الذين فَصَلَتْهُمُ الحدودُ عنهم، وأصبحوا في الدولِ المجاورة. كانت غالبيةُ البدو الذين أعيدوا إلى أراضيهم جُزْءاً من العشائرِ البدوية التي طُرِدَتْ خلالَ الحرب وبعدها. يُشِيرُ حنينا بورات (1998) إلى استمرارِ علميات التسلُّل والعودةِ إلى النقب خلال المدة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٣.

عَدَّ البدوُ أقاربهم، الذين استُقبِلُوا سرِّيّاً «ضيوفاً»، وعُدَّ أولئك الذين جاؤوا ليلاً ضيوفَ الليل، ولكن لم تنظر إليهم سلطات الحكم العسكري النظرة نفسها، ووفَّر البدوُ لأقاربهم المتسلِّلِينَ المأوى والأمان، وأخفَوهم عن أَعيُن الشرطة، وتستروا عليهم، ويعيد هليل كوهين التأكيد على ذلك عندما يقول: «لقد سُمح لـ٢٠.٥٠٠ متسللٍ؛ وهمُ الذين دخلوا إسرائيلَ بين عام ١٩٤٨، وأكتوبر ١٩٥٣ أن يَبقَوا، ومُنِحُوا الجنسية» (2009, 95). وقد يكون هذا صحيحاً في حالة بدو النقب؛ لأن المواطَنةَ مُنحت لبعض مَن استطاعوا العودةَ إلى أراضيهم وعشيرتهم. واستطاع بعضُ اللاجئين المتسللين الاختباءَ بين البدو، والمكثَ مدةً طويلة، وفي حالات كثيرة استقروا بين العشائر، وفي بعض الحالات قُبض عليهم من الجيش. وفي رسالةٍ موجَّهة للشرطة الإسرائيلية؛ تعود للتاسع من مايو ١٩٥٤، أفاد ساسون بار تسفي (الحاكم العسكري للنقب في عقد الستينيات) أنَّهُ «اعتُقِلَت مجموعة من المتسللين في خيمة شيخ الترابين قبل عشرة أعوام؛ بدا أنهم أفرادٌ من عائلة هذا

STUDENTS-HUB.com

الشيخ، لكنهم يعيشونَ خارج الحدود، وعُثِرَ على المجموعة قبلَ عبورها لحدود الأردن» (ISA / IP 85/33). بينما تشير رسالة تعود للرابع عشر من يونيو ١٩٥٤ إلى أن الشرطة الإسرائيلية عدت أفراداً من عشيرتي الترابين والصانع مخالفينَ لقوانين الحكم العسكري[٣]: «كانت مُعظَمُ التحركات التي نفذتها هذه القبيلةُ ضدَّ قوانين الحكم العسكري؛ وذلك مثل: مغادرة المنطقة المغلقة، والتنقُّل بدون تصاريحَ، واستضافة المتسللينَ... وقد اعتُقِلَ أحدُ أفراد العائلة؛ لأنه كان مُتَّهَماً بتهريب الأرز، وسُجن عامين، بينما هرب الآخر للأردن».

(خطاب من ضابط منطقة النقب إلى الحاكم العسكري للنقب، ISA/ IP 85/33).

وبموجب تعليمات الحاكم العسكري فقد طُلب من المشايخ التبليغ عن المهجرين، وفي بعض الحالات فعل المشايخُ ذلك، لكن في حالات كثيرة ـ كما تُشِيرُ الموادُّ الأرشيفية ـ حمَوا أبناء عشيرتهم، وكل مَن وصل العشيرة من المهجرين؛ فعلى سبيل المثال بلَّغَ أحدُ المشايخ الحاكمَ العسكري عام ١٩٥٦ أن أحد أقربائه غادرَ لزيارة عائلته في الأردن بغرض لم الشمل (ISA /IP 86/5). كذلك أورد كوهين (2010, 73-75) حالاتٍ حارب فيها مشايخُ البدو ظاهرةَ المتسللين؛ لكن ما وجدتُه يُظهر صورةً أخرى من توفير العديد من مشايخ البدو أماكِنَ آمنةً للمهجَّرين، ومساعدتهم على البقاء لفتراتٍ طويلة.

توضح هذه الحالات تماماً أن بدو النقب استطاعوا الحفاظ على العلاقات العشائرية مع مَن هُجِّروا حتى الخمسينيات؛ لكنه أصبحَ من الصعب الإبقاءُ على مثل هذه العلاقات العابرة للحدود بعد عام ١٩٥٤، عندما أَصدرت إسرائيلُ بطاقات الهوية.

STUDENTS-HUB.com

وقد كان شيخُنا الذي هُجِّرَ عام ١٩٤٨ يأتي لرؤية عشيرته بين الفَينة والأخرى، ويبقى متخفياً مع عائلته طوال الليل، ويعودُ للأردن عند الفجر، واستطاع أن يفعل ذلك حتى عام ١٩٥٦؛ واستمرت العلاقاتُ المعتادة بين البدو في النقب، وأقاربهم المهجَّرين في الأردن حتى تلك السنة. (مقابلة مع الشيخ حسن، يونيو ٢٠١٠).

ولم تمنع الأوامِرُ والقوانينُ العسكرية بدو النقب من التواصل مع أقاربهم عَبْرَ الحدود بشتَّى الوسائل، وبأشكالِ مقاومةٍ عديدة، وردَّ بدو النقب على ذلك من خلال عصيانِ تعليمات الحكم العسكري، والحفاظ على علاقاتهم عَبْرَ الحدودِ؛ رغمَ القوانين التي تمنعُ ذلك.

المرأة النقباوية والمقاومة الثقافية:

قامت النساءُ بدورٍ حاسم في العلاقات العابرة للحدود؛ لكونها شكلاً من أشكال مقاومة تشريعات وقوانين الحكم العسكري، وشاركت المرأةُ في طرق مقاومةٍ مختلفة؛ مثل إخفاء معلوماتٍ عن العشيرة عن مسؤولي الحكومة، أو تخطِّي الحدود لأغراض الزواج.

تدعي ليلى أبو لغد (1993, 43) أن المرأة البدوية «تلجأ لكتم الأسرار، وتلوذ بالصمت لحماية نفسها، وكذلك تتعمَّدُ عادةً إخفاءَ المعلومات عن الرجال، وتُدارِي إحداهنَّ على الأخرى في أصغر الأمور»، ويُمكِنُ استعارةُ مصطلح السيدة أبو لغد حول «المعرفة الخفية»؛ الذي يشير إلى أهمية ذلك في حال النظر إلى كيفية استخدام المرأة البدوية لذلك النمط من النضال، كذلك تُشِيرُ إلى كَون الحكايات الشعبية والأغاني والنكت والشعر المحكي شكلاً من أشكال المقاومة البدوية [٤٦].

وفي النقب ـ مثلاً ـ تأثرت علاقاتُ الزواج داخل القبيلة نفسها بعد النكبة،

STUDENTS-HUB.com

وخلال الخمسينيات عندما وجدت القبائل والعشائر نفسها مُقَسَّمةً بين الحدود في إسرائيل والدول العربية، وتشير الأرشيفاتُ والروايةُ الشفويةُ في وقت الحكم العسكري إلى أنه كانت هناك حالاتٌ عديدةٌ من الزواج بين البدو في النقب، والبدو في مصر والأردن، وتجزَّأت العشائر بين الحدود بعد الحرب، لكن علاقات الزواج استمرَّت رغمَ وجود تلكَ الحدود الجديدة، حتى عقد الستينيات.

(مقابلة مع الحاج سعود، يوليو ٢٠١٢).

تحتوي الأرشيفات الإسرائيلية على العديد من التقارير المتعلِّقة بعلاقات الزواج بين بدو الأردن والنقب؛ فمثلاً يَذكُرُ الحاكمُ العسكري ساسون بار تسفي في تقريرٍ عامَ ١٩٥٦، حالةَ زواجٍ بين رجلٍ من النقب وامرأةٍ أردنية، وأنها استطاعت أن تزور أقاربها في الأردن عدةَ مرات قبل عام من عودتها إلى عائلتها في قرية تل الملح (ISA/ IP 86/5). وفي أكتوبر عام ١٩٥٦، أفاد الضابطُ بِنحاس أمير عن حالةٍ أخرى تَزَوَّجَ فيها أحدُ أفراد عشيرة الترابين من امرأةٍ أردنية تعيش معه الآن؛ وقد حضر كلاهما مراسمَ الزواج في الأردن. (ISA/ IP 86/5).

لقد واجه مسؤولو الحكم العسكري صعوبات بالغة؛ نظراً لحساسية بعض القضايا التي تخص المرأة النقباوية، فيما رفض المشايخُ توفيرَ أي معلوماتٍ عن القضايا المتعلِّقة بالنساء، خصوصاً رفض طلبات تَصوِيرِهِنَّ لأغراضٍ تتعلَّقُ ببطاقات الهُوِية. وعلَّقت إحدى النساء في إحدى المقابلات قائلةً إنَّ والدها أخبرَ الحاكم العسكري أن يمنعَ تصوير النساء البدويات (*Sidreh newsletter*, Issue 5, 2010). وقد مُنِعَ المسؤولونَ اليهودُ من التحدُّث مع المرأة البدوية، وأكد بدو النقب باستمرار أنه: «ليس للحكومة ومسؤوليها أي شأن بقضايا النساء» (Abdallah, September 2012)، هذا بالإضافة إلى عدم تعاون النساء مع المسؤولين العسكريين، وإعطاء

STUDENTS-HUB.com

أي معلوماتٍ عن عشيرتهن خلال عمليات التفتيش؛ وذلك من بين أشكال مقاومة النساء لسلطة الحكم العسكري باستمرار، ووسيلةٍ للحفاظ على عائلاتهن.

كانت النساءُ البدويات ناشطاتٍ أيضاً في جوانب وطنية عديدة، وتُظهر مقابلاتي مع بعض النساء أن أحدَ أشكال المعارضة، وأحدَ أشكال الوطنية الموجهة لمسؤولي الحكم العسكري تضمَّنت إلقاءَ الأشعار والأغاني الوطنية؛ وعدها وسيلةَ نقدٍ للحكم العسكري وقَمعِه للمجتمع؛ فعلى سبيل المثال غنَّت النساءُ أغانيَ وطنية، وألقينَ الأشعار خلال الخمسينيات والستينيات؛ دعماً للاجئين والمهجَّرين:

> «في الخمسينيات والستينيات عشنا في تل عراد، بجانب طريق اقتصادي قريب من الحدود الأردنية، وشاهدنا العديدَ من الحوادث الحدودية؛ مثل اللاجئين الذين جُرحوا وأصيبوا بإطلاق النار، وشاهَدنا آخَرِينَ حاولوا العودةَ إلى وطنهم وديارهم، ونتيجةً لذلك، شَرعت النساءُ في غناء أغانٍ وطنية في الأعراس؛ دعماً للّاجئين البدو»[٤].
>
> (مقابلة مع الحاجة سارة، سبتمبر ٢٠١١).

وبحسب التحليلات التي أَجْرتها جين شارب (1973, 149)، يُعَدُّ أداء الأغاني الوطنية في الأعراسِ والاجتماعات شكلاً من أشكالِ التظاهر السِّلْمِيِّ، وعلى نحوٍ مشابهٍ أيضاً، كان صَمْتُ النساء البدويات، وعدم تعاوُنِهِنَّ مع المسؤولين الإسرائيليين وسيلةَ تعبيرٍ عن الإدانة الأخلاقية.

وكان أحدُ أهم الأدوار المركزية الذي أدته المرأة البدوية دعمَ المتسللين، وتضليل الجنود فور دخولهم إلى مضارب العشائر؛ للقيام بعمليات تفتيش. وبرفضهن إعطاء المعلومات عن المتسللين المتخفين، ومن هنا نرى أن النساء قد وظَّفنَ الصمتَ إستراتيجيةً مقاوِمةً فاعلةً؛ مُستهدِفاتٍ بذلك سياسةً معيّنة من سياسات الحكم العسكري.

STUDENTS-HUB.com

استمرار حل النزاعات، ومنظومة القضاء العابِرة للحدود:

«قانوني بكوني بدويّاً هو قانوني، وقانونُك بِكونِكَ ممثلَ دولةٍ هو قانونُك.. لا نعترف نحن ـ أهل البادية ـ بقوانين الدولة، ونعيش، ونريد أن نعيشَ، بحسب قوانيننا». (مقابلة مع يتسحاق تسيماح، يوليو ٢٠٠٨)

حافظ المشايخ الذين هُجِّرُوا، أو نُفُوا إلى مصر والأردن على علاقاتهم مع عشائرهمُ الفرعية التي بَقِيَتْ في أراضيها تحت سيطرة الدولة الجديدة؛ لذا فالأرشيفات تُشِيرُ إلى استمرار الزيارات اليومية العابرة للحدود بين العشائر بدون أيِّ سَيْطَرةٍ من سلطةِ الحكم العسكري، واستضافت العشائِرُ الفرعية التي تعيشُ في حدود دولةِ إسرائيلَ أقاربهم المَنْفِيِّينَ عندما جاؤوا للزيارةِ، وأحياناً لفتراتٍ طويلة.

كان الشكل الأهم من أشكال العلاقات العابرة للحدود هو اللقاءات التي تجمع بين قضاة العشائر لأسباب تتعلَّقُ بحل الصراعات؛ بموجب العُرف والقضاء العشائري المحلي؛ إذ قابل مشايخُ النقب بعضهم البعض سريّاً؛ إما في إسرائيل وإما خارج الحدود؛ من أجل حل مشاكلَ تتعلَّق بأمور العشائر.

ظل المقر الرئيس لكل المجموعات العشائرية التي يعيش أعضاؤها في إسرائيل باقياً في الأراضي المصرية، أو الأردن؛ لذا شَجَّعَت الوشائِجُ التي تتعلق بعلاقات الدم والولاء والتضامن، القضاة البدو مراراً وتكراراً على عبور الحدود؛ للبت في القضايا المختلفة التي تخصُّ العشائرَ، واستمرت العشائر التي هُجِّرت تتلقَّى أوامرها على الدوام من قادتها الذين بقوا في النقب.(ISA/ GL 17093/1).

تأثر النظام القضائي التقليدي عند بدو النقب تأثراً حادّاً في أعقاب خروج أو نفي أغلب المشايخ والخبراء البدو، الذين كان بَعضُهم قضاةً عشائريين ذوي خبرة

STUDENTS-HUB.com

عالية في العرف وقوانين العشائر، وفي كثير من الحالات، كان من المستحيل أن يُتَعامَلَ مع حالات الثأر عند غياب قاضٍ مؤهل. وتُعلِّق التقاريرُ الأرشيفية الإسرائيلية التي تعودُ إلى بداية الخمسينيات على الإشكالية النابِعة من هذا النقص في القضاة القَبَليين المتخصصين في القضاء البدوي.

كانت أهم حالة تجلَّى فيها افتقارُ البدو إلى قضاة مؤهلين في حالة «البشعة» أثناء التعامل لحل بعض النزاعات القبلية؛ حيث وُجد تقليد «البِشعة» في نظام المحاكم البدوية فقط، وتُستخدم للبت في شأن المتهم: هل هو مذنب أم لا. وكان المتهم يُطلَبُ منه أن يُثبِتَ براءته من خلال لَعق جِسمٍ معدنيٍّ مُحمىً عليه في النار مدةً طويلة ثلاثَ مرات، ثم يُفحص بعدها من خلال مسؤول مفتش، وشاهد عيان، وإذا ما ظهرت حروق على لسانه جرّاء هذا الجسم الساخن، يُفترض أنه كاذب. وبعد النكبة، أجبر البدو في الحالات التي كانت تتطلب «البِشعة» للذهاب لمصر أو الأردن لإيجاد قاضٍ قَبَلِي قادر على إجراء مثل هذه المحاكمة:

> «وجدتُ هذه العلاقة السرية بين البدو في النقب ومصر والأردن، وكان من الممكن إيجادُ قاضٍ قَبَلِيٍّ قادرٍ على البت في قضايا الدَّم فقط في مصر. كان البدوُ في بعض الأحيان يأخذون المذنب إلى مصر؛ من أجل القيام بالبشعة وقضايا أخرى، وأحضروا القضاة من مصر إلى الحدود مع إسرائيل؛ من أجل تطبيق هذه العملية».
>
> (مقابلة مع عبد الله، يوليو ٢٠١٣).

من هنا يُظهر استمرار البشعة أن البدو حافظوا على ممارسة نظام المحاكم القبلية، غير مبالينَ بالقوانين الإسرائيلية التي تُناقِضُ نظامهمُ القانوني الخاصَّ. وقد شجَّعت علاقات الدم، والولاء لمشايخ العشائر، بعضَ مشايخ البدو الذين يعيشون

STUDENTS-HUB.com

في المنفى على العودة لزيارة عشائرهم، وألهمت بَعضَهُم الذهابَ لزيارتهم في بلدانهم «الجديدة».

فشلت إذن قيود وقوانين الحكم العسكري في إيقاف البدو عن التواصل مع أقاربهم عبرَ الحدود، وواجَهُوا أيضاً القوانينَ من خلال استخدام وسائل مقاومة، وعصيان الحكم العسكري وقوانينه، وكانت القيودُ المفروضة على العلاقات العابرة للحدود في تلك المدة من السلطات الإسرائيلية غيرَ مُهِمة.

البدو محل اشتباه «دائماً» في حوادث الحدود:

حتى العام **١٩٥٦**، عومل البدو على أنهم «مشتبهون معتادون» بعد أي حادث على الحدود مع مصر أو الأردن؛ إذ تكون أصابع الاتهام موجَّهةً من أول وهلة إليهم، ولعل السبب الرئيس في هذا الانحياز عيش البدو على بعد أميال من الحدود؛ الأمر الذي جعلهم محطَّ الاستجواب دائماً؛ فمثلاً وقعت حادثةٌ عام **١٩٥٤**؛ إذ تعرضت حافلة قادمةٌ من وادي عارة عَبرَ بئر السبع إلى هجومٍ فِعلِيٍّ، وبحسب تقريرٍ من غلوب باشا والإعلام الإسرائيلي؛ فإن الذين شَنُّوا الهجومَ هم بدوٌ من بئر السبع وسيناء وغزة طُرِدُوا ـ على الأرجح ـ من أراضيهم، وعزموا على الثأر لأنفسهم.

(PRO, FO 371/111099).

وأفاد غلوب باشا أن المجموعةَ التي شنَّت الهجومَ: «تتألف من رجالٍ ينتمون لقبائلَ من منطقة بئر السبع؛ هُجروا من أرضهم عدة مرات، وأقسموا أن ينتقموا من اليهود والعرب الذين يتعاونون معهم، وقد خُطط لذلك ونُفِّذ في سيناء».

(سفارة مملكة الأردن، لندن، من القيادة إلى فيلق شرق الأردن، **٢٩** مارس **١٩٥٤**. PRO, FO 371/111099).

STUDENTS-HUB.com

وبعد هذا الهجوم، اعْتقَلَ الجيش بعضَ البدو، وضايقوهم وضربوهم.
(Morris 1993 ; Hutchison 1956).

ويفيد غلوب باشا أيضاً فيما يتعلَّقُ بمعاملة إسرائيل لمواطنيها من بدو النقب بعد هذه الحادثة:

«اللافتُ للانتباه أن العربَ من بئر السبع أفادوا باتخاذ الجيش الإسرائيلي إجراءاتٍ قاسية ضدَّ العشائر العربية في تلك المنطقة؛ إذ طُوِّقت الخيام وفُتشت، ونُفِّذت الاعتقالات، وهذا يبيِّن أن اليهود لم يكونوا على علمٍ حقيقي بمن نفذ الهجوم على الحافِلة، وعلى الرغم من محاولاتهم إلقاءَ اللوم على الأردن، فإنهم لا يزالون يشكُّون بعشائرهم».
(الديوان الملكي الهامشي، الأردن، من القيادة إلى فيلق شرق الأردن، ٢٦ مارس ١٩٥٤. PRO, FO 371/111099).

كان البدو هم أول من يُوجَّه له الاتهام عادة في العديد من الحوادث التي تقع على الحدود، وكانوا يُعتَقَلون في الكثير من الحالات، ويعاملون معاملة سيئة. وهناك مثال آخر على كون البدو أول المتهمين دوماً؛ كما يظهرُ في تقرير دائرة الشرق في مكتب الخارجية في السفارة البريطانية في تل أبيب في ٣٠ سبتمبر عام ١٩٥٦، الذي يَصِفُ كيف عاملت إسرائيلُ البدوَ فيها:

«أُطلِقَ النارُ على دورية شرطةٍ من مجهولين، وتبادلوا إطلاق النار ولم يكن هناك إصاباتٌ... ترك المتسلِّلُونَ بعضَ الغنائم وراءهم، واعتقَلت القوات الإسرائيلية ستةً من البدو في الأوَّل من أكتوبر؛

STUDENTS-HUB.com

للاشتباه في تورطهم في مساعدة المتسللين القادمين من الأردن، ومشاركتهم في إطلاق النار في اليوم السابق».

(PRO, FO 371/ 121777).

لقد عانى البدو أيضاً من حوادث الحدود التي أدَّت إلى إصابتهم، أو فقدان قُطعانِهم وممتلكاتِهم:

«سرقت مجموعة من بدوي خمسة جمال تقدر بـ٣.٠٠٠ ليرة إسرائيلية، وهاجم المتسلِّلُونَ البدوَ الذين كانوا يَرعَونَ قُطعانَهُم بالقرب من المستوطنة، وبعدها هربوا نحوَ الحدود المصرية. وفي المنطقة ذاتها في ١٦ سبتمبر، أبلغ أفراد عشيرة أخرى عن مهاجمتهم من بدوي غير معروفٍ سطا على بعض الإبل، وقُدِّرت الخسارةُ بـ١.٤٠٠ ليرة إسرائيلية».

(تقرير عن البدو من عمّان إلى وزارة الخارجية، ١٧ ديسمبر ١٩٥٦، مستوطنة رفيفيم، النقب، PRO, FO 371/121777).

أدَّت حادثةٌ أخرى على الحدود إلى تدمير ممتلكات عَرَبٍ من النقب وقَتل قُطعانِهم، ويذكر تقرير آخر موجه من عَمان إلى مكتب الخارجية:

«حصل تبادلٌ لإطلاق النار بين بدويٍّ من النقب، وثلاثة متسلِّلينَ مشتبه بهم، وقتلوا بعض مواشيه، وأدى تعقب الثلاثة المشتبَه بهم إلى هروبِهم إلى داخل الحدود المصرية».

(تقرير حول البدو من عمان إلى وزارة الخارجية.، ١٧ أغسطس ١٩٥٦. PRO, FO 371/121777).

هذه الأمثلة وغيرها تُظهِر المضايقات التي تعرض لها البدو جراء حوادث

STUDENTS-HUB.com

الحدود، وكيف كانت سياساتُ الحكم العسكري ثابتةً في التعامل مع البدو؛ بوصفهم محلَّ اشتباهٍ دائماً فَورَ وقوع أي حادثةٍ حدودية، وفي كثيرٍ من الأحيان يُعتقَل البدوُ، وتُصادَرُ قُطعانُهم، وأحياناً يُجبَرون على ترك المنطقة بأسرها.

STUDENTS-HUB.com

الفصل الثامن

المرحلة الثانية من الحكم العسكري (١٩٥٦-١٩٦٣)، والنقاش الدائر لإلغائه

شكَّل عام **١٩٥٦** مرحلةً أخرى حاسمةً من فتَرات الحُكم العسكري في إسرائيل؛ إذ أدَّت مجزرةُ كفر قاسم الشنيعة إلى احتدام جدلٍ عنيفٍ بين الأوساط المختلفة حول مستقبل الحكم العسكري، والعلاقة الهشة بين إسرائيل، والأقلية العربية الفلسطينية (Ghanem 2001; sa'di 2001). وبحسب الباحثة سارة لازار ويائير باومل (2002)، فقد شهد العام **١٩٥٦** بدايةَ مرحلةٍ جديدة من الحُكم العسكري، وتوتراً للعلاقة مع الأقلية على إثر مجزرة كفر قاسم؛ إذ عرضت بعدها إسرائيل على مواطنيها العرب تخفيفَ قيود بعض القوانين من جهة؛ ومن جهةٍ أخرى فَتَحَت مجزرةُ كفر قاسم باب نقاشٍ جادٍّ حول مستقبل الحكم العسكري وقوانينه الصارمة التي سَيطَرَت على حُرية الحركة والعيش بأمان. وخلال ذلك العام، استمرَّت السلطات الإسرائيلية في ممارسة السياسات الرئيسة ذاتها تجاه بدو النقب، والأقلية العربية الفلسطينية في كل مكانٍ؛ مثل (مصادرة الأراضي، وحظر التجوُّل، والمداهمات من وقت إلى آخر، والتهميش المتزايد، وأوامر الاعتقال، وتقييد الحركة، والنفي من حينٍ إلى آخَر، والاستمرار في تطبيق قوانين أنظمة الطوارئ)، ولكن بإضافة بعض التعديلات الطفيفة،

STUDENTS-HUB.com

وبإطارٍ جديد بعد ازدياد المقاومة ضد منظومة الحُكم العسكري.

كان تخفيف القيود المفروضة على الأقلية الفلسطينية عامة، وعلى بدو النقب خاصة محدوداً خلال هذه المدة، رغم أن الحكم العسكري استمرَّ بالمسار نفسه.

من لجنة راتنير (١٩٥٦) إلى لجنة روزين (١٩٥٩):

استمرت عملية مراقبة المجتمع العربي الأصلي وقمعه؛ بوصفها سياسةً مركزية للحكم العسكري بعد أزمة السويس في جميع أنحاء البلاد، واعتُبرت عملية جمع المعلومات عن بدو النقب في غاية الأهمية؛ إذ ظلَّ رئيسُ الوزراء ديفيد بن غوريون يؤمن بأن النقب بالغ الأهمية لأمن إسرائيل واقتصادها، وأن الهجرة اليهودية الجماعية إليه ضرورةٌ لبناء مستوطناتٍ جديدة؛ إذ قال: «في غضون السنوات القليلة المُقبِلة يتعيَّنُ علينا أن ننقل نصف مليون شخصٍ على الأقل إلى النقب». كانت نظرته الواقعية أنّه لا يُمكِنُ تأمين النقب بـ«السلاح فقط»، بل أيضاً من خلال النشاط الاستيطاني الاستعماري.

(*Jewish Observer and Middle East Review* May, 10, 1957, 2).

وبهذا، استمرَّت سياسة توسيع المستوطنات في النقب توسعاً كبيراً في هذه المدة، فَتمت الموافقة على مواصلة العمل بمنظومة الحكم العسكري، وظلَّت العشائر البدوية في منطقة السياج المغلقة ترزحُ تحت قوانين مشددة منعتهم من مغادرة المنطقة إلا بطرق نضالية مخفية.

وعلى الرغم من أن السياسات الأساسية لم تتغير كثيراً عن العقد الأوَّل من الحكم العسكري، فقد عُيِّنَت لجنتان وزاريتان (تُشبِهان لجنةَ برافر اليوم) بين عام ١٩٥٦ و١٩٥٨؛ لتقييم الإطار العام للحكم العسكري بمُجمَلِه، ودراسة حتمية

STUDENTS-HUB.com

استمراره سنواتٍ مقبلة بوصفها منظومةَ سيطرةٍ على الأقلية الفلسطينية في الداخل. وحسبما كان متوقَّعاً؛ فقد أوصت إحدى اللجان باستمرار الحكم العسكري، بينما اقترحت الأخرى العَكس، وكانت هذه التوصيات نتيجةً مباشرةً للنقاش الدائر بين السياسيين الإسرائيليين حَولَ إنهاء الحكم العسكري؛ لتناقضه مع نموذج الدولة الديمقراطية.

وقد عُينت أول لجنة وزارية، وهي لجنة راتنير، في ديسمبر **١٩٥٥**، ومُنِحَت تفويضاً كافياً يُتِيحُ لها تقييمَ مدى حتمية الاستمرار في الحكم العسكري، أو الحد من قيوده أو إنهائه؛ إذ عُقِدَت اجتماعاتٌ مع ممثِّلِينَ عن المجتمع العربي، وتجوَّلت اللجنةُ في المناطق الثلاث المحكومة عسكريّاً؛ بُغيةَ اتخاذ قرارٍ مناسِب، وخَلصت اللجنةُ إلى أن وجود الحكم العسكري «ضروري للحفاظ على الأمن والسلام في الدولة»، وأوصت ـ في فبراير **١٩٥٦** ـ بوجوب استمرار الحكم العسكري (ISA/ 7/ 7128 GL)؛ ولكن لم يُنهَ الحُكمُ العسكريُّ على الرَّغم من تزايد الغضب والمقاومة ضدَّ هذه المنظومة بعد مَجزَرة كفر قاسم، وتنامي المعارضة للحكم العسكري بين اليهود والعرب (Sa'di 2001)، بل اقترحت اللجنة تخفيفَ بعض القوانين، وتقديم تسهيلاتٍ في الحركة فقط.

وفي عام **١٩٥٧** اقترح ديفيد بن غوريون تخفيفَ بعض القيود المفروضة على الأقلية الفسطينية، وفي الوقت ذاته، قابل «بن غوريون» عدداً من القيادِيِّينَ العرب في بداية شهر يوليو؛ منهم الشيخ صلاح خنيفس، وصلاح سالم سليمان، ومسعد قسيس، والشيخ جابر معدي، وفارس حمدان، الذين لم يَكُنْ أيٌّ منهم من النقب، وبعد هذا الاجتماع أُعْلِنَ عن تخفيف بعضِ القيود على الدروز، وعلى الأقلية العربية الفلسطينية (*Haaretz,* July 7, 1957).

STUDENTS-HUB.com

«أشارت صحيفة جيروزاليم بوست إلى أن بن غوريون وَعَدَ بتقديم اثني عشر تنازلاً؛ استجابةً لنقاطٍ أُثِيرَت في اللقاءِ مع المخاتير والمشايخ، تتضمَّن تسهيلاتٍ؛ من بينها إلغاء تصاريح السفر للعرب في الجليل إلى عكا والناصرة والعفولة، والتخفيف من حظر التجول الليلي في المثلَّث؛ وفتح شارع الطيرة ـ رمات هكوفيش ـ تل أبيب، وتقديم قروضٍ زراعية طويلة الأجل، وتزويد القُرَى بمياه الشرب، والمساعدة في تَمْهيدِ طرقات القرى وتطوير الزراعة، وكذلك الزيتون وأشجار الفاكهة، وتوسيع دائرة التعليم الزراعي والتِّقني، وتطوير زراعة وتسويق التبغ. (*Jerusalem Post*, JULY 7, 1957).

وعلى ما يبدو لم يشمل إعلان تخفيف القيود الذي أعلنه بن غوريون بدو النقب، فلم يُمَثَّلُوا في هذا الإعلان، ولم تُذكَر حتى قضاياهم. وقد أشارت صحيفةُ عال-همشمار إلى أن التسهيل الوحيد الذي حَظِيَ به البدوُ في النقب هو ضمانُ حَقِّهم في الدخول مرتين في الأسبوع إلى مدينة بئر السبع؛ للوصول إلى السوق البدوي، وقبل عام ١٩٥٨ كان هذا السوق يُفتَحُ يوم الخميس فقط، وبهذا يستطيعون الذهاب إلى بئر السبع مرةً واحدةً في الأسبوع؛ الأمر الذي حدَّ من نشاطهم الاقتصادي. وبعد أكتوبر ١٩٥٨ سُمح لهم أيضاً بالسفر أيام الاثنين لبئر السبع؛ للذهاب إلى السوق دون حيازة تصاريح خاصة. (*Al-Hamishmar,* October 1, 1958).

ما كانت هذه «التسهيلات» الممنوحة للأقلية الفلسطينية، التي تمخَّضَت بدورها عن لجنة راتنير، إلا تعديلات طفيفة، وعمليّاً لم يحدث أي تغيير جذري في ظروف المجتمع العربي وأوضاعه المعيشية. وبقي العرب في النقب يرزحون تحت قيود خانقة، وظلُّوا بدورهم يقاومونها يوميّاً. واستمرت عملية استضافة المهجَّرِينَ، واستمر أيضا اقتصاد الحدود غير المرئي طيلة هذه السنوات.

STUDENTS-HUB.com

وأصبح شعارُ «إنهاء الحكم العسكري» مسموعاً بقوة في أوساط النُّشَطاء اليهود والعرب عام **١٩٥٨**، وردّاً على ذلك، عُيِّنَت لجنةٌ أخرى لتقييم مدى الحاجة لاستمرار الحكم العسكري أو إلغائه، سُمِّيَت على اسم رئيسها بِنحاس روزين وزير العدل، وشُكِّلَت لجنة روزين الوزارية في أواخر عام **١٩٥٨** لتقديم المشورة للحكومة الإسرائيلية حول مستقبل الحكم العسكري، واستمرَّت مداولاتها حتى يونيو **١٩٥٩**، وتضمَّنَت اللجنةُ، التي تألَّفَت من وزراء بارزين هم: بِنحاس روزين (وزير العدل)، وك. لوتس (وزير الزراعة)، وبخور شتريت (وزير الشرطة)، ويسرائيل بار ـ يهودا (وزير الداخلية)، وم. بنتوف (وزير التطوير)، ود. واي. بيرغ (وزير البريد السابق).

استغرقت أعمالُ اللجنة خمسةَ عشرَ شهراً لإصدار تقريرها، وتقديم توصياتها للحكومة الإسرائيلية بخصوص مستقبَل الحكم العسكري (PRO, FO 371/ 142401)، ونشرت اللجنةُ تقريرين؛ أحدهما أعدَّهُ وزراء حزب مباي، أمّا الثاني فقد أعدَّهُ بقيةُ الوزراء. أوصى الوزراءُ من حزب مباي (حزب بن غوريون) بتخفيف قيود السفر المفروضة على العرب عامةً، كذلك أشاروا بضرورة إعادة النظر في مسألة توطين العرب المهجَّرين وتعويضهم، وتبنَّت الحكومةُ مقترحَ أعضاء مباي القائل بأن تخفيف قيود الحكم العسكري لا يعني إنهاءَ الحكم العسكري كله في تلك المدة.

(PRO, FO 371/ 14201; see also Bauml 2002; Korn 1996).

وكما تبين التقاريرُ الأرشيفية فقد مُنِحَ المواطنون العرب مزيداً من الحقوق في أغسطس **١٩٥٩**، وجاء هذا في أعقاب تخفيف الحكومة لقيود الحكم العسكري؛ بالإضافة إلى اللجنة بما يأتي:

STUDENTS-HUB.com

«سيُسمَحُ للعرب بالتنقل نهاراً بين القرى العربية في الجليل والمثلث من جهةٍ، وبين البَلدات المجاورة؛ ومنها عكا وحيفا وتل أبيب من جهةٍ أخرى، كذلك سيُسمَحُ للعرب في النقب بحرية السفر ليوم ثالثٍ إلى بئر السبع، لكن هذا لن يُطَبَّقَ على جميع المناطق المجاورة للحدود تطبيقاً مباشراً».(PRO, FO 371/ 142401).

هذا، ويبدو أن ممثلي حزب مباي في لجنة روزين كأنهم قرَّرُوا إبقاء الحكم العسكري، وهو ما عكَس رغبة بن غوريون في عدم إلغائه (Bauml 2002)، وفي الحقيقة، لم يغيِّر تقرير روزين أيَّ شيء ملموس في مستقبل الأقلية العربية الفلسطينية بشكل كبير. وفي الوقت الذي أسهم فيه التقرير في زيادة حرية التنقل، ووسَّع دائرة القرى التي يسمح بالتنقل فيها بحرية، إلا أنه لم يعف العربَ من القيود إعفاءً كاملاً؛ ونتيجةً لذلك استمرَّ العملُ بالحكم العسكري اعتياديّاً، وبقيت النظرةُ الأمنية ذاتها التي تعدُّ العربَ مصدرَ تهديدٍ وخطر.

كانت النتيجةُ الرئيسة التي حقَّقتها لجنةُ روزين تتمثَّلُ في أن المعارضة والنقد لنظام الحكم العسكري بدأت تعلو حدتُها علوّاً متسارعاً، وأصبح الحكمُ العسكري يُناقَش في أروقة الكنيست أكثرَ من السابق في بداية الستينيات.(Bauml 2002).

النضال لاستعادة الأرض: المطالب والأيديولوجية المضادة لذاكرة السكان الأصليين:

ازداد وعيُ بدو النقب في خِضَم معركتهم للصمود، وأخذوا يطالبون بأراضيهم، وشكل النضال على الأرض القضيةَ الجوهرية لأهل النقب خلال السنوات الأولى من تأسيس الدولة اليهودية؛ إذ ظل نضالُهم خلالَ المرحلة الثانية من الحكم العسكري من عام **١٩٥٦**، حتّى عام **١٩٦٣**.

STUDENTS-HUB.com

وقد ظلَّت الأرض في النقب جوهرَ الصراع بين السُّلُطات الإسرائيلية والبدو، وخلال العقد الأوَّل من الحكم العسكري خَسِرَ أهلُ النقب غالبيةَ أراضيهم بأدواتٍ قانونية إسرائيلية في الخمسينيات، (قانون مصادرة الأراضي للعام ١٩٥٠، وقانون أملاك الغائبين عام ١٩٥٣، وقانون امتلاك الأراضي عام ١٩٥٣).

(Abu Hussein and McKay 2003).

وبعد عام ١٩٥٦، بدأ بدو النقب يطالبون بملكية أراضيهم، واضطلعوا بدورٍ قيادي في تشكيل الحالة من خلال تطوير نوعٍ جديدٍ من التنظيم لديهم؛ إذ قدَّموا مطالبهم من خلال المحكمة العليا الإسرائيلية، وعينوا محامين يهوداً لخوض معارك المحاكم، وكتبوا الرسائلَ للحكومة مطالبينَ بحقوقهم في أراضيهم، ومطالبين بحقِّهم في العودة، وبإنهاء وَضع التَّهجِير داخليّاً. (لقاء مع أبو عامر، يونيو ٢٠٠٩).

إذاً ما الذي أدَّى إلى هذا التغيُّر والوعي المتزايد في سنوات عصيبة؟ وما الذي دفع بدو النقب إلى التحرُّك؟ بالطبع كان إدراكُ القيادة النقباوية بأنَّهم سيظلون لاجئين في منطقة السياج، ومقتلَعين من أراضيهم فتراتٍ طويلة، وأنه لن يُسمَحَ لهم بالعودة ـ أحدَ العوامل الأساسية وراء ذلك. عند ذلك بدأ البدوُ يستوعبون الأهداف والسياسات الإسرائيلية الخفية، التي تقضي بعدم السماح لهم بالعودة إلى أراضيهم، وبدؤوا في الرد ردوداً منظمة؛ للحصول على حقوقهم في الأرض والتملُّك. وخلال السنوات الأولى بعد الحرب، اعتقدَ البدوُ أن حياتهم في السياج ستكون مؤقَّتةً، وأنهم سيعودون إلى أراضيهم في غضون مدةٍ وجيزة، وصدَّقَ العديد منهم أيضاً روايةَ الجيش الإسرائيلي بأنَّ طردهم سيكون مدة وجيزة فقط، وفي الوقت الذي أدركوا فيه أن إسرائيل تنوي حصرهم في السياج إلى الأبد، بدأ مشايخُ البدو يتصرفون بطرق أكثرَ تنظيماً لمحاولة تغيير هذا الواقع.

STUDENTS-HUB.com

وفي ذلك الوقت بدأت إدارةُ الحكم العسكري تتلقَّى معلوماتٍ عن نشاطاتٍ تنظيمية لدى بدو النقب؛ لاستعادة أراضيهم والعودة إلى قُراهم التي هُجِّرُوا منها؛ إذ أبلغ بنحاس أمير، الحاكِمُ العسكريُّ للنقب عام **١٩٥٧**، الحكومةَ عن النشاط والتنظيم النقباوي في قضية ملكية الأراضي، وأكد أنه تلقى أخباراً من الميدان تُفِيدُ بأنَّ عدداً من مشايخ البدو كوَّنوا لجنةً محلية للتعامل مع مطالب استعادة الأراضي، وحقهم في العودة، وأشار إلى أن من بين الناشطين الشيخ موسى العطاونة، والشيخ علي أبو قرينات، وحماد أبو ربيعة، وسالم العقبي، وحسن أبو عبدون، وسلمان أبو بلال. (IDFA 490/ 1965-47).

وعلى الجانب الآخر لم ينتظر مشايخ وكبار البدو مدةً طويلة ليخطوا خطواتٍ عملية؛ وتحقيقاً لذلك كتب أحدَ عشرَ شيخاً وثيقةً مفصَّلة لوزير العدل بنحاس روزين في إبريل **١٩٥٨**، مطالبينَ الحكومة بالاعتراف بملكيتهم للأراضي التي صُودرت منهم، وادَّعَوا أنهم انتظروا عشر سنوات لحل نزاعات الأراضي دون الحصول على أي موافقةٍ أو ردٍّ من الحكومة. وكما جاء في الوثيقة:

> «توقعنا، على مدار عشر سنوات، استجابةَ الحكومة، وحل مشاكلنا المتعلقة بالأراضي وملكيتها، وبعد حرب عام **١٩٤٨**، نقلتنا الحكومة قسراً من أراضينا الأصلية، وأَسكَنَتنا في أرضٍ ليست لنا. لقد نُقِلنا إلى أرضٍ كانت مملوكةً ومزروعةً لقبائل أخرى منذ أجيالٍ عديدة، وتُرِكَت أرضُنا الأصلية دون زراعة، أو استفادة أي طرفٍ منها. نحن لا نعيش في أرضنا الآن؛ بل نعيش في أراضٍ كانت ملكاً لبدوٍ آخرين هُجِّروا منها. ليس لنا الحقُّ في العيش على أراضي هؤلاء البدو المهجَّرين؛ لأنها ليست أراضينا في نهاية المطاف؛ ولأن الحكومةَ تؤجِّر الأراضي

STUDENTS-HUB.com

كل عام، وجب علينا أن ندفعَ مقابل هذه الأراضي، لقد سَئِمنا هذا الوضع المعلَّق، ومَنعَ قبائلنا في السياج من تطوير الأرض أو زراعتها[1]».

(ISA / G 5742 / 1).

وأكد المشايخ مراراً وتكراراً عدم جدوى شكاواهم، وعلى عدم تصدي أي مكتب حكومي لمسؤولية التعامل مع قضايا الأراضي، وفي حال تلقي البدو أي ردٍّ على شكواهم تكونُ الإجابةُ الجاهزةُ دائماً أن قضايا الأراضي العربية في النقب هي قضايا مُعقَّدة، واختتم المشايخُ رسالتهم بتحدٍّ مفادُه أنه من المستحيل تهميشهم، أو تهميش مطالبهم وحقِّهم في امتلاك أرضهم مهما طال الزمنُ؛ ولذلك كان البدوُ يطالبون الحكومةَ بالتعامل مع قضاياهم في أسرع وقتٍ ممكن (ISA / G 5742/1). كان الردُّ الأوّلُ للبدو مثالاً واضحاً على استعمال طرق سلمية مشروعة للمطالبة بأراضيهم؛ وهو ما يسميه الباحثُ جين شارب بـ«الضغط الجماعي» على الحكومة من أجل نَيل الحقوق. (sharp 1973, 132).

وقد ردت الدولة على هذا التنظيم والنشاط النقباوي في قضايا الأراضي بمطالبة وزير العدل بتكوين لجنة مؤقتة خاصة للتعامل مع المطالب البدوية المستمرة، يمكن أن يقتصر عملها على حل قضايا الأراضي في النقب والجليل، وقُدِّمَت بعضُ المقترحات خلال اجتماعات اللجنة للتعامل مع قضايا الأراضي البدوية في النَّقب، والنظر في كيفية التعامل مع مطالب ملكية الأراضي للمهجرين الداخليين من بدو النقب الذين هُجِّرُوا من النقب الغربي، وكان هناك اتفاقٌ على أن حلَّ مسألة أراضي البدو في النقب ليس بالمهمة السهلة. وادَّعَت السلطاتُ ـ في إحدى المناقشات ـ أنه لم تكن هناك أصلاً أيُّ قريةٍ عربية في النقب قبل ذلك، واقترح الأعضاءُ دَفعَ تعويضاتٍ للبدو مقابلَ الأراضي التي طُرِدُوا منها (غرب النقب)، أو توفير قطعة

STUDENTS-HUB.com

أرضٍ لكل عائلة نقباوية، (قطعة أرض مماثلة) لِما وُفِّرَ لأُسَر المستوطنات اليهودية. وناقشوا أيضاً إنهاءَ ممارسة تأجير الأراضي للبدو في بعض المواقع مثل تل عراد؛ حتى يصبحَ بالإمكان بناءُ المستوطنات اليهودية على ما اعتبروه أراضيَ الدولة. (ISA / G 5742 /1).

وقد كان أحدُ الاقتراحات التي نُوقِشَت باستفاضةٍ هو كيفية وضع حدٍّ لوضع البدو، وأنهم بمنزلة الجسر بين الأردن ومصر، وأنهم قريبون من المناطق الحدودية، وناقشت اللجنةُ طُرُقَ الحد من هذه الظاهرة، وكان من بين المقترحات تحويلُ القرى البدوية إلى جيوبٍ صغيرة مقسَّمة، وتعزيزُ المستوطنات اليهودية التي بدأت أساساً بالنمو بينها. ولأنَّ بعض البدو لم يُطرَدوا بَعدُ من الأراضي التي طالبت بها الدولة؛ فقد طالبت اللجنةُ بضرورة اللجوء للجيش لبناء مستوطناتٍ بين تجمعات البدو، وبين الحدود مع مصر والأردن، وبناء مستوطناتٍ في قلب نقاط التجمعات والقرى البدوية (ISA / G 5742 / 1)، وأصبحَ العديدُ من هذه الاقتراحات سياسات حكومةٍ رسميةً فيما بعدُ؛ وذلك للسيطرة على انتشار بدو النقب في أماكن إستراتيجية حتى يومنا هذا.

كانت إحدى الطرق الرئيسة للنضال التي انتهجها بدو النقب خلال هذه المرحلة هي استخدامَ منابر الشكاوى الرسمية للمطالبة بأراضيهم، وقد كانت المحافظةُ على ذاكرة السكان الأصليين حيةً وشائعة من خلال زيارة أراضيهم وقُراهم المهجَّرة، وإيصال رسالةٍ للمستوطنينَ اليهود أن هذه الأرضَ تخصُّهم. وظلت المواقع التاريخية التي تدلِّلُ على الهُوية النقباوية موجودةً على الأرض، لذلك حافظ البدو على زيارة أراضيهم زيارة متواصلة بدون الحصول على أية تصاريح؛ فعلى سبيل المثال، عدَّ أحدُ مَن قابلتُهم كلَّ ما يُثبت ملكيته للأرض التي هُجِّروا قسريّاً منها:

STUDENTS-HUB.com

«البئر التي خلَّفناها وراءنا، والمقبرة، والبيت الطيني الواسع، والذكريات الخالدة». (مقابلة مع التوري، يوليو ٢٠٠٩).

تأتي هذه الزيارات ضِمنَ نطاق ما يسمِّيه الباحثُ دوين شامبين بالـ«مطالب المضادة» للشعوب الأصلانية، التي لا يرفعونها للحكومة على الرَّغم من وجود شواهدها على الأرض. يُشِيرُ أورن يفتاحئيل أيضاً إلى أن البدو طوَّروا أيديولوجيةً مضادة للمطالبة بأراضيهم في تلك السنوات المريرة.(Yiftachel 2003; 2008).

لقد كان إدراكُ العشائر أن تهجيرهم إلى المنطقة المغلقة لن ينتهيَ أبداً الدافعَ الأساسي وراء اتخاذهم سلسلةً من الخطوات القانونية للعودة إلى أراضيهم. وقد كان تعيينهم لمحامين يهود نابعاً أيضاً من زيادة وعيهم بقوانين الأراضي الإسرائيلية. وكما أشارَ بعضُ مَن قابلتهم خلال البحث الميداني: «من الصعب جدّاً لنا ـ نحن البدو ـ أن نعيشَ على أراضي أناسٍ آخرين، وألّا نكونَ قادرين على الإقامة في أراضينا؛ وقد سَنَّت سلطاتُ إسرائيل الكثيرَ من القوانين لمصادرة الأراضي؛ إلَّا أننا بصفتنا سكانَ المنطقة على مدى عصور، ظلَلنا نعلِّمهم أين تقع أَرضُنا؛ لم نستسلم». (مقابلة مع أبو يوسف، مايو ٢٠١٠).

ومع مرور سنواتِ الحكم العسكري؛ ازداد عددُ البدو الذين قدَّمُوا دعاوى بحقِّ امتلاك أراضيهم من خلال إرسال الرسائل للحكومة، أو من خلال تعيين المحامينَ اليهود والأجانب؛ وعلى سبيل المثال، كتبت عشيرةُ العقبي في عام ١٩٦٠ لرئيس الوزراء، وللحاكم العسكريِّ، ولوزير الزراعة، ولوزير التطوير مطالبينَ بالسماحِ لهم بالعودة إلى أراضيهم. وفي رسالتهم الرسمية، التي تعودُ للعاشر من يوليو ١٩٦٠، قالوا إن الجيش قد طردهم من أراضيهم في العراقيب عام ١٩٥١، وأَنّهم قد استقرُّوا في أراضيهم قبل عام ١٩٤٨ وبعده، وأنَّ المستوطنات لم تكن

STUDENTS-HUB.com

موجودة آنذاكَ على أراضيهم، وقد استخدمت قبائل أخرى تلك الأرض. وبهذا كانت الحُجة المبنية على أن إبعاد عشيرة العقبي عن أرضهم استبدادية، ولا تندرج تحت المسوِّغات التي تسوقها الحكومةُ في الغالب (على سبيل المثال: عدم وجودهم في الأرض قبل عام ١٩٥١؛ أو أن اليهود يحتاجونَ للأرض لصالح المستوطناتِ اليهودية؛ أو أنه لا يُمْكِنُ استخدام البدو للأرض). ولهذا، قدموا التماساً للحكومة للسماحِ لهم بالعودة إلى أراضيهم. وقد وَقَّعَ الرسالةَ ممثِّلون عن عشيرة العقبي، التي طالبت بالعودةِ إلى أراضيها. (أوراق مستوطنة لهف الأرشيفية).

لم تصمتِ الأصواتُ النقباوية، وظلت تطالب بأراضيها وبحقِّ العودة، وقد أُرْسِلَت رسالةٌ في ٣٠ أغسطس ١٩٦٠ لرئيس الوزراء الإسرائيلي، ولوزيرِ الزراعة، وللحاكمِ العسكري، وغيرِهم من المسؤولين الحكوميين ـ تطالبهم بالسماحِ لعشيرة الأفينش بالعودةِ إلى أراضيها، (بالقرب من مغارةِ وبئر الأفينش اليوم في ضواحي رهط الشرقية)، وأفادت العشيرةُ في رسالتها أن الجيشَ طرَدَهم من أراضيهم عام ١٩٥١، على الرغم من إقامتهم على هذه الأرض مُنْذُ زمنٍ بعيد، وطالبوا بالسماحِ لهم بالعودة؛ لا سيما أنه لم يكن في أراضيهم أي مقيم في تلك السنوات (أوراق مستوطنة لهف الأرشيفية).

وخلال أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات، رفع بدو النقب مطالبهم بطرقٍ جديدة، وبإصرارٍ أكبر، وبطرقٍ أكثر رسمية، ولهجةٍ أشدَّ، وتحدَّت هذه الأشكالُ من المقاومة الأكثر تنظيماً قوانينَ الحكم العسكري، وأظهرت المطالباتُ النقباوية المستمرة إصرارَهم على تحصيل حقوقهم التاريخية، أضِف إلى ذلك الرفض النقباوي المستمرَّ لأي تعويضاتٍ لقاء التخلِّي عن أراضيهم، ويقعُ هذا أيضاً ضمن ما يلاحظه تيد روبيرت غير وباربرا هارف (2004, 165) بخصوص الطريقة التي

STUDENTS-HUB.com

تُحاوِلُ الشعوب الأصلانية من خلالها الحفاظَ على كل ما تبقَّى لهم من أراضيهم التاريخية، ولضمان الاستقلالية والحرية.

تهميش منظومة التعليم في وقت الحكم العسكري:

انتهجت الحكومة الإسرائيلية سياسةً أخرى مؤثِّرةً خلال وقت الحكم العسكري ١٩٥٦-١٩٦٣ تتعلَّقُ بتهميش حق بدو النقب الأصليين في التعليم؛ فلم تَبذُل السلطات الإسرائيلية أي جهد لتطويره، وقد بدأ أهل النقب في التحرك على هذه الجبهة أيضا، وظهرت مقاومتهم وأصواتُهم لحماية حقوقهم في التعليم في الخمسينيات لأوَّل مرة.

فبعد النكبة انتهى المطافُ بغالبية النخب النقباوية المتعلِّمة مهجَّرين في البُلدان العربية المجاورة، وكانت النتيجة أن المجتمع النقباوي الباقي خَسِرَ غالبية قياداته المتعلمة والمعدة للتعليم، لكن هذا لم يَمنَع البدوَ الباقين في النَّقب من مطالبة الحكومة بحقِّهم في التعليم، وبناء مدارسَ لهم، وأخذ العديدُ من قادة النقب زمامَ المبادرة بإرسال بعض أولادهم بعيداً؛ لتلقِّي التعليم الابتدائي والثانوي، وبدؤوا يرسلون أبناءهم إلى الشمال (الجليل، والناصرة، ومنطقة المثلث) للدراسة في المدارس العربية والمسيحية؛ خصوصاً التعليمَ في مراحل ما بعد الابتدائية.
(Abu Rabia 2001).

وقد وفَّرت مدنُ الشمال خياراتٍ أفضل في ظل عدم وجود مدارس ثانوية في النقب، ودفعت مطالباتُ التعليم الأهاليَ في النقب إلى التصرّف على نحوٍ مشابِه تاريخيّاً حين أرسلوا أولادهم لتلقِّي التعليم في غزة ويافا وصفد في وقت الانتداب البريطاني. (مقابلة مع لورد أكسفورد، يوليو ٢٠٠٩).

لم تستثمر الدولةُ خلال سنواتها الأولى في المدارس العربية في النقب، وقد

STUDENTS-HUB.com

كان هذا نتيجةً لسياسات الدولة التي طَرَدَتِ البدوَ ونقلتهم من مكانٍ إلى آخر. عدَّ عارف أبو ربيعة تسعَ مدارسَ بين العشائر البدوية الباقية عام **١٩٥١**، التي كانت جميعُها موجودةً قبل أن تُطْرَدَ القبائل، ولم يكن بينها مدرسةٌ للتعليم الثانوي (Abu Rabia 2001)، وفي أعقاب المبادراتِ الشخصية التي تقدم بها قادة النقب المثقفون، قررتِ الحكومةُ استثمار بعضِ الأموال للتعامل مع نظام المدارس؛ ومنها الحصولُ على دعم المموِّلين الدوليين؛ كما حدث أثناء بناءِ مدرسةٍ في منطقة حورة وغيرها.

(مقابلة مع دهام العطاونة، يونيو ٢٠١٤)

وقد طُرِحَ أول مقترح لفتح مدارس في القرى البدوية عام **١٩٥١** و**١٩٥٢**. ويشير تقرير أرشيفي للجيش الإسرائيلي، يعودُ للعام **١٩٥٢**، إلى أن الحكم العسكري في النقب عَرَضَ فَتحَ ست مدارسَ تحمِلُ أسماء بعض العشائر (أبو قرينات، وأبو ربيعة، والأعسم، وأبو رقيق، والعزازمة، والهزيل)، وأوصى التقريرُ بضرورة موافقة مجلس التعليم على هذا المقترح؛ ليكون خطوةً في سبيل تنفيذ قانونٍ جديد للتعليم الإلزامي، (مُرِّرَ عام **١٩٤٩**)، وحثَّ على توفير تعليمٍ أساسي لكل الأطفال في النقب (IDFA 405/ 1954-101) ، وسُمِّيَت المدارسُ نسبةً لأسماء القبائل؛ الأمر الذي يشبه ـ إلى حد ما ـ نظامَ التعليم القائم في النقب اليوم.

يصرّح بنحاس أمير أن التعليم كانَ مسألةً في غاية الأهمية للبدو في ذاك الوقت:

«كانت المشكلةُ التعليمية من بين أكثر القضايا أهميةً في التعامل مع البدو في النقب؛ فقد كرَّس بعضُ المشايخ جهودهم على نحوٍ مدهشٍ للحصول على فرص تعليمٍ لأطفالهم؛ مثلاً في أوساط عشائر العطاونة وأبو ربيعة وغيرهما الكثير، وكانت المشكلةُ الكبرى تَكمُنُ في المعلِّمين المؤهلين، الذين بدؤوا بجلبِهم من الشمال في تلك السنوات». (مقابلة مع بنحاس أمير، يوليو ٢٠٠٨).

STUDENTS-HUB.com

لقد حُرِمَ بدو النقب من منظومة تعليمٍ في ظروف جيدة بعد أن طُرِدَ العديدُ من العشائر البدوية من أراضيها بعد عام **١٩٥١**، ولم ينتظر البدوُ الحكومةَ كي تطبِّقَ قانون التعليم الإلزامي؛ ففي بداية إبريل **١٩٥٢** طالب مجموعةٌ من المشايخ بأن تفتح السلطات العسكرية مدرسةً في قرية اللقية، وطالبوا ـ نيابةً عن قبائل أخرى ـ بمساعدة مسؤولي الحكومة العسكرية في تأسيس مدرسةٍ لأبنائهم، وعيَّنوا أستاذاً مؤهلاً للتعليم؛ ورمَّموا منزلاً ليستخدموه مدرسةً.

(خطاب إلى الحاكم العسكري للنقب من الشيخ صقر الهزيل، وفرج الأسد، وحسن أبو عبدون، والحاج إبراهيم الصانع، **٢١** إبريل **١٩٥٢**.
(IDFA 405/ 1954-101).

وقد أُرسِلَ بعضُ الطلاب من النقب إلى مدارس عربية في الشمال؛ بسبب نُدرة المدارس الثانوية في النقب، وكان لهذا تأثيرٌ كبيرٌ على المجتمع؛ إذ غادرت المجموعةُ الأولى من الطلاب النقباويين نحو مُدُن الشمال عام **١٩٥٢** و**١٩٥٣**، وتلقت تعليمَها في كلية تيرا ـ سانتا في الناصرة، وتَبِعَهُمُ العامَ التالي مجموعةٌ أخرى من الطلاب، وقد تعيَّن على كل هؤلاء الطلاب الحصولُ على تصاريحَ من الحاكم العسكري للإقامة في الناصرة (IDFA 490/ 1956-33)[٢]. وأخذت الأعدادُ في الازدياد، واستمرت العمليةُ كذلك خلال الستينيات والسبعينيات؛ وهي مستمرةٌ حتى يومنا هذا في بعض الحالات.

وتمكَّن بدو النقب من الحصول على فرص للتعليم في الشمال لبعض النخب؛ من خلال اعتمادِهم على العلاقة الوثيقة التي جمعت بين بعض مشايخ البدو وبعض المخاتير العرب في الشمال، وقد تأسَّسَت هذه العلاقةُ خلال وقت الحكم العثماني والبريطاني، ولم يكن من المفاجئ استمرارُ هذه العلاقة تحت الحكم الإسرائيلي؛

STUDENTS-HUB.com

فعلى سبيل المثال كانت تَجمَعُ إحدى العائلات من اللقية روابطُ قوية مع فلسطينيٍّي المثلث في الشمال، وقد نَشَأَت هذه العلاقاتُ خلال الانتداب البريطاني، واستمرَّت تحت الحكم العسكري الإسرائيلي، وسهَّلَت هذه العلاقةُ عملية إرسال الطلاب العرب من النقب لتستضيفهم عائلاتٌ مختلفة في الشمال، وفي نهاية الخمسينيات، أصبحَ هذا أمراً معتاداً لدى العديد من الطلبة من النقب.

(مقابلة مع الحاج حسن أبو بدر، اللقية، أغسطس ٢٠١٣).

وساعدت العلاقةُ بين الشمال والجنوب في دعم إرسال الطلاب النقباويين إلى كفر قاسم؛ حيث اجتمع عددٌ من المشايخ لمناقشة هذه الفكرة، وحُشِدَ الأبناءُ لإرسالهم للالتحاق بالتعليم الثانوي في مدينة كفر قاسم، وتطوع محافظ كفر قاسم وديع صرصور باستضافة أول مجموعة في منزله؛ فسهل الأمر على الطلبة في السنوات التي وصلت فيها أفواجٌ أخرى لكفر قاسم للالتحاق بالتعليم الثانوي. لقد كان لهذه الآلية النضالية الأثرُ العميقُ على أولئك الذين انتقلوا إلى الشمال. ويتذكَّرُ أحدُ الذين التقيتهم رحلَتَهُ في عام ١٩٥٦، وكيف شعر وكأنه يُسافِرُ إلى خارج البلاد:

«بقينا في الشمال طوالَ الفصل الدراسي، وانتظرنا طويلاً حتى قدومِ العطلة للرجوع إلى منازلنا في النقب، كان من الصعبِ علينا ـ ونحن أطفال ـ أن نغادرَ منازلنا طوال فصلٍ كاملٍ للدراسة، وفي إحدى المراحل شعرنا وكأننا في بلدٍ آخر خارجَ البلاد. عشنا أسبوعين في منزلِ المختار، حتى استطاعوا توفيرَ منزلٍ لنا؛ لقد كانت تجربةً مُذْهِلة، وقد أصدر الحاكم العسكري لنا تصاريح لفصلٍ واحد، واعتاد جدِّي زيارتَنا مرة في الشهر، وقد عشنا ودرسنا في ظروفٍ صعبة».

(مقابلة مع عليان الصانع، اللقية، أغسطس ٢٠١٣).

STUDENTS-HUB.com

لم تتوقف مساعي الحصول على التعليم عند إرسالِ الطلاب النقباويين للدراسةِ في مدن الشمال فحسب، بل تأثَّرَ المجتمعُ برُمَّتِهِ، وبدأ لذلك بالبحثِ عن بدائلَ محلية تسدُّ من نقصِ مؤسسات التعليم، وبدأتِ العشائِرُ بالتطوعِ في تجنيد المعلمين للقدوم إلى النقب، وأصبح بعضُ النشطاء في العشائر بمنزلة سفراء للتعليم، وشكَّلُوا لجاناً محلية من أولياء الأمور؛ للبحث عن حلولٍ تعليمية؛ فعلى سبيل المثال، تَبَنَّتْ مجموعةٌ من الآباء في تل عراد الفكرةَ، وجمعتِ الأموالَ من أعضاء العشيرة لبناءِ مدرسةٍ، ولإعداد معلمين محليين، وضغطت هذه الجهودُ بالوكالة والتنظيم مباشرةً على الحكومة؛ للبدء في بناءِ المدارس في النقب؛ خصوصاً مدارس مرحلة التعليم الثانوي.

ولأن النقب لم تكن فيه مدرسةٌ ثانويةٌ خلال عقد الخمسينيات، أصبح تشييد مدرسةٍ ثانوية قضيةً مُهِمة تشغلُ مشايخَ النقب وقادته، وأرسل هؤلاء المشايخ الرسائلَ للحكومة مطالبينَ بفتح مدرسةٍ ثانوية للفتيان وللفتيات العرب في النقب، وكان الشيخ موسى العطاونة أحدَ المشايخ الفاعلين في هذا المجال؛ فقد كتبَ باستمرار رسائل للحكومة موقَّعة ومدعومة من غالبية المشايخ في النقب؛ بغيةَ توفير التعليم لأبنائهم. وفي أحد الأمثلة، قدَّم الشيخ موسى التماساً إلى وزير العمل، الذي كان في زيارةٍ للعشائر البدوية في النقب عام ١٩٥٨، لبناء مدرسةٍ ثانوية في المنطقة (*La-merhav*, June 12, 1958). كذلك ذكر دوديك شوشاني أن من بين المشايخ الذين نشطوا أيضاً في المطالبة بتوفير التعليم كُلًّا من الشيخ حسن الصانع والشيخ حمّاد أبو ربيعة، وأنهما كانا نَشِطَين جِدّاً في الضغط للحصول على إمكانياتٍ أفضلَ للتعليم. وكان من بين المشايخ الذين ألحُّوا على الحكم العسكري في سبيل بناء مدارس في المنطقة أيضاً الشيخ عودة أبو معمر، وجدّوع الهزيل الذي قدَّم التماساتٍ للحكومة لتوفير التعليم. (مقابلة مع دوديك شوشاني، مايو ٢٠٠٨).

STUDENTS-HUB.com

أرسل رئيس مجلس بني شمعون الإقليمي في شمالِ النقب تقريراً ـ هو متوفِّرٌ في أرشيف الجيش الإسرائيلي ـ إلى وِزارتين حكوميَّتَيْنِ (من بينها وزارة التعليم)، وحاكم النقب العسكري بخصوص قضيةِ التعليم لدى بدو النقب وسُبُل تطويره؛ إذ أفاد بأنه في عام ١٩٥٧ كانت هناك مدرستانِ فقط للعشائر البدوية في المنطقة التي تقع ضِمْنَ نطاق سيطرة الحكم العسكري؛ خدمت مدرسةٌ واحدةٌ عشيرةَ الهزيل والعائلات المجاورة، أما المدرسةُ الثانية (وكانت أوضاعها مترديةً)؛ فقد كانت في بئر الحمام، وكان واضحاً حينها أنه لم يُطَبَّقْ قانونُ التعليم الإلزامي بين العشائر؛ لذا فقد أوصى التقريرُ ببناء مدرسةٍ في اللقية للقبائل الموزعة في المنطقة (يَصِلُ تعدادهم إلى ٦٨٨ شخصاً)، وأخرى في أم بطين (يصل تعدادهم إلى ٤٨٨ شخصاً)؛ كذلك أوصى التقريرُ بتجديد مبنى المدرسة في بئر الحمام، وإعداد مجموعةٍ من الأساتذة للعمل هناك؛ إضافةً إلى ذلك أوصى التقرير بتطبيقِ قانون التعليم الإلزامي (الذي يُطَبَّقُ على كلِّ طفل في إسرائيل يَزِيدُ عمره على خمس سنواتٍ) في أوساط العشائر البدوية أيضاً. وذكر التقريرُ أن هناك نحو ٢٥٠٠ نقباوي مقيمين في المنطقة تابعين للمجلس الإقليمي إداريّاً، إلا أنه ليس هناك سوى مدرستين فقط في المنطقة.

(IDFA 72 / 40 – 263) .

كان هناك العديدُ من الاقتراحات حول كيفية تحسين السُّبُل المتاحة للعرب في النقب، وكان أحدُ هذه المقترحات التي جرى تداولها هو نقلَ أحد الصفوف المخصَّصة لليهود في المدارس اليهودية في بئر السبع؛ حتى يفتحَ صفٌّ لأبناء العشائر من طلبة المرحلة الثانوية في بئر السبع ضِمنَ منظومة مدرسةٍ يهودية، وتبنَّى عددٌ من النشطاء اليهود المحليين دعوى دعمهم لتحسين أوضاع التعليم لدى العشائر، وفي التاسع من مايو عام ١٩٦١ كتب دوديك شوشاني، من أعضاء مستوطنة لاهاف (التي بُنِيَت عام ١٩٥٢) إلى وزير التعليم آبا إيفان؛ مثيراً مخاوِفَهُ من نُدرة

STUDENTS-HUB.com

فرص التعليم لدى بدو النقب، وأشار إلى اضطرار البدو ـ في ظل عدم وجود مدارس لأطفالهم ـ إلى إرسال أبنائهم للدراسة في الشمال؛ حيث يدرس نحو ٣٠ شابّاً نقباويّاً في مدارس عربية هناك. وذكر شوشاني أيضاً أنه كانت هناك اقتراحاتٌ تتعلَّقُ بكيفية تلبية مطالب البدو التعليمية محليّاً، وأنه لم يُتَّخَذ أيُّ إجراءٍ لفتح صفٍّ في المدرسة الثانوية اليهودية للطلاب البدو في بئر السبع، وانتقدت رسالةُ شوشاني محافظَ بئر السبع، ومدير المدرسة لفشلهم في متابعة تنفيذ المقترح على الرغم من الموافقة المبدئية على المبادرة. (أوراق مستوطنة لاهاف الأرشيفية).

لقد وجدتُ أن عدداً محدوداً من الطلاب من أبناء العشائر قد التحقوا بمدرسة بئر السبع الثانوية لليهود، ولسوء الحظ تسرَّبَ غالبيتُهم على الفور؛ لأن المناهج لم تناسبهم. (مقابلة مع دهام العطاونة، يوليو ٢٠١٣).

وقد دارت جدالاتٌ مشابهة في أوساط المجتمع اليهودي؛ خصوصاً بين المسؤولين اليهود الذين عَمِلُوا مع البدو خلال هذه المدة، وبدؤوا يناقشون وُجُوبَ دعم التعليم الثانوي المحلِّي لبدو النقب، والحدّ من اضطرار الطلاب للسفر إلى الشمال. لقد أصبح هناك ربطٌ بين الحاجة لبناء مدارسَ في النقب، والحاجة لمنع الطلاب العَرَب من النقب للذهاب إلى الشمال؛ بغيةَ الدراسة. وبينما مضى الشيوخُ في الضغط على الحكومة لبناء مدارس للبدو في النقب، شاركت السلطاتُ العسكرية في دعم هذه الفكرة؛ خوفاً من الوعي الوطني الذي تبلور كثيراً عندما تحرَّكَ شباب النقب خارجَ المناطق المغلقة. ويبدو كأن السلطات العسكرية لاحظت أن الطلابَ النقباويين الذين تلقّوا تعليمهم في الشمال عادوا مُسَيَّسِينَ.

ونتيجةً لذلك، كانت هناك مؤشِّراتٌ أن الحكم العسكري قد بدأ في وضع الشباب من النقب الذين أمضوا وقتاً في الشمال تحت المراقبة، وشرعوا بمحاولة

STUDENTS-HUB.com

ثَنيهم عن السفر شمالاً للتعليم. وفي الواقع كانوا يراقِبون نشاطات الوعي القومي في أوساط الطلاب النقباويين؛ فقد اعتُقِلَ أحدُ الطلاب النقباويين الذي كان يدرس في الشمال؛ بسبب الرسالة التي أَخَذَت طابعاً قوميّاً، التي كتبها بعد قضائه مدة الدراسة بالشمال:

«كانت سياسة الشرطة والحكم العسكري تتمثَّلُ في محاولة منعِ الطلاب الذين درسوا في الشمال من تطوير الهُوية الفلسطينية. ولأننا كنّا نقرأُ الجرائد، ونشاهِدُ التلفازَ، ونلتقي بأشخاص ناشطينَ من الشمال، فلأجل ذلك أسهمت مثل تلك النشاطات في مساعدة الطلبة كثيراً في التنظيم السياسي في النقب لاحقاً».

(مقابلة مع أبو جابر، يوليو ٢٠١٠)

لقد دفع تهميش التعليمِ لدى بدو النقب بعض الطلّابِ الرياديين الذين درسوا في الشمال، إلى تطويرِ مهاراتٍ متنوعة؛ فقد أبدع الطلاب في استعمال طرق النضال ضدَّ القيود المفروضةِ على البدو؛ من خلال استخدامِ الشعر والكتابة؛ بوصفهما شَكْلَيْنِ من أشكال النضال الثقافية؛ للتعبير عن رفضهم للحكم العسكري.

كان التقدُّم الذي أُحْرِزَ محدوداً، على الرغم من الجهدِ الذي بذله مشايخُ البدو وجيرانهم اليهود في إقناعِ السلطات العسكرية بتحسين التعليم الأساسي والثانوي، وبيَّنَ تقريرٌ نُشِرَ في صحيفة دافار أنه بحلول أغسطس عام ١٩٦١، كانت نسبة الطلاب النقباويين الملتحقين بالتعليم ٥٠٪ فقط، في التعليم الأساسي بالمقامِ الأول، وأنه بُنِيَ سبعُ مدارس في منطقة النقب خلال العامين الماضيين، ودرس نحو ٧٠٠ طفلٍ من النقب هناك. وقد اعتمد تقريرُ صحيفة دافار على زيارة المسؤول الحكومي إساف ـ وكيل وزارة التعليم ـ وبنحاس أمير ـ الحاكم العسكري ـ لمضارب

STUDENTS-HUB.com

عشيرة أبو ربيعة، وأبو رقيق، والأفينش. وبحسب التقرير، فقد وَعَدَ إساف ببناء ستِّ مدارسَ إضافية عام ١٩٦٢. (*Davar*, August 4, 1961).

ومع انتهاء الحكم العسكري، لم يكن هناك أي تطور حقيقي في قضية توفير خدمات للتعليم، وفي مقابلةٍ مع مجلة «هعولام هزيه» عام ١٩٦٦ ذكر الشيخ حسن أبو ربيعة أن هناك أربعَ عشرةَ مدرسة في النقب فقط، وقد وُظِّفَ ثلاثون معلّماً في هذه المدارس، يعملونَ في ظروف سيِّئة للغاية. ويعتقد أبو ربيعة أن السبب الرئيسَ وراء هذا التقدم البطيء هو فشلُ الحكم العسكري في تطبيق قانون التعليم الإلزامي على البدو.

ويمكن ربط ذلك بعوامِلَ أخرى؛ منها المسافةُ البعيدة بين القرى البدوية، والمدارس القليلة المتاحة، والنقصُ العام في المرافق التعليمية، والنقصُ الحاد في أعداد المعلّمين. (*Ha'olam Hazeh*, June 16, 1966).

كان النضال النقباوي في وقت الحكم العسكري لتوفيرِ التعليم عبارةً عن معركةٍ يومية؛ يطالبون فيها بحقوقهم الأساسية وتحسين أوضاعهم، وقد تطلب هذا النضال التحلي بالتماسك وروح الابتكار والمثابرة أمام سياسات الحكم العسكري غير المتوازنة، وردّاً على هذا النقصِ في المرافق التعليمية، طوَّرَ العربُ في النقب خياراتهم الخاصة لصالح أبنائهم من خلال علاقاتهم في الشمال، وطالبوا بمعاملةٍ عادلة تحتَ حكم القانون، ولم يتناهوا أيضاً عن اقتراحِ البدائل أمامَ السلطات لتحسينِ الخدمات التعليمية على كلِّ المستويات.

مواطنون عرب دون هُوية: العزازمة بين الحدودِ المصرية والإسرائيلية والأردنية:

من بين السياسات الأخرى التي كانت تطبق دوماً على بدو النقب تهجيرهم من منطقةٍ إلى أخرى، وتحديداً جزء من عشائر العزازمة التي قطنت بالقُرب من

STUDENTS-HUB.com

الحدود المصرية في نهاية الخمسينيات؛ لذا فسرعان ما دفعوا الثمن، وهجِّرُوا مراراً. يذكِّرُنا الفريق بيرنز؛ مدير طاقم مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة، بأنَّ بدو العزازمة كانوا سكّاناً أصليين في المنطقة التي تُسَمَّى الآن منطقة عوجا الحفير منزوعة السلاح، ولم يُسمَح لهم بالعودة إلى أراضيهم بعد أن أُجبِرُوا على الرحيل منها عامي **١٩٤٩** و**١٩٥٠**. (Burns 1962, 93).

وخلال وقت الانتداب البريطاني، كوَّن العزازمة تحالُفاً ضمَّ اثنتي عشرة عشيرة (al-Aref 1999)؛ رحلت غالبيتها قسراً أو طُردت وقتَ الحرب، وما بعدها، بينما ظلَّت أجزاء من هذه العشائر لتكوِّنَ عشيرةً واحدة فقط حتى الخمسينيات. وفي الحقيقة، كانت عشيرة العزازمة، أو مَن تبقى منها تحت سيادة أحد المشايخ الذين اعترفت بهم حديثاً سلطات الحكم العسكري، وحاولت العديدُ من جماعات العزازمة العودةَ إلى أراضيها بعد عام **١٩٥٠** (kanaaneh 2009) . وقد صُنِّف بعضهم «مهجَّرين أو متسلِّلين مقبولين»، ولم يُطرَدُوا من المناطق الحدودية إلا في مرحلةٍ متأخرة من الحكم العسكري، ولم يَحصُل بعضُهم على هُويّات دائمة؛ الأمر الذي سهَّل عملية تهجيرهم من وقت إلى آخر.

وفي عقد الخمسينيات، واجهَ الحكم العسكري عدداً من القضايا المركَّبة مع بدو العزازمة؛ كانت القضيةُ الأولى هي إقامتَهم على حدود إسرائيل ومصر والأردن، واستمرارَهم في التنقل بين الحدود؛ من أجل الحفاظ على مِلكِيَّتِهم للأراضي، وفي العقد الذي تلا عام **١٩٤٩**، عاش العزازمةُ وتنقلوا عبر الحدود، وأسسوا ما يُشبِهُ نمطَ العيش في المناطق الحدودية؛ أما القضيةُ الثانية فكانت استمرارَ العزازمة في نشاط اقتصاد الحدود بالتعاون مع أقاربهم على الجانب الآخر من الحدود؛ والقضية الثالثة التي شكَّلت تحدياً للحكم العسكري هي مسألة بطاقات الهُوية؛

STUDENTS-HUB.com

فقد حمل بعض أفراد العشيرة هُويّاتٍ عسكرية، بينما لم يحمل البعضُ الآخر أيَّ هُوية، وأدَّى هذا إلى استحالة تحديد انتماء كل عشيرة، وكذلك تحديد هل هذا الشخص من المهجَّرين أم لا؟!

القضية الرابعة كانت تتعلَّقُ بنقص عددِ الجنود لتأمين كلِّ مناطق الحدود، وبحسب بنحاس أمير، فقد كانت المناطِقُ الحدودية مفتوحةً بالكامل، ولم تكن هناك أيُّ مستوطنةٍ يهودية قريبة من الحدود عدا سيدي بوكر، وقد استفاد العزازمةُ من هذه الثغرة، ومن عدم سيطرة الحكم العسكري على الحدودِ في التنقّل بحريةٍ بين الدول الثلاث (مقابلة مع بنحاس أمير، أغسطس ٢٠٠٨). وحتى عام ١٩٥٩، مثَّلَ العزازمةُ نموذجَ الشريحة الأصلية التي استمرت في المطالبةِ بأراضيها التاريخية. (Falk 1988).

وعلى أرض الواقع، كان الحكم العسكري الإسرائيلي ضعيفاً في التعامل مع بدو العزازمة، وفشِلَ الحكمُ العسكري في تأمين الحدود، ولم يستطع تحديدَ مَن كان من مصر أو الأردن أو إسرائيل، ولم يكن باستطاعتِه منعَ نشاط اقتصاد الحدود المستمرّ؛ فمثلاً، اعترف ضابطٌ إسرائيليٌّ كان قد عَمِلَ مع بدو العزازمة خلال الخمسينيات أنَّهُ لم يكن بمقدور الجيش أن يُوقِفَ تنقُّلَ العزازمة بين الحدود، زاعماً أن القوات التي كانت معنية بمراقبة الحدود لم تكن بالعدد الكافي لتأمين الحدود الجديدة للدولة. واعترف يتسحاق تسيماح أنه في حال أرادَ الحكم العسكري أن يُوقِفَ تنقلات العزازمة وغيرهم من القبائل عبر الحدود ـ فهو بحاجةٍ إلى كتيبةٍ كاملة من الجيش:

> «لقد كانوا أناساً أذكياءَ، كانوا على درايةٍ بكل ما يحدث على جانبي الحدود؛ وكان البعضُ يُخبِرُ البعضَ الآخر كلَّ شيء، وحافظوا

STUDENTS-HUB.com

على العلاقات مع أقاربهم خارج الحدود، كانوا يتلقَّونَ الأخبارَ قبلنا حتى قبل أن نسمعها على الجهاز اللاسلكي؛ تعاون البدو مع بعضهم البعض، وأخفوا ذلكَ عن أعين السلطة».

(مقابلة مع يتسحاق تسيماح، يونيو ٢٠٠٩).

وقد صبَّت نقطةُ الضعف هذه في مصلحة العزازمة، وفَشِل الجيشُ على مدى عقدٍ كامل في السيطرة عليهم وعلى تحركاتهم بين الحدود. ولم يستطع العزازمة أن يعودوا مجموعةً كاملة كما كانوا سابقاً في أرضهم التاريخية، وكان وضعُهم متضعضعاً للغاية، لكن من الناحية العملية كان بمقدورهم أن يتصرفوا وكأن ادعاءات الدولة الجديدة حولَ الأراضي لا تَعنِي لهم الكثير.

وقد وُطِّنَ المتبقونَ من عرب العزازمة في جبل النقب (باللغة العبرية هار هنيغف؛ جنوب النقب) خارج المنطقة المغلقة، وكان من بينهم أفرادٌ من عشيرة سراحين بن سعيد، وأفراد من عشائر الجنابيب وأبي عصا. ويشير تقريرٌ للجيش الإسرائيلي يعودُ إلى أكتوبر عام ١٩٥٩ إلى أن المتبقين من عشيرة أبي عصا كانوا قرابة ٣٠٠ نسمة، وكان من بينهم نحو خمسةٍ وأربعين شخصاً صُنّفوا على أنهم متسلِّللونَ أو مهجَّرُون، وقد كان عدد أفراد عشيرة سراحين بن سعيد ٤٠٠ نسمة، بحسب التقرير ذاته، إضافةً إلى ٢٠٠ نسمة سُكِّنُوا بالقرب من جبل لوتسان (جبل لوتس بالعبرية)، وعلى المنوال ذاته، جرى تصنيفهم على يد الحكم العسكري كمتسلِّلين (IDFA 22/ 2009/ 12) . وعلى الرَّغم من نشاط السلطات في عمليات النقل السكانية في بداية الخمسينيات، فإنَّ هذه العشائر الرئيسة والعائلات الصغيرة تمكَّنت من البقاء، ولا يزالُ العديدُ منهم بدون هُويّاتٍ إسرائيلية؛ كما يبدو حتى اليوم؛ ليظهر أن إرث الحكم العسكري ما زال موجوداً في النقب.

STUDENTS-HUB.com

حصل تغيير جذري في سياسة الجيش تجاه هذه العشائر عام **١٩٥٩**، عندما طُردت غالبيتهم إلى مصر، ونزحَ بعضُهم تجاه الأردن، وقد كان سببُ القرار ضد العزازمة هو مقتل ضابطٍ يهودي في الجيش يُدعَى يائير بيليد، الذي لم يعترف أحد بالمسؤولية عن مقتله، ونتيجةً لعدم تعاون البدو المحليين مع المحققين الذين كانوا يتقصّون ملابسات مقتل بيليد، طبَّقَ الجيشُ عقاباً جماعيّاً في حق جميع أفراد العزازمة في تلك المنطقة.

وضمن سلسلةٍ من الإجراءات تُعرَف بعملية «هاجر»، تحرَّك الجيش ضدَّ بدو العزازمة الذين يقيمون على مقربةٍ من الحدود مع مصر؛ حيث طُرِدَ جزء منهم، بينما نُقل الجزءُ الآخر إلى أماكنَ مختلفة، ويبدو أن بيليد لَقِيَ مصرعَه في السابع من سبتمبر؛ أمّا عملية «هاجر» فقد بدأت في الثامن عشر من سبتمبر، واستمرَّت حتى **٢٤** من الشهر ذاتِه في العام **١٩٥٩**.

تضمَّنت عملية هاجر تهجيرَ عشائر أبي عصا، وابن سعيد، وبعض البدو الآخرين والمصنفين بوصفهم متسللين / مهجَّرين (IDFA 22/ 2009-12)، وتشير وثائق الجيش التي جُمِّعَت بعد العملية إلى أنه على الرغم من بقاء عشيرة أبي عصا داخل الحدود الإسرائيلية، فإنه أُقصِيَ **٤٥** متسللاً، و**٢٠٠** بدويٍّ من المقيمين في جبل لوتسان، نحو سيناء؛ ويعود سبب بقاء أفراد قبيلة ابن سعيد، الذين بلغ تعدادهم **٢٠٠–٢٥٠** بدويّاً، إلى فرارهم نحوَ جبل عريف وجبل رضوان، بالقرب من وادي الرمان، وقطن هناك ما بين **٥٠** و**١٥٠** بدويّاً من عشائر العزازمة، بينما طُرِدَ نحوُ **١٥٠** إلى **٢٠٠** فردٍ من أفراد عشيرة ابن سعيد إلى سيناء. يُقدِّر التقريرُ أعدادَ الذين طُردوا نحو سيناء ما بين **٤٠٠** إلى **٤٥٠** شخصاً؛ حيث سكنوا في القسيمة، بينما نزح نحو **٢٠٠–٢٥٠** بدويّاً من عشيرة ابن سعيدٍ نحو الأردن، التي تقدَّمت بدورها

STUDENTS-HUB.com

في الحقيقة بشكوى ضد عملية «هاجر» إلى الأمم المتحدة.

(IDFA 22/ 2009/ 12).

وتشير الحقائق التي تَبِعَت عملية هاجر أنه نتيجةً لممارسات الجيش، نَقلَ الجيش الإسرائيلي ما بين ٧٠٠-٧٥٠ بدويّاً من جبل النقب إلى المنطقة المغلقة (منطقة عبدة)، وقد صُوروا وسُجل لهم في أكتوبر ١٩٥٩، ولم تُستخرَج هُوياتٍ إسرائيلية لهم؛ الأمر الذي صعَّب على الحكومة مراقبةَ تحركاتهم، أو التحقق هل هم من السكان، أو من المتسللين المهجَّرين. ونتيجة لذلك، كان وَضعُ عرب السراحين في غاية الخطورة؛ لأنه لم يكن قد اعتُرف بهم رسميّاً، ولم تُوفَّر لهم أيٌّ من خدمات الحكومة.

وفي نوفمبر عام ١٩٦٠، أي بعد عامٍ من عملية «هاجر»، اجتمعت سلطاتُ الحكم العسكري في النقب من أجل البت في كيفية التعامل مع عرب السراحين من غير حَمَلة الهُوية الإسرائيلية. ضمَّ الاجتماعُ ضابط المنطقة الجنوبية، ورئيس إدارة العمليات الإسرائيلية، والحاكم العسكري للنقب، والضابط ساسون بار تسفي، والضابط بنيامين لوفيتكن. وقد أوصت اللجنةُ بإصدار قراراتٍ مؤقتة من الحاكم العسكري تقضي بنقل عرب السراحين إلى محميتهم الجديدة في عبدة؛ أما التوصيةُ الثانية فقد كانت وُجوبَ إحالة قضية هؤلاء البدو إلى اللجنة الوزارية الاستشارية؛ حيث بإمكان الجيش أن يتَّخِذَ قرارَ ترحيلهم؛ لأنهم لم يُحسَبُوا ضِمنَ تعداد السكان للعام ١٩٤٩.

(خطاب من يوسف فريزمان إلى قائد العجم في ٢٢ نوفمبر لعام ١٩٦٠: IDFA 22/2009-12).

لقد شكَّلت عملية هاجر نقطةَ تحوُّلٍ في السياسات الجيوسياسية والحدودية

STUDENTS-HUB.com

الإسرائيلية، وقد أصبحت سيطرةُ إسرائيل على الحدود مع مصر بعد طَرْدِ أو نقل العزازمة وغيرهم من البدو عام **١٩٥٩** أكثرَ فاعلية، ومع ذلك فقد نجح الباقون من العزازمة في المحافظةِ على العلاقات مع أقاربهم في الأردن ومصر؛ بسبب عدم امتلاكهم لهوياتٍ إسرائيلية ثابتة دائمة.

(مقابلة مع محمد من عشيرة العزازمة، مايو **٢٠١٤**).

أنماط تصويت بدو النقب والتشرذُم السياسي:

كانت إعاقة تطور الأحزاب السياسية في النقب أشد ما تكون وضوحاً لدى بدو النقب في أعقاب النكبة عام **١٩٤٨**؛ حيث خَسِرَ بدو النقب معظم نُخَبهم السياسية والفكرية، لكن الحكومة اعترفت بعدد من مشايخ البدو، وعَدَّتهم قادةً سياسيين لمجتمعهم أيضاً.

وخلال وقت الحكم العسكري، كان المشايخُ بمنزلة الممثِّلين السياسيين لدى الحكومة، الذين تلقَّوا الدعمَ من حزب العمل (مباي) أساساً؛ حيث كان من المعروف أن بدو النقب مثَّلُوا قوةً سياسية من الممكن تحريكُها لصالح الحزب الحاكم. وكما تشير لونيا جاكوبوفسكا (1992)، كانت عمليةُ محاولة خَلق هُويةٍ عرقية لبدو النقب وسيلةً لفصلهم عن بقية السكان الفلسطينيين في إسرائيل، (راجع الفصل الأول).

أصبح تقسيم البدو سياسيّاً إحدى الطرق المتَّبعة للسيطرة عليهم، ويشير سامي سموحة (1980) إلى أن السياسة الإسرائيلية حيال الفلسطينيين الذين بقوا في أراضيهم كانت سياسة «فَرِّق تَسُد»؛ بغية تقسيم السكّان العرب إلى مجموعاتٍ عرقية، بالاستناد إلى التوزيع الجغرافي.

حاولت إسرائيلُ تطبيق إستراتيجية فَرِّق تَسُد من خلال شَرذمة بدو النقب

STUDENTS-HUB.com

سياسيّاً واجتماعيّاً، ومن خلال تشجيعهم على التصويت للأحزاب اليهودية، وفي المدة ذاتها تقريباً، بدأ مشايخُ البدو في إيجاد اتجاهاتٍ سياسية لمصالحهم، ويُشِيرُ نمطُ الأصوات العربية في النقب في إسرائيل عامة (ومنهم بدوُ الشمال) في انتخابات عام **١٩٥٥** إلى أن **٥٩٪** من الأصوات المباشرة ذهبت للأحزاب اليهودية الحاكمة. (Soen and Shmuel 1987, 337).

كانت إحدى السياسات التي اتبعتها الحكومةُ العسكرية تجاهَ بدو النقب دافعةً للتصويت لحزبي مباي ومبام السياسيين اليهوديين[٣]، وقد كان إقناعُ بدو النقب بالتصويت لصالح مباي ومبام إستراتيجيةً استخدمها حزب العمل لتعزيز سيطرته على آليات تصويت بدو النقب (Sa'di 2014) . وبهذه الطريقة، حَصَلَ هذان الحزبان على غالبية أصوات بدو النقب، مُنهِينَ بذلك أيَّ محاولةٍ لتطوير قُوةٍ سياسية محلية في النقب، وكما يشير إيليا زريق: «تحصلُ الأحزاب الصهيونية على أعلى حصةٍ من التصويت العربي من الناخبين في القرى الصغيرة، وناخبي العشائر البدوية». (1979, 169).

وقد نجح حزب مباي في تجنيد البدوِ في منطقة بئر السبع أعضاءً في الحزب، واستخدمهم لمآربه السياسية، وكان من بين الشيوخ الذين التحقوا بحزب مبام في نهاية الخمسينيات الشيخ موسى العطاونة؛ إذ استفادَ من منصبه للحصولِ على مزيدٍ من الحقوق لصالح بدو النقب؛ خاصةً حقوقهم في الأراضي.

(مقابلة مع دهام العطاونة، مايو **٢٠١٤**) .

وفي عام **١٩٥٨** عندما عقَدَ حزب مبام يوماً دراسيّاً في بئر السبع للشروع في تنظيم البدو سياسيّاً، استخدم تأثيره لدفعهم للحضور؛ إذ كانت النتيجةُ هي مشاركة البدو من كل أنحاء النقب في حلقة النقاش هذه؛ إذ وُزِّعَت بطاقات العضوية عليهم من خلال الشيخ موسى العطاونة.(*Al- Hamishmar*, November 10, 1958).

STUDENTS-HUB.com

ولم يقتصر نشاطُ بدو النقب السياسي على الانضمام إلى عضوية الأحزاب اليهودية؛ بل أَدَّوا دوراً سياسيّاً مهمّاً لخدمة مصالحهم؛ إذ عَمِلَ مشايخ بدو النقب على تأسيس كيانهم السياسي الخاص بهم فقط، وليس موالاةً للأحزاب الصهيونية. مثلاً؛ قد نُظِّمَ مؤتمرٌ يجمعُ مشايخ بدو النقب عام **١٩٥٩**؛ كان هدفُه الصريح هو الضغط السياسي على القيادة الإسرائيلية للتصدِّي لسياساتها الرامية لشرذمتهم، وفي التاسع من مايو من العام **١٩٥٩**، اجتمع أحد عشر من مشايخ النقب [٤] في منزل الشيخ علي أبو قرينات لنقاش مستقبلهم السياسي، وقد كان مسعى الداعين للاجتماع، (وهما الشيخ موسى العطاونة، والشيخ علي أبو قرينات)، هو تنظيم حراكٍ سياسي يُمَكِّنُهم من انتخاب أحد المشايخ لتمثيل بدو النقب في الكنيست. لقد أرادوا توحيدَ الأصوات في النقب؛ حتى يتسنَّى لهمُ الفوز بمقعدٍ بالكنيست، وانتُخِبَت أيضاً لجنةٌ مصغَّرة مكوَّنة من ستة مشايخ لتمثيل النقب في نقاشٍ متعلِّقٍ بالكتلة التصويتية الممنوحة للأحزاب اليهودية؛ أمثال مباي ومبام ويهدوت هتورا، وما اتجاهاتهم السياسية المستقبلية (IDFA 611/ 1960-22). لقد كان هذا مثالاً على ما يُسمِّيه جين شارب (1973, 132) «ضغط المجموعة» كشكلٍ من أشكال النشاط السياسي لدعم المصالح المختلفة لبدو النقب.

لقد كان هذا بدايةَ غضب بدو النقب على الحكم العسكري، وعلى حزب مباي في شتاء عام **١٩٥٩** في الدورة الرابعة لانتخابات الكنيست، وبما أن بدو النقب نشأت لديهم بوادِرُ تنظيمٍ سياسي، فيبدو أن أصواتَهم أحدثت فرقاً في الانتخابات. وبحسب حانينا بورات، صوَّتَ أكثرُ من نصف بدو النقب المرتبطين بحزب مباي لحزب مبام. وعلى نحوٍ مثير، حصل حزب مبام على **٣٠**٪ من أصوات بدو النقب، الأمر الذي يُمكِنُ اعتباره احتجاجاً نقباويّاً مهمّاً ضدَّ مباي، وضد الحكم العسكري المدعوم من هذا الحزب.(Porat 2007, 143).

STUDENTS-HUB.com

وقد أقلقت بالطبع نسبةُ التصويت التي مُنِحَت لمبام هذه المرة ـ والتي وصلت إلى ٣٠٪ ـ حزبَ مباي الحاكمَ، واشتد خوفُه من فقدان سيطرته التاريخية على النقب، وبعد نتائج الانتخابات أُطلِقَت حملةٌ دعائية من حزب مباي لمحاولة الحفاظ على ولاء العشائر البدوية لهم، وعَزَفَ بعضُ مشايخ البدو على وتر هذه الرغبة بوصفها وسيلةً للحصول على مزيدٍ من الحقوق السياسية، وعملوا على إقناع بقية العشائر البدوية للتصويت مستقبلاً لصالح مباي. وعُدَّ هذا الصراع على الأصوات النقباوية بين مبام ومباي جزءاً من القوة السياسية لبدو النقب؛ إذ كان الشيخ موسى العطاونة تحديداً ـ والذي حاول سنواتٍ عدةً أن يُقَوِّيَ شوكةَ الصوت النقباوي في الحكومة ـ يعملُ في الواقع لصالح مبام؛ لكن غالبية أصوات بدو النقب ما زالت تصبُّ لصالح مباي. وأفادت مقالةٌ منشورةٌ بصحيفة جيروزاليم بوست تحت عنوان «يبقى النقب موالياً لمباي» عام ١٩٦١ بما يلي:

> «ظلَّ النقب عموماً موالياً لحزب مباي، مع زيادةٍ ملحوظةٍ في مناطق عدة... لقد أحرز مباي أيضاً مكاسبَ كبيرة في أوساط العشائر في النقب، وبرغم أهمية معقل حزب مبام في النقب الذي يُشَكِّلُه موسى العطاونة، حاز مباي على نصف الأصوات تقريباً في النقب؛ وفي عشيرة الهزيل، حصل أيضاً على نصف الأصوات فقط، الأمر الذي دفع الأحزاب المنافسة إلى اتهام مباي بأنّه اشترى عشيرة الهزيل بالإفراج عن نجل شيخها». (*Jerusalem Post,* August 17, 1961)

ونجح مباي ـ على سبيل المثال ـ في التسبُّبِ في تشظّي مشايخ البدو؛ من خلال مساعدة البعضِ منهم لتحقيق مآرب شخصية؛ فقد كانت الأحزابُ الأخرى عادةً ما تتهِمُ مباي بمساعدته بعضَ المشايخ البدو دون غيرهم؛ بهدفِ الحصول

STUDENTS-HUB.com

على مزيدٍ من الأصوات، وقد كان هناك العديدُ من التقارير التي تذكر ممارسات مباي هذه. ونشرت مجلةُ هعولام هزيه تقريراً كاملاً عام ١٩٦١ عن أحدِ المشايخ البارزين في النقب؛ الذي كان يحشد أصواتَ عشائر أخرى للتصويت لصالح مباي؛ كي يُفْرَجَ عن ابنه من المعتقل مقابل هذا الدعم.

(Ha'olam Haseh, August 2, 1961).

كان هناك هبوطٌ ملحوظ في الستينيات في نسبة بدو النقب المصوتين للأحزاب الحاكمة (Soen and Shmuel 1987, 337)، وكما يَدَّعِي جيكوب لانداو (1969)، فقد قاوم بعض البدو في النقب المشاركة في الانتخابات في منتصف الستينيات، وعُدَّ ذلك نوعاً من أنواع مقاومة سياسات (فَرِّق تَسُد) الإسرائيلية تجاه البدو؛ يشير لانداو إلى أنه:

«خلال الانتخابات السادسة للكنيست في نوفمبر ١٩٦٥، وُضِعَت صناديق الاقتراع لدى العديد من العشائر البدوية، واعتَبَرَت عشيرة الهزيل أن بعض هؤلاء البدو خاضعون اجتماعيّاً؛ ولهذا رفضَ كبار هذه العشيرة التصويتَ؛ حيث أدلى ٤٠٪ من الناخبين فقط بأصواتهم».

(Landau 1969, 27).

كان هنا عنصر البراغماتية في آليات العلاقةِ التي وَضَعَت أُسُسَها الأحزابُ السياسية اليهودية تجاه مشايخ البدو؛ لقد استفاد كلا الطرفين؛ إلّا أنه ينبغي إدراك قدرة المشايخ في ذلك الوقت على استخدام حزبي مباي ومبام لمصالحهم الخاصة، ومن خلال ممارسة مزيدٍ من الضغط على الحزبين، استطاع المشايخُ تحصيل بعضِ حقوقهم وأهدافهم. وتمثِّل هذه الممارسات شكلاً من أشكال المناورة والتنظيم السياسي لدى بدو النقب.

STUDENTS-HUB.com

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها عددٌ من القادة البدو النشطين في تطوير أشكالٍ جديدة للسياسة، إلَّا أن مباي كان الحزب المهيمن بين بدو النقب حتى نهاية وقت الحكم العسكري، إذ حصل على المزيد من أصواتهم. وفي عام **١٩٧٧** فقط، أي: بعد مرحلة الحكم العسكري، تمكَّن بدو النقب من ضمان وجود أوَّل عضوٍ في الكنيست منهم؛ وهو النائب حمّاد أبو ربيعة، وفي عام **١٩٩٢**، دخل النائبُ طلب الصانع الكنيست عضواً في الحزب الديمقراطي العربي.

لقد ادعى النائب السابق عبد الوهاب دراوشة أن النقب شهدت منذ التسعينيات صحوةً سياسية عربية في أوساط الشباب، وكان جزءٌ من هذا الحراك مُصوَّباً ضد التصويت لحزب مباي، وضد سياسات سلطة المشايخ (مقابلة مع عبد الوهاب دراوشة، **٢٥** أكتوبر **٢٠١٤**، إكسال)، وفي الوقت نفسه، نُظِّمَت مؤتمراتٌ مجتمعية مختلفة في محاولةٍ لتأسيس حزبٍ موحَّد بمقدوره أن يتكلَّم بالنيابة عن بدو النقب؛ مثل المحاولة التي أجراها حزبُ نداء الوفاق في قرية اللقية عام ١٩٩٥م (*Kul al-'Arab*, 1996)، وادعى النائبُ المحلي طلب الصانع، وهو من قرية اللقية، أنه، ومنذ أوسلو، أصبح هناك ازديادٌ في وعي بدو النقب.

(مقابلة مع طلب الصانع، كل العرب، **١٦** فبراير **١٩٩٦**).

لقد رأينا أن النقب ممثَّلٌ اليوم سياسيّاً على مستوى الكنيست بأربعةِ أعضاء؛ هم: النائب سعيد الخرومي، وطلب أبو عرار، وجمعة الزبارقة، ويوسف العطاونة الذي دخل البرلمانَ مدةً وجيزةً؛ باعتبار ذلك جزءاً من اتفاق التناوب في القائمة المشتركة.

القيود الاقتصادية وسنوات القحط في النَّقَب (١٩٥٨-١٩٦٠):

ظلت أوضاع بدو النقب الاقتصادية في منطقة السياج سيئة في أعقاب حرب السويس، وحتى بداية الستينيات، ورغم استمرار اقتصاد الحدود المخفي، فقد

STUDENTS-HUB.com

قَيَّدَت السياساتُ الاقتصادية التي تتبعها السلطاتُ العسكرية الإسرائيلية من أوضاع البدو المعيشية، وأدت إلى تآكل اقتصادهم تآكلاً كبيراً، ولم يمنح الحكم العسكري بدو النقب تصاريحَ كافيةً للحصول على وظائِفَ وعملٍ خارج منطقة السياج؛ الأمر الذي أجبرهم على البحث عن فرصٍ أخرى تمكِّنُهُم من البقاء على قيد الحياة.

هذا بالإضافة إلى مرورِ النقب بسنوات الجفاف في أواخر الخمسينيات، وكذلك القوانين الاقتصادية القاسية التي فرضها الحُكْمُ العسكري للتحرُّك بحرية، كلُّ هذا أدّى إلى ضرب اقتصاد النقب التقليدي بقوة، وقد اجتاحتِ المنطقة بعض الأمراض الوبائية في نهاية الخمسينيات؛ الأمر الذي أدى إلى ازدياد الحالة سوءاً. وبحسب بورات (2007) فقد أُصِيبَ النقبُ بالجفاف في الأعوام ١٩٥٥ و١٩٥٦ و١٩٥٨ و١٩٦٠، وعانت القطعانُ والمواشي من ظروفِ الجفاف، وندرةِ المراعي، ونقص المياه في تلك المدة.

وازدادت في هذه السنوات الثلاث حدةُ المَحل، والمشاكل الاقتصادية التي عانى منها أهل النقب، وما زالت سنواتُ القحط خالدةً في الذاكرة النقباوية حتى اليوم، وقد أَطلَقَ أهل النقب على تلك السنوات «سنوات الليمون»؛ بسبب موت أعدادٍ كبيرة من الماشية: «لم يُسمَح للناس في الغالب بالسفر نحو الشمال من البلاد مع ماشيتهم؛ كما كانوا يفعلون في مثل هذه الظروف في السابق، لقد نفقت الكثيرُ من الماشية في أماكنَ اعتدنا الرعي فيها؛ وذلك بسبب القحط، أو بسبب ممارسات الشرطة العسكرية والدوريات الخضراء» (مقابلة مع سلطان، يوليو ٢٠١١). خسر البدوُ أكثر من ٣٠٪ من ماشيتهم خلال سنوات المَحل المريرة، وفي بعض الحالات، كان الحكمُ العسكريُّ يسمح لبدوٍ معينين ومحدودينَ بالتجوُّل خارج منطقة السياج، وفي حالاتٍ أخرى يُقيِّد أيَّ حرية تنقُّل.

STUDENTS-HUB.com

وتكشف مراجعة أرشيف هذه المدة أن الحكومة العسكرية لم تكن تَمتَلِكُ سياسةً واضحة للتعامل مع بدو النقب المتضرِّرين من المَحل؛ حيث صدرت في بعض الأحيان قراراتٌ تسمح للبدو بالرعي خارج المنطقة العسكرية، بينما كان يُرفَضُ في أحيانٍ أخرى منحُ تصاريح للبدو للخروج من المنطقة المغلقة. ويذكر تقريرٌ موجَّهٌ لمدير إدارة العمليات الإسرائيلية (آجام) أنه، وابتداءً من **٢٧** يناير عام **١٩٥٥**، سيُمنَعُ إعطاء تصاريح للبدو، مع عدم السماح لهم بالرعي خارج المنطقة المغلقة كذلك. (IDFA 584/1958-4).

ومن حيث الممارسة، لم يُسمَح للعرب في النقب بالرعي في مناطِقَ عشوائية؛ لأنَّ العديد من المناطق كانت مغلقةً أمامهم، وعلى الرغم من أن الأراضي المحدَّدة والمسموح للعرب في النقب الرعي فيها غيرُ كافيةٍ لتلبية احتياجاتهم ـ إلّا أنه لم يُسمح لهم بالدخول للمناطق المغلقة مع ماشيتهم.

(مقابلة مع أبو أحمد، يونيو **٢٠٠٩**).

لقد نظرت الحكومةُ العسكرية في إمكانية تقديم بدائلَ للسماح لبدو النقب بالسفر خارج منطقة السياج، وكان أحد الحلول المقترحة هو نقلهم إلى الجليل في الشمال بغرض الرعي، ويقال إنهم قد وافقوا على هذا المشروع؛ لما كان سيوفِّرُ من فرصٍ للتغلب على الوضع القائم في النقب، إلّا أنه أُلغِيَ في اللحظة الأخيرة.

(*La- Mehrav,* February 17, 1959).

وفي عام **١٩٥٩**، وبعد أن سُمِحَ لبعض البدو بالسفر شمالاً بهدفِ الرعي، أمرَ الحاكمُ العسكريُّ للنقب، بنحاس أمير، البدوَ بالعودة إلى النقب، وإلى مضاربهم في السياج. لم يكنِ البدوُ سعداءَ بهذا الأمر؛ فتذمَّرُوا من هذه السياسة تجاههم، ودفعوا المالَ لاستئجار أرضٍ من المستوطنة، ومن مالكي الأراضي اليهود، ولم

STUDENTS-HUB.com

يكن أهلُ النقب راضينَ عن إجبارهم على إعادة ماشيتهم إلى منطقة السياج، واشتكوا من هذه السياسة على أساس أنّهم كانوا قد دفعوا أموالاً بالفعل لاستئجار أراضٍ من المستوطنات ومن ملاك الأرض اليهود، إضافة إلى أن الماشية ستموت في ظل ظروفِ القحط القاسية. (*Al- Hamishmar*, March 17, 1959).

وقد كان هناك ردٌّ آخر على الوضع الاقتصادي السيئ لبدو النقب في نهاية الخمسينيات؛ تمثَّلَ في إعطاء المنح النقدية أو التعويضات؛ حيث كان الحُكمُ العسكريُّ يدفع تعويضاتٍ عن خسائرهم خلال وقت المحل، وكانت هذه التعويضات تُوَزَّعُ عن طريق بنك هبوعاليم في بئر السبع. وتذكر صحيفةُ دافار أن الحاكمَ العسكري للنقب، والمشايخ البدو، وممثلينَ عن وزارة الزراعة؛ كانوا جزءاً من عملية التوزيع أيضاً، وأعرب حينها الشيخ موسى العطاونة عن تقديره البالغ لسياسة التعويضات الحكومية (*Davar*, January 1, 1959). بينما أفاد تقريرٌ آخر أن الحكومة خَصَّصَت المزيدَ من الأراضي للأغراض الرعوية؛ بهدف مساعدة أهل النقب، وقامت أيضاً بتوزيع المؤن، والطعام، والمياه، ووفَّرت فرصاً للعمل؛ إلّا أن النية الكامنة وراء هذه المساعدات لم تكن حلَّ المشاكل الاقتصادية التي يُعاني منها النقب؛ بل كانت مساعداتٍ مؤقتة ـ بحسب التقرير. (ISA /GL 17019/6).

استغلَّ زعماءُ البدو هذه الظروف القاسية لبلوغ مراميهم وتحقيق مصالحهم؛ حيث ألحَّ المشايخ من خلال تَكرار شكاواهم، ورفعها للحاكم العسكري بخصوص نُدرة الأراضي الرعوية، وشدَّدُوا على ضرورة تخصيص مزيدٍ من الأراضي لرعي ماشيتهم، وفي أعقاب هذه الشكاوى قررت الحكومةُ فتحَ مناطق أخرى للرعي (*Haaretz,* September 22, 1958). لقد أظهر البدوُ أشكالاً تنظيمية أخرى من أجل الصمود في تلك المدة العصيبة؛ كان أحدُها بناءَ المضارب بالقُرب من

STUDENTS-HUB.com

المستوطنات اليهودية في النقب ورعي ماشيتهم، رغم أن هذا يُعتَبَرُ تحدّياً لسلطة المستوطنة، ويستذكر المسنُّون من البدو شكاوى سكان المستوطنات اليهودية بسبب نشاطات الرعي (مقابلة مع عبد الله، مايو ٢٠١٢). استخدم البدوُ هذه الوسائل ليتمكَّنُوا من رعي ماشيتهم دون أي اعتبارٍ لأراضي المستوطنات، وكانت إحدى الطرق التنظيمية أيضاً هي الاستمرارُ في مقاومة قوانين الحكم العسكري خلال سنوات المحل؛ عن طريق رعي ماشيتهم خارج المنطقة العسكرية المغلقة، وبدون الحصول على تصاريح. دفعت سنوات المَحل البدو أيضاً إلى العودة إلى اقتصاد الحدود بوصفها وسيلةً للصمود الاقتصادي. (مقابلة مع عبد الله، مايو ٢٠١٢).

لقد أصبح للبدو صوتٌ سياسيٌّ في تلك السنوات الصعبة بعد أن طرقوا أبواباً عديدة لإنقاذ ماشيتهم؛ فعلى سبيل المثال نظَّم حزبُ مبام مؤتمراً في بئر السبع عام ١٩٥٩ طرح فيه اقتراحاتٍ لمساعدة العشائر البدوية، واستغلَّ بدو النقب المؤتمر لمناقشة آثارِ المحل، وللتذمُّر من عزلهم بالمقارنة مع المزارعين اليهود (*Al-Hamishmar,* February 27, 1959)، ولم يدع البدو أي فرصة أتاحتها ظروف المحل لطرح مشكلاتهم الرئيسة لدى الحكومة.

وقد تنوعت ردُودُ فعل البدو تجاه سياسات الحكومة العسكرية؛ ففي عام ١٩٥٩ اشتكوا من أن وزارة الزراعة لم تَقُمْ بمنحهم الأراضي الرعوية الكافية؛ وهو ما تسبب في نفوق الكثيرِ من الماشية:

> «لم تَكتَرِث وزارةُ الزراعة لشهورٍ عدة بمنح بدو النقب أراضي رعوية لماشيتهم، وأدَّى هذا إلى نفوق الكثير من المواشي؛ هكذا تذمَّر ممثلونَ عن مشايخ البدو لصحيفة هآرتس. وطالبَ المشايخ بتشكيل لجنة تحقيقٍ؛ تضمُّ أعضاء من الكنيست؛ بغيةَ الكشف عن الجهة

STUDENTS-HUB.com

المسؤولة عن عدم السماح بنقل الماشية نحو مناطق رعوية في الشمال؛ الأمر الذي أدَّى إلى خسائر فادحة تجاوزت مليون وربع مليون ليرة».

(*Haaretz*, February 5, 1959).

استخدم بدو النقب منصتهم الجديدة لطرح قضايا الفساد في عملية توزيع تصاريح الرعي خلال سنوات الجفاف؛ حيث أَلقَوا باللوم على الحاكم العسكري للنقب، ومسؤوليه لعدم قيامهم بإصدار تصاريح لنقل المواشي، وتذمَّرُوا من قيام المسؤولين في بعض الأحيان بعرض التصاريح عليهم للذهاب شمالاً بغرض الرعي، إلَّا أنهم كانوا يمنعونهم ـ فيما بعدُ ـ من المغادرة. لقد ذكروا أن الحاكم العسكري، وبعضَ المسؤولين مَنَحُوا بعضَ البدو دونَ غيرهم تصاريحَ لنقل ماشيتهم إلى الجليل. وبينما مُنِحَت التصاريحُ لبعض الأفراد، مُنِعَ البعضُ الآخر من التمتُّع بالحقوق ذاتها؛ الأمر الذي نظر إليه البدو على أنه أمرٌ غير مقبول.

(*Al-Hamishmar, February* 13, 1959).

وبالمجمل، فقد تبيَّن ردُّ الفعل على الجفاف من خلال الأشكال المتعددة للنضال، والإبداع في اقتناصِ الفرص من أجل الصمود؛ حيث ساعدتهم الأوضاع اليومية، والظروف التي مرُّوا بها على الصمود الأسطوري، رغمَ كل الصعوبات التي واجهتهم في سنواتِ مَحل قاسية.

ظهور أول مخططات التوطين القَسْرِي في النقب:

بدأت منظومة الحكم العسكري في النقب بالتفكُّك التدريجي في سنوات الستينيات بعد الكثير من الوقفات الاحتجاجية، ورفض استمراره في جميع أنحاء البلاد، وفي هذا السياق بدأت السلطات الإسرائيلية البحثَ عن إستراتيجياتٍ جديدة للتعامل مع بدو النقب، وشكَّلت مخططات التوطين القَسري التي أظهرت تحوّلاً مهمّاً في السياسات الإسرائيلية الرامية للسيطرة على بدو النقب.

STUDENTS-HUB.com

وقد ناقشت الحكومة الإسرائيلية مخططاتِ الاستيطان القَسْري في النقب علانيةً عام ١٩٥٧؛ وتحديداً مردخاي بنتوف وزير التخطيط؛ الذي صرَّح في مقالةٍ صحفية بأنَّ النقب يحتاج إلى اهتمامٍ أكبر من جانب الوزارة؛ حتى يطوَّر ما أسماه «الجنوب العميق» للنقب:

> «اليوم، تحتوي الأجزاءُ الجنوبية والشرقية من بئر السبع، التي تشكِّلُ نصف مساحة الدولة تقريباً على ٢٠ مستوطنة بالمجمل، أو نقاطٍ يسكنها ٤.٠٠٠ نسمة... مُهِمَّتُنا كحكومةٍ تتمثل في مراقبة وتنسيق النشاطات المختلفة في إيلات، وفي جنوبِ النقب، إضافةً إلى تطويرِ واستغلال المناجم الطبيعية والصناعة في هذه المناطق».
>
> (*Jewish Observer And Middle East Review*, April 19, 1957, 12).

هذا وقد أشار مردخاي بنتوف إلى ضرورة توجيه اهتمامٍ أكبر بالنقب لاستثمار المجتمع اليهودي فيه، وليس انطلاقاً من أي نيةٍ صادقة لتحسين أوضاع أهل النقب هناك.

وقد طُرِحَت عمليةُ توطين البدو رسميّاً عام ١٩٥٩؛ عندما أعلن رئيس الوزراء ديفيد بن غوريون عن خطةٍ لعدة سنوات لتوطينِ البدو في قرى توطيناً دائماً (Swirski and Hasson 2006)، وطرحَ إلياهو إيلات، السفير الإسرائيلي في لندن، هذه الرؤيةَ لتوطين البدو قَسْرِيّاً عام ١٩٥٨، واستعرض إيلات خيارات التوطينِ القسري للبدو، وتحويلهم من رعاة رُحَّل وشبه رُحَّل إلى سكّان مقيمين: «نأمل ونؤمن بأنهم سيأتون للعيش بالقرب من المناطق الزراعية والخطوط الحديثة؛ مثل جيرانهم في المستوطنات اليهودية» (*Jewish Observer and Middle East Review*, January 31, 1958).

STUDENTS-HUB.com

وضمن رؤية توطين البدو الاستعمارية هذه، اقْتُرِحَت خططٌ ناقضت السياسات الحكومية السابقة؛ فمن بين البدائل الرئيسة كان التثقيف القسري للبدو، وتحويلهم إلى مجموعةٍ سكّانية مسيطرٍ عليها، وتوفير أيدٍ عاملةٍ غير مكلفة، وحاول هذا الخيار القاسي أن يَضْمَن مساحاتٍ أكبر للمستوطنين اليهود؛ بطَرْدِ البدو من المناطق الحساسة القريبة من الحدود.

وقد ناقشت الوزارات الحكومية والسلطات العسكرية خلال العامين التاليين خيارَيْنِ اثنينِ. الخيار الأول هو توطينُ البدو في أنحاء مختلفةٍ من النقب، والثاني هو السعي إلى توطينهم في المدن المختلطة في الوسطِ والشمال. وبالتأكيد، شَهِدَت هذه المدة، التي امتدت من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٦٣، تزايداً ملحوظاً في أعداد المستوطنين اليهود الذين انتقلوا للنقب؛ الأمر الذي دَفَعَ البدوَ إلى العيشِ فقط في المنطقة المغلَقة.

يجب أن نتذكر أن مثل هذه المخططات قد ظهرت ضمن سياق مقترح موشيه دايان عام ١٩٦٠؛ والذي عارضه ييغال ألون، وزير العمل. قاد ألون القوّات التي احتلَّت النقب عام ١٩٤٨، وشعر بأنه يَمتَلِكُ الحقَّ في إبداء الرأي فيما يتعلَّقُ بمخططات توطين البدو. لقد أراد تَوطِينَهُم في المنطقة المغلقة في السياج بوضعيةٍ حضرية (Swirski and Hasson 2006)، وأخذت هذه البدائل نمطاً رسميّاً أكثر عام ١٩٦٣؛ عندما أعلن الجنرال موشيه دايان على الملأ تفضيلَه خُطة تمدين البدو من خلال توطينهم في المدن المختلطة:

«يجب علينا أن نحوِّل البدو إلى طبقة عاملة حضرية تخدم في ميادين الصناعة والخدمات والبناء والزراعة. وبما أن ٨٨٪ من سكّان إسرائيل ليسوا بمزارعين، نستطيع أن نجعل البدوَ مثلهم. وفي الحقيقة، سيكون هذا تحرُّكاً جذريّاً مفادُه

STUDENTS-HUB.com

أن البدوي لن يعيش على هذه الأرض مع ماشيته؛ بل سيصبح شخصاً حضريّاً يعود لمنزلِه في المساء، وينتعل حذاءَه المنزلي، سيعتادُ الأولاد على والدهم الذي يرتدي بنطالاً، ولا يحمل خنجراً تقليديّاً، ولا يبحث عن الطيور لاصطيادها في الخلاء، سيذهب الأطفال إلى المدرسة بشعرٍ مصفَّفٍ على نحوٍ لائق، سيكون هذا ثورةً، ولكنها ستتثبتُ بعد جيلين، بدون إكراهٍ بل بتوجيه من الحكومة... ستختفي ظاهرةُ البدو هذه».

(موشيه دايان، حوار مع هآرتز، ١٣ يوليو ١٩٦٣)

نُوقِشَ اقتراحُ توطين البدو في المدن المختلطة في وثيقةٍ دَرَسَت فيها وزارة الزراعة (دائرة الأراضي) مقترحَ الجنرال موشيه دايان لنقل ١.٠٠٠ عائلة بدوية من النقب إلى منطقة الرملة، ويافا وبئر السبع. وقد دعمَ فكرة دايان الزعمُ بأنَّ نحو ١.٠٠٠ بدوي يعملون فعليّاً خارج السياج في تلك المدة، ومن بين هؤلاء عمل ٧٠٠ـ٨٠٠ شخص في الرملة واللد ورحوفوت؛ أمّا الـ٢٠٠ شخص الآخرون؛ فقد عملوا في منطقة بئر السبع. نتجَ عن ذلك مشروعٌ سيجعلُ من البدو المنقولين قَسراً أناساً مطرودين. سيتضمَّنُ هذا أن كل عائلة ستتلقى تعويضاً من الحكومة يصل إلى ٢.٥٠٠ ليرة إسرائيلية. كان الإطار الزمني لتنفيذ هذه الخطة قد أشارَ إلى أنه ستُنقل أولُ ٥٠٠ عائلة إلى المدن المختلطة المقترحة، بحلول الأول من إبريل من العام ١٩٦٢.

(IDFA 22/2009-12).

باشر موشيه دايان هذه القضية لأول مرة عام ١٩٦٠ في رسالةٍ اقترح فيها توطينَ البدو في مدنٍ مختلطة. وبحسب هذه الرسالة، فقد أَحالَت لجنة الوزراء

STUDENTS-HUB.com

للشؤون الاقتصادية قرارَ الحكومة، الذي يعود إلى ٢٩ مايو ١٩٦٠، إلى النقاش. وأفاد المقترحُ الذي خرجَ به النقاش، الذي يعود للخامس من يوليو ١٩٦٠، أن الحكومةَ شجعت فكرةَ نقل بدو النقب إلى المدن المختلطة، وأيقنتِ الحكومةُ أن هذه الخطة ستساعد في توفير موارد توظيفٍ ملائمة، وستنظِّمُ عملية إسكان البدو.

وصرَّح دايان بأنَّ تمويل هذا المشروع سيكونُ من الموازنة التي خصصتها الحكومةُ لمساعدة الأقلية العربية للانتقال للمدن المختلطة، والتي تبلغ تكلفتها ١٠,٥٠٠,٠٠٠ ليرة إسرائيلية.

أوضح دايان أنَّ التوصُّلَ إلى هذا القرار جاء بعد الموافقة على الخطة طويلة المدى؛ والتي تهدف إلى توطين وإعادة تأهيل العشائر البدوية في النقب. وقد تصاعدت المشكلةُ خلال سنوات القحط الثلاث. وبحسب مقترح دايان، مثَّلت هذه الخطة المرحلة الأولى من الخطة الشاملة الرامية لتوطين بدو النقب قَسريّاً (ISA/G 6405/5)، و (IDFA 22/2009-12). إلَّا أن البدو رفضوا رؤية دايان بشدة؛ إذ انتقدَ أحد المشايخ المعروفينَ الخطةَ علنيّاً قائلاً:

> «يريد اليهود أن يطوروا النقب وأن يبذلوا الجهود للاستيطان فيه، وهذه إشارةٌ على وجود مستقبل للنقب... إذن لماذا يتعيَّنُ علينا أن نغادر النقب؟ وإذا كان الوضع جيِّداً لليهود هنا، فسيكون جيّداً لنا أيضاً كعرب. لقد أدَّت كل هذه الأسباب معاً إلى تعطيل خُطة نقل العائلات البدوية إلى الشمال، وجُمِّد المخطط».
>
> (*Ma'ariv*, April 21, 1961).

تعددت أيضاً ردودُ الفعل العربية النقباوية القوية تجاه هذه المخططات المبكِّرة الرامية لنقل البدو وتوطينهم، وقد دلَّل ذلك على الإجماع والرفضِ لهذه المخططات من جانب أهل النقب أنفسهم.

STUDENTS-HUB.com

وعلى الرغم من أن دايان وألون كانت لديهما خُطط لتوطين اليهود، إلا أنهما فشلا في ملاحظة أن البدو طوروا أيضا آلياتهم الخاصة لإظهار ملكيتهم للأرض:

> «حاول البدوُ الردَّ على تلك المخططات؛ بإثبات ملكيتهم للأرض بأنماط صمودٍ مختلفة؛ منها بناء بيوت جديدة على أراضيهم بدون أي تصاريح، على نحو يعارض سياسة الدولة الرامية إلى اعتبار البدو شبه رحل، وقد ردَّت الحكومةُ على هذه السياسة البدوية ببناء بيوتٍ دائمةٍ وجديدةٍ لهم على الفور، إلى أن تُخطِّط قرىً لهم، دون منحهم الفرصةَ بأن يبنوا بحرية في الصحراء». (مقابلة مع أبو أحمد، يوليو ٢٠٠٩).

تؤكِّدُ التقارير الأرشيفية أن بعض العشائر البدوية ردَّت على مقترح دايان لإرغام البدوِ على العيش في البلدات الشمالية من خلال تكثيفِ البناء غير المرخص. وتقدِّر التقارير أن البدو قد بنَوْا ٣٠٠ مبنى إضافي وبناية إسمنتية بعد عام ١٩٦٠ (ISA/G/ 6405 /9105) ، وقد ردَّ الشيخ موسى العطاونة، مباشرةً وبوضوحٍ على هذه المخططات الحكومية، وشدَّدَ على رغبةِ البدو في الإقامةِ في الأراضي التي امتلكوها منذ سنواتٍ بعيدة (Porat 2007, 139)، وسحب موشيه دايان بعدها مقترحَ توطينِ البدو في البلدات المختلطة، وقد أدى هذا إلى اعتبار رؤية ييغال ألون لتوطينِ البدو في النقب الخطة الأفضل، والقابلة للتطبيق.

(Swirski and Hasson 2006, 17).

سعت السياسة الإسرائيلية إلى تشجيع البدو على مغادرة النقب وتوزيعهم في أكثر من موقع، لكنَّ هذه الإستراتيجية لم تنجح حتى اليوم. وعلى نحوٍ مثير، طلبت بعضُ العائلات البدوية مغادرة النقب للعيش في اللد والرّملة؛ حيث ما زالوا يعيشون هناك حتى اليوم. كانت أوضاعهم المالية صعبةً للغاية؛ بسبب سنوات المَحل؛

STUDENTS-HUB.com

ولذلك أغرتهم فكرةُ البحث عن حياة أفضل خارج النقب. ومن الأمثلة على العائلات التي طلبت الانتقال عائلة الباز التي كتبت للحاكم العسكري في النقب عام ١٩٦٠ طالبةً الانتقال إلى اللدّ، مدّعيةً أن سبل الحياة في النقب صعبة جدّاً في ظل الوضع الاقتصادي المتردِّي، وأنه قد تعيَّن عليها البحثُ عن سبل عيشٍ أفضل؛ حيثُ طلبوا من الحكومة مَنحَهُم قطعةَ أرضٍ ومنزلاً؛ بهدف الإقامة في مدينة اللد العربية.

وفي رسالةٍ أخرى موجودة في أرشيف مستوطنة لاهاف (KLA)، نجد أن الشيخ جبر أبو سريحان كتب للجنرال موشيه دايان، وزير الزراعة، في ٢٢ فبراير ١٩٦٠، طالباً الانتقالَ لمدينة الرملة أو اللد؛ وبرَّر الشيخ أبو سريحان طلبه بحقيقة تدهور الاقتصاد البدوي في النقب في أعقاب سنوات المحل الثلاث، مؤكِّداً أن عشيرته تفتقِرُ لموارد الحياة الأساسية، وأنَّ أوضاعهم صعبةٌ للغاية، فلم تكن الأرضُ التي تعيش عليها عائلته ذات عائد اقتصاديّ، وكذلك كان الماء شحيحاً. إضافةً إلى ذلك، لم يسمح للبدو بالعمل في النقب إلا بتصاريحَ تَنَقُّل يصعُب الحصولُ عليها.

كان السماح بانتقالهم لمدينة اللد أو الرّملة سيمكِّنُ عشيرتَه من الحياة والعمل في الزراعة؛ لتحسين وضعهم الاقتصادي الهش. (أوراق مستوطنة لاهاف الأرشيفية).

وعلى الرغم من تعرُّض البدو لسلسلةٍ من السياسات الحكومية القاسية والرامية إلى السيطرةِ عليهم وإخضاعهم خلال هذه المدة (١٩٥٦ـ١٩٦٣)، إلّا أن وجودهم وصمودهم غير المنقطع على الأرض، أَجْبَرَ السلطات الإسرائيلية على إعادةِ النظر في إستراتيجيتها حول الاستيطان القَسْري. لقد كانت الحكومةُ العسكرية تتطلَّعُ لبناء جدارٍ من المستوطنات اليهودية بين مناطق البدو والحدود، وكانت المستوطنات

STUDENTS-HUB.com

الجديدة ـ مثل مستوطنة عراد التي بُنِيَت عام ١٩٦٢ ـ جزءاً من هذه الإستراتيجية التي تهدُف إلى إسكان المهاجرين اليهود في الجزء الشمالي الشرقي من النقب، وإلى إنشاء حاجزٍ من المستوطنين في المناطق الحساسة والقريبة من الحدود، وكانت الرغبةُ في توفير مزيدٍ من الأراضي للمستوطنات اليهودية في النقب واضحةً في مخططات توطينِ البدو من خلال نقلهم إلى المدن المختلطة كالرملة واللدّ.

هذا ويمكن اعتبار ظهور سياسات التوطين القَسْري مرحلةً جديدة من السياسات الإسرائيلية تجاه بدو النقب؛ لكن البدو الأصليين أهلَ النقب قاوموا خُطَط التوطين، وناضلوا من أجل الاستمرار بنمطِ حياتهم التقليدي (Tully 2000)، لقد قاوم البدوُ التغييرات التي كان من شأنها أن تُدَمِّرَ ثقافتهم.(Champagne 2003).

على المستوى العالمي، نرى أن العديد من الدول سعت إلى توطين الشعوب الأصلانية، والسيطرة عليها؛ كما حدثَ في أستراليا ونيوزيلندا وكندا وغيرها، وردّاً على ذلك، ناضلَ السكان الأصليون لحماية ما تَبَقَّى من أراضيهم التقليدية، وثقافتهم، ومواردهم، واستقلالهم؛ أما فيما يخص البدو، لم يكن نقلُهم إلى مدنٍ مختلطة أمراً اختياريّاً.

STUDENTS-HUB.com

الفصل التاسع

نهاية الحكم العسكري والنضال ضد مخططات التوطين القسري (١٩٦٢-١٩٦٧)

«تحتفظ إسرائيل بقوات جيشها أمام الجيوش العربية المعادية، وتبقي على حكمٍ عسكري تحسُّباً لأخطار الأمن الداخلية... فإذا كان وجود دولة إسرائيل مسألةً أخلاقيةً؛ فإن الحُكم العسكري أخلاقيٌّ كذلك». (شمعون بيريز، **جيروزاليم بوست**، يناير **١٩٦٢**).

أُلغي الحكمُ العسكري رسميّاً في ديسمبر عام **١٩٦٦**، بعد نقاش حادٍّ داخل الكنيست الإسرائيلي، واستمرت الأنشطة الاحتجاجية والمقاومة ضده في النقب، والجليل، والمثلث، وتغيرت سياسةُ الحكومة الإسرائيلية تجاه بدو النقب، برغم أن نَهج السلطة نحوهم لم يتغير تغيُّراً ملحوظاً حتى ظهور مرحلة مخطَّطات برافر. وقد توصل الباحث أحمد سعدي إلى نتائج تقدم رؤى جديدة حول أنماط الاحتجاج التي مارسها الفلسطينيون في إسرائيل ـ ومعظمها أعمالٌ سِلمية ـ في ظِل الحُكم العسكري (Sa'di 2015, 463) . ولكنَّ الأقليةَ العربية الفلسطينية قد زادت من وتيرة المظاهَرات، وداومت على الشكاوى، فكان لهذا دورٌ مهمٌّ في إنهاء الحُكم العسكري، برغم استمراره فتراتٍ طويلةً.

STUDENTS-HUB.com

نقاش البرلمان الإسرائيلي حول إلغاء الحُكم العسكري:

بدأت الحكومةُ تتناقَشُ حول وضع الحكم العسكري في عام **١٩٥٦**، مع تعيين لجنة راتنير، التي أوصَت باستمراره. وفيما بعد في عام **١٩٥٩**، أوصت لجنةُ روزين بإلغاء الحُكم العسكري، لكن توصياتِها تلك لم تلقَ قَبولاً في أوساط حزب مباي الحاكم. ثم انتقل النقاشُ حولَ مستقبل الحكم العسكري إلى الكنيست، لكونه قضيةً مركزيةً يجب حَسمُها إثرَ الاحتجاجات والمقاومة المتواصلة ضد هذه المنظومة الاستعمارية. وخلال أوائل الستينيات من القرن الماضي، حَظِيَ النقاشُ بتغطية إعلاميةٍ يومية إلى حدٍّ ما، ونشرت جميعُ الصحف الإسرائيلية كذلك تقارير منتظمة حول اتساع رقعة الاحتجاجات في القرى والمدن العربية لإلغاء الحُكم العسكري؛ إذ نشطت بعضُ الأحزاب، مثل الحزب الشيوعي، وسَعَت إلى إلغاء الحكم العسكري، وكانت هناك أعمال احتجاجية تُنظَّم تنظيما دائما في قرى عديدة، مثل كفر ياسيف والناصرة وحيفا ويافا وبئر السبع، وغيرها.

اشتد النقاش في الكنيست في بداية الأمر حول إلغاء منظومة الحُكم العسكري، كما كان الحالُ حول مخطَّطات برافر، وانقسمَ الأعضاءُ بين مؤيدٍ ومعارضٍ. ثم تطوَّرَ النقاشُ إلى تشكيل تحالُفاتٍ ومعارضاتٍ سياسيةٍ بين مختلف الأحزاب التي اهتمَّت بإلغاء الحُكم العسكري، وكان أحدُ الأمثلة على ذلك تشكيلَ لجنةٍ يهوديةٍ عربيةٍ في أواخر عام **١٩٦١**، وقد خرجت في مسيراتٍ واحتجاجاتٍ واسعة للحصول على دَعمٍ مدني لإنهاء الحكم العسكري (Jiryis 1976, 43). وفي سبتمبر عام **١٩٦٢** طُرِحت أربعةُ مشاريع قوانينَ للمناقشة في الكنيست، تقترح إمّا إلغاءَ صلاحيات الحُكم العسكري، وإمّا تقليصها. والأعضاء منقسِمون إلى معسكرين متساويَين: ائتلاف حكومي، ومعارضة. قدَّمَ أعضاء الكنيست: موشيه سنيه

STUDENTS-HUB.com

(الشيوعيون)، وي. بادر (حيروت)، وي. كاميس (مبام) ثلاثةً من مشاريع القوانين هذه، وقدَّمَ م. كرميل (أحدوت هعافودا) المشروعَ الرابع. ونشرت وزارة الخارجية في القدس ورقةً مفصَّلة حول النقاش في قضية الحُكم العسكري في ١١ فبراير عام ١٩٦٣، وكان محور النقاش الجوهري يدور حول إلغاء الحكم العسكري مقابل إلغاء أنظمة الطوارئ العسكرية فقط (ISA/ GL 7128/7) . وفي النهاية، رُفِضَ اقتراحُ بنحاس روزين (الليبراليون)؛ لأن اقتراحه هذا كان يدعو إلى إحلال أنظمة طوارئ عسكرية جديدة محل الحالية. (Bauml 2002).

كان لكل حزب من هذه الأحزاب توجهات سياسية، إذا فهمناها استطعنا فهم الأجندات المخفاة خلفَ مواقف كلٍّ منها، فقد طلبَ حزبُ حيروت إلغاء أنظمة الطوارئ العسكرية تماماً خلال عام واحد، وسَنَّ قانونٍ جديد لتأمين المناطق الحدودية (*Jerusalem Post*, January 18, 1962). ومن ناحية أخرى، كان حزب اتحاد العمل، أحد الأحزاب الرئيسة المؤيِّدة لإلغاء الحكم العسكري، الذي كان اقتراحُه يُطرَح بانتظام خلال مناقشات الكنيست، قد اقترحَ أيضاً نَقلَ السُّلطة من الجهاز العسكري الخاص إلى القيادة العسكرية النظامية، وأعربَ عن أملِه في أن يُلغِيَ مشروعُ القانون آليةَ الحكم العسكري على جميع المستويات، ولكن دون إلغاء أنظمة الطوارئ العسكرية؛ لأن ذلك سيؤدي إلى إلغاء متطلَّبات تصاريح التنقُّل للمواطنين العرب، التي كان الحزبُ يرغب في الإبقاء عليها.

(*Jerusalem Post*, January 29, 1962).

أما الحزب الشيوعي الإسرائيلي فقد تبنى موقفاً ثالثاً؛ إذ طالب بالإلغاء الفوري للحكم العسكري، وسعى إلى توظيف المؤسسات المدنية لأداء مهامِّه. وقد أرادَ الليبراليون، الذين دعَمُوا اقتراح روزين، إلغاءَ الحُكم العسكري، بعد أن اقترحوا مشروعَ قانونٍ في جلسة مغلقة.

STUDENTS-HUB.com

في نهاية الأمر، عارض الحزبُ الحاكم (مباي) إلغاء الحُكم العسكري، بل شدَّدَ على أهمية استمرارِه، وهو الأمر الذي دعمه الحزبُ الديني القومي وجناحُ العمال في حزب «أغودات يسرائيل».

ومن الجدير بالذكر أن الأصواتَ العربيةَ في الكنيست كان لها دورٌ محوري في استمرار الحكم العسكري؛ إذ صَوَّتَ أربعةٌ من الأعضاء العرب في الأحزاب اليهودية لتأييد استمرار الحُكم العسكري، وذلك لسيطرة حزب مباي عليهم.
(Anonymous, *New Outlook* 1963).

وكان من الواضح أن حزب مباي قد مارس ضغوطاً على أعضائه العرب للتصويت رفضاً لإلغاء الحُكم العسكري، ولو كانوا يؤيدون إنهاءَه على الصعيد الشخصي. وعلى الرغم من أن نتائج التصويت في الكنيست كانت تؤيِّدُ استمرارَ الحُكم العسكري، فإن النقاش حول المسألة لم يحتدِم، فقد عُيِّنت لجنةٌ وزارية لطرح آراء مختلف الأطراف وتمثيلها فيما يتعلق بإلغاء الحُكم العسكري، ولكنَّ هذه اللجنةَ فشلت في تقديم أي اقتراحاتٍ ملموسة، فكانت النتيجة أن استمرَّ النقاشُ في الكنيست دون التوصُّل إلى توافُقٍ حول مستقبل الحُكم العسكري.
(*Haaretz*, January 29, 1962).

ومن الجدير بالذكر هنا أن حزب مباي الحاكم واصل حملته ضد إلغاء الحكم العسكري، داعياً إلى تعديله عوضاً عن إلغائه التامّ، وقد برَّرَ شمعون بيريز، نائب وزير الدفاع حينها، تأييد حزبه الحكم العسكري؛ لأنه ضروري في الحفاظ على أمن إسرائيل؛ إذ رأى في الحكم العسكري مؤسسةً أخلاقيةً تحمي أمنَ السُّكان في إسرائيلَ، وتمنعُ المتطرِّفين من السُّكان العرب من التحرك بحرية، لا سِيَّما أنه رأى غالبَ السُّكان العرب أعداءً، إمّا خاضعينَ وإما ناشطين، كما صنَّفهم.

STUDENTS-HUB.com

ولكنَّ كثيرين قد اتهموا حزبَ مباي الحاكم باستخدام الحُكم العسكري لمصلحته الخاصة (Bauml 2002)؛ وبرغم ذلك، استمرَّ رئيس الوزراء ديفيد بن غوريون في الالتزام به؛ ورفض إلغاءَه مرة أخرى في خطاب ألقاه في الكنيست عام **١٩٦٣**، معلِناً أنه مُصمِّم على التمسُّك بموقفه (Jiryis 1976, 44)، وكان ردُّه على مشاريع القوانين التي اقترحتها الأحزابُ الأخرى هو تعديلَ موقفِه، في الوقت الذي استمرَّ فيه تأييدُه للحُكم العسكري برغم الدعوات المتكررة لإنهائه، فقال في الكنيست يوم **٢٠** فبراير عام **١٩٦٢**:

> «إذا كنا نرغب في حماية العرب الذين يَتُوقون إلى السلام، ليس داخلَ البلاد فقط، بل بين إسرائيل وجيرانها العرب كذلك، وإن أردنا مَنْعَ سفكِ الدماء عن طريق ردع المحاولات العبثية لتحويل الجليل والنقب والأجزاء المركزية من البلاد إلى مناطق صراع محتدِمٍ، يجب علينا الإبقاءُ على الحُكم العسكري، مع التعديلات التي ذكرتُها، والتي أكدتها الحكومةُ؛ لذلك أقترحُ باسم الحكومة إلغاءَ كل المشاريع في هذا الشأن التي طرحتها الأحزاب: أحدوت هعافودا، وبوعلي تسيون، ومبام، والشيوعيون، والليبراليون، وحيروت».
>
> (ISA / GL 7128/7).

استقال بن غوريون من منصب رئيس الوزراء في عام **١٩٦٣**، فخلفه ليفي أشكول من الحزب نفسه، وأعلن أشكول عن نِيَّته اتِّباعَ سياسة التسهيلات للمواطنين العرب، حتى إنه كان يفضِّلُ الإلغاءَ الفوري للحُكم العسكري، أو إلغاءَ أنظمة الطوارئ العسكرية. وأعلن كذلك أن من بين التعديلات الأساسية إلغاءَ الحاجة لتصاريح تنقُّل العرب في الجليل والمثلث والنقب، ما عدا العربَ الذين يُرَى أنهم يشكِّلون تهديداً مستمرّاً للأمن.

STUDENTS-HUB.com

فرْضُ خُطط التوطين القسري على المواطنين العرب في النقب وقضاء بئر السبع:

في الوقت الذي دارت فيه مناقشاتٌ حادة في الكنيست حول إلغاء الحُكم العسكري، طوَّرت اللجانُ الوزارية المشتركة خُططَ توطينٍ قسريٍّ لبدو النقب، كانت تسعى إلى السيطرة على ما تبقَّى من أراضٍ تحت سيطرة بدو النقب، وطوَّرت كذلك المستوطنات اليهودية على حساب سكان الأرض الأصليين. وكما ذَكَر الباحث ليتفاك، كان الهدفُ من توطين بدو النقب هو السيطرةَ على أراضيهم لخدمة المشروع الصهيوني (185 ,2003). ويشير كيليرمان أيضاً إلى أن أحد الخيارات المتاحة للمجتمعات الاستيطانية في التعامُل مع السكان الأصليين هو السيطرةُ المحكَمة (1993). وقد تبنَّت إسرائيل هذه السياسة كي تَتحكَّم في أراضي السكان الفلسطينيين الأصليين في شتى أنحاء البلاد، وذلك عن طريق إرغامهم على التوطين الدائم. ويقول إيليا زريق (1979): إن إسرائيل تفرضُ الاستعمارَ الداخلي على البدو الأصليين، عن طريق تطوير خُطط التوطين القسريّ، وهو ما يشير إلى أن الإسرائيليين أرادوا استغلالَ ما تبقَّى من أراضٍ في النقب.

(Yiftachel 2013).

وظل هذا التوجُّهُ الفكري الاستيطاني إلى اليوم (في حالات العراقيب، وطوبيل أبو جرول، وأم الحيران وغيرها)؛ إذ لا تزال خُطط الستينيات، وما يُطلَق عليه تمدين البدو، ومصادرة المزيد من أراضيهم، ينتهجها كبارُ السياسيين في إسرائيل. فمثلاً ادَّعى رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت في عام ٢٠٠٧ أن البدو ليس لهم حقوقٌ في الأرض، وأن عليهم العيشَ في البلدات المخطَّطة؛ إذ صرَّحَ في مقابلة مُسجَّلة لمارك ويلاسي (2005):

«إنك تريد مَنحهم وقتاً إضافيّاً، لكن في مرحلة ما يجب عليك

STUDENTS-HUB.com

ترحيلُهم من قطعة أرضٍ ليست لهم... فقد انتشروا على مر السنين على أرضٍ لا يملكونها».

(مقابلة مع إيهود أولمرت في ويلاسي، ٢٠٠٥).

ولطالما كان التخطيطُ الإقليمي للمجتمعات الاستيطانية أداةً رئيسة للتحكم بالأقليات، وهو تكتيك يصفه يفتاحئيل بأنه كان على غرار خُطط احتواء البدو وحَصْرهم في مناطق محدَّدة (2003, 25) ، ويستخدم كذلك مصطلحاتٍ أخرى لإعادة خُطة الحكومة لتوطين البدو، مشيراً إلى أنها «برنامج تهويد وتحديثٍ من القمة إلى القاعدة». (Yiftachel 2003, 17-35).

وقد بدأت عمليةُ التوطين القسري تتَبَلْوَر في عام ١٩٦٢، بالتزامن مع النقاش الدائر في الكنيست حول إلغاء الحُكم العسكري، ورؤية التوطين هذه قد ساعدت في عملية البحث عن مواقعَ محتملةٍ لتجميع البدوِ فيها. وفي ٢٥ مارس عام ١٩٦٢، وافقت الحكومةُ، بناءً على القرار رقم ٣٦٣، على إنشاء لجنة مشتركة بين وزارات مختلفة برئاسة يوسف فايتس، رئيس دائرة أراضي إسرائيل، لِتنظرَ في اقتراحات لإيجاد مواقعَ مناسبةٍ لتوطين البدو، وكان أيضاً من جدول أعمالها التحقُّقُ من ملكية الأراضي البدوية، واستخداماتها، والتحقُّقُ من البناء غير القانوني. (ISA /GL / 17001/ 21).

وهكذا زادت وتيرة خطط التوطين القسري تزامنا مع زعم إسرائيل أن البدو بنوا بيوتا بلا تراخيص. ولما كانت السلطات الإسرائيلية ترى المباني في النقب نوعا من الاستيطان العدواني، فقد حاولت وضعَ خُططٍ لتقليص البناء غير المرخص وهَدم البيوت باستمرار. وفي عام ١٩٦٢ أبلغَ وزيرُ الداخلية ييغال ألون الحكومةَ عن البناء غير المرخص في منطقة تل عراد، وأصرَّ على ألّا تتأخَّرَ مناقشةُ التقرير؛ لأن نشاط البدو في البناء يتطلَّبُ سيطرةً فورية. وأشار تقريرُه إلى أن نحو ١٠,٠٠٠

STUDENTS-HUB.com

من العرب يعيشون في المنطقة، وقد بنَوا بيوتَهم بناءً غيرَ شرعي، بهدف إثبات حقوقهم في الأرض. وأشار التقرير أيضاً إلى محاولات كانت قد بدأت بإقناع البدو بالتوطين الدائم، وشدَّد على فائدة انتقال بدو النقب إلى بلدات دائمة، حيث تُتاحُ لهم إمكاناتُ عملٍ جديدةٌ ومرافقُ أخرى. (ISA / A 7164/7).

وفي سبتمبر عام **١٩٦٥**، قرَّرت لجنةُ المالية في الكنيست الموافقةَ على اقتراحات تحدِّد ثلاثةَ مواقعَ ممكِنة لتوطين العرب فيها في النقب؛ الموقع الأول قرب بئر السبع (وهي قرية تل السبع)، والثاني قرب مستوطنة شوفال (وهي مدينة رهط)، والثالث في منطقة تل الملح (وهي قرية كسيّفة).

(Swirski and Hasson 2006 Jiryis 1976, 125).

وكانت الخطة أن يكون في كل موقع دائم قسائم أرض معدة للبناء المرخص، ومرافق تعليمية، وعيادات، ومبانٍ مجتمعية، وشوارعُ، وشبكاتُ مياه، وكهرباء، وأنظمةٌ للصرف الصحي. وهذه التفاصيل سُرِدَت في رسالة سِرِّية، بعث بها أمينُ لجنة الوزراء للعلاقات الاقتصادية شامّاي تسافيريك في **١٤** سبتمبر عام **١٩٦٥** إلى رئيس الوزراء، ووزراء كلٍّ من: المالية، والدفاع، والعمل، والإسكان، والداخلية، والجيش. (ISA / G / 6405 /5) .

وقد وافقت الحكومةُ، خلال المرحلة الأولى، على ثلاث مناطقَ للبناء فيها في بلدات عربية في النقب، ثم تَبِعَتها أربعٌ أخرى، وهكذا بُنِيَت تلك المواقعُ السبعة إجمالاً لتوطين أهل النقب فيها قسريّاً، رغم أن جزءاً من هذه القرى (اللقية وعرعرة وكسيفة وتل السبع) كانت قائمة منذ مئات السنين، وظهرت في الخرائط البريطانية عام ١٨٨١. وضمَّت قائمةُ القرى: اللقية، وعرعرة، وشقيب السلام، وحورة، ورهط، وكسيّفة، وتل السبع. وهو ما يُسمِّيه يفتاحئيل خُطةً إسرائيلية لتمدين البدو

STUDENTS-HUB.com

وتمدنهم. كل ذلك رغمَ أن قرية اللقية وكسيفة وتل السبع قد ظهرت في خرائط صندوق استكشاف فلسطين عام ١٨٨١، وهي قرى تاريخية، وليست حديثة كما ادَّعت خُططُ التوطين الإسرائيلية.

كان اعتمادُ هذه السياسة يعني إجبارَ بدو النقب على تَرك حياتِهم التقليدية وقُراهم التاريخية، واتضح لاحقاً أن الوعود بمستوى عالٍ من المعيشة في هذه البلدات لم يكن إلا خُطة حكومية؛ فإن أفقرَ القُرى العربية في إسرائيل اليوم هي تلك التي أُقِيمت قسراً في النقب (Law-Yone 2003, 178)، فبدلاً من بناء قُرى زراعية تناسب نمط حياة البدو الزراعية، خَطَّطت السُّلطات الإسرائيلية لبلدات دائمة تحتاج مساحةً أقل، ولا تتناسب مع الواقع التاريخي في النقب (Law-Yone 2003). ورغمَ ذلك ظلَّ بدو النقب يطالبون الحكومةَ الإسرائيلية بأن تسمحَ لهم بإنشاء قُرى زراعية على أراضيهم، تُشبه المستوطنات التي يعيش فيها جيرانُهم اليهود، لكن دون جدوى.

نموذج الحداثة والتوطين الإسرائيلي:

واجه النقبُ سياساتٍ إسرائيليةً تهدُف إلى تهويده، مثل منطقة الجليل (Kanaaneh 2002, 50)، وكان نقلُ بدو النقب قسريّاً إلى البلدات المخططة سياسةً تهدُف إلى ضمان الاستحواذ على الأراضي، حتى تستخدم لبناء المستوطنات اليهودية. وقد سُوِّغت هذه السياساتُ بإبرازها حلًّا لنموِّ السكان اليهود في إسرائيل بتلبية احتياجاتهم الاقتصادية (Jakubowska 1992, 91). ووفقاً لكناعنة (2002)، فقد أصاب القيادةَ اليهودية، مُتمثِّلة في بن غوريون، قلقٌ حول التوازن الديموغرافي في مناطق مثل الجليل، فقد أدَّى توزيع عشائر النقب في منطقة السياج إلى أن تضع القيادة الإسرائيلية خططاً حتى تسيطر عليهم وتوطِّنهم قسراً.

STUDENTS-HUB.com

كانت سياسةُ الحكومة تهدُفُ إلى توطين بدو النقب وتمدينِهم (Shamir 1996)، ويشير لو ـ يون (2003, 180) إلى أن النهج الإسرائيلي حيال بدو النقب تضمَّنَ ثلاثَ إستراتيجياتٍ أساسيةً هي: الترحيل، وإعادة التوطين، وإعادة الهيكلة والبناء. وقد استخدمت إسرائيلُ، أثناءَ تنفيذها لقانون التخطيط والبناء لعام ١٩٦٥، أساليبَ عدوانيةً عنيفة؛ لإجبار بدو النقب على الانتقال إلى المدن (Shamir 1996 246)، ويستخدم غازي فلاح (2005) مصطلحَ (التحويط أو المحاصرة) (enclavization) لوصف سياسات السيطرة المكانية تجاه بدو النقب.

وقد أضرَّت السياساتُ المذكورة بأسلوب حياة البدو إضراراً شديداً، وأجبرتهم على العيش في حيز محدود محاصَر اقتصاديّاً وجغرافيّاً.

كان أحدُ أهداف خُطط الحكومة من التوطين القسري للعرب في النقب تفكيكَ القبائل والعشائر البدوية وتفتيتها، وإجبارها على العيش إلى جانب عشائر أخرى لم تكن تربط بينها أية صلات من قبل، وذلك في نطاقٍ جديدٍ يتناسَبُ مع خُطط التوطين؛ ولذلك تتشابَهُ سياسةُ إعادة تشكيل العشائر وصهرها معاً مع سياسة اعتراف الدولة بعدد قليل من العشائر دون غيرها، وإجبار باقي العشائر على الانضمام إليها؛ ليَسلَمُوا من عمليات الطرد والتهجير. لكنَّ سياسةَ التوطين القسرية في القرى الجديدة تتناقَضُ مع متطلَّبات حياة البادية، والاعتراف بمِلكية البدو لأراضيهم وحيِّزِهم التاريخي. وكما يشير دوين شامبين، فإن «المطالبة بالحيِّز قيمةٌ أساسيةٌ لمعظم المجموعات الأصلية». (Champagne 2003, 250).

وقد صمَّمت الحكومةُ خُططَ التوطين القسري لإضعاف مطالِب بدو النقب وبئر السبع باستعادة أراضيهم، والحد من أنشطة البناء والسَّكَن غير المنظم. كانت خُطة

STUDENTS-HUB.com

سَلخ أهل النقب من بداوتهم وعروبتهم ثم تمدينِهم تهدُفُ لتهويد الأرض والإنسان.

(Abu Saad 2008 Abu Saad, Yonah, Kaplan 2004, Shamir 1996, Yiftachel 2003, Law-Yone 2003, Falah 1989a, 1989b).

وفي المقابلات التي أجريتُها مع عرب النقب استخدموا مصطلحَ «التوطين القسري»، إشارةً إلى عملية توطينهم التي فُرِضَت دونَ استشارتهم أصلاً، وكانت

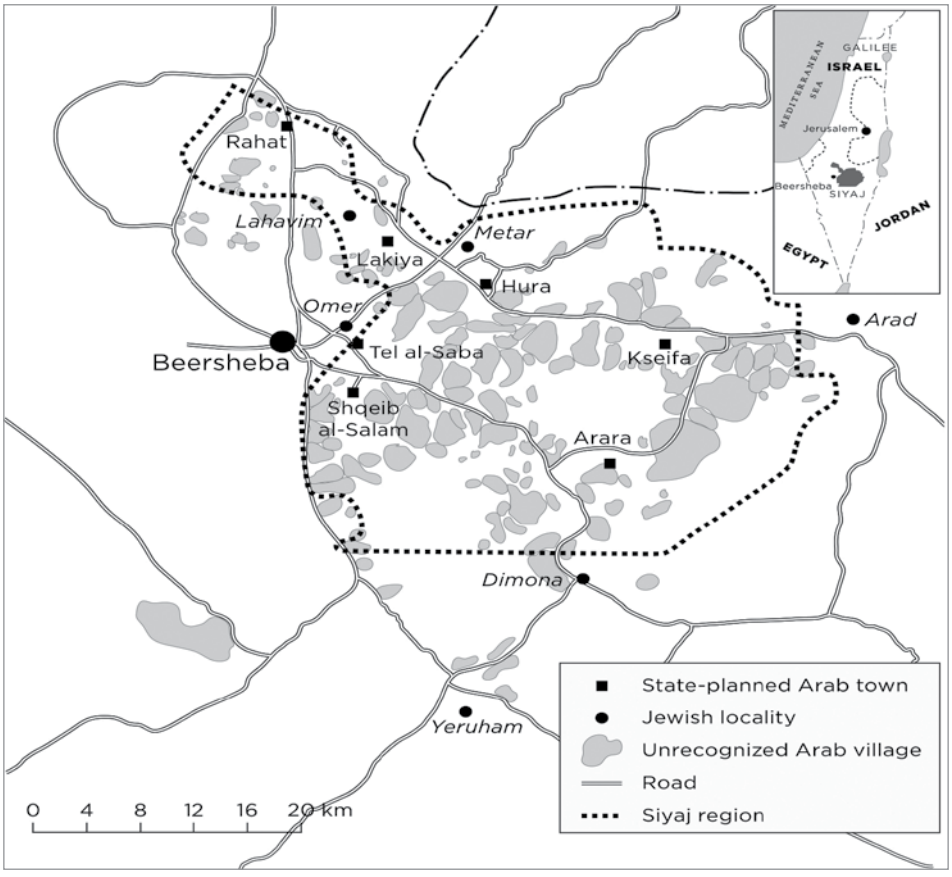

الصورة: ٩-١ موقع المدن والبلدات داخل المنطقة العسكرية المغلقة.

المصدر: المؤلف.

STUDENTS-HUB.com

إحدى الأدوات الرئيسة التي استخدمتها إسرائيلُ في هذا التوطين منعَ تراخيص البناء، وذلك حتى يحدُّوا من سيطرة البدو على الأرض (Maddrell 1990, 9). وعلى الرغم من استعانة دائرة أراضي إسرائيل بخبراءَ، مثل علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع الإسرائيليين، قبيل وضع خُطط للبلدات العربية في النقب، فإن هؤلاء لا يُدرِكون فعلاً نمطَ حياة البدو وثقافتِهم في المنطقة، وحقيقة دعوى مِلكيتهم التاريخية، فضلاً عن التصورات العشائرية لخطط التوطين.

نموذج قرية تل السبع:

تل السبع (أو تل أبو محفوظ) ظهرت في الخرائط البريطانية وخرائط صندوق استكشاف فلسطين عام ١٨٨١، وهي قرية تاريخية منذ مئات السنين، وليست نموذجاً لقرية جديدة كما تراها خُطط الاستيطان القسري. وقد قررت اللجنةُ المشتركة بين الوزارات الخاصة بخطة التوطين بناءَ بلدةٍ نموذجيةٍ أُولى، لِتكونَ خُطوةً في تنفيذ مشروع التوطين القسري. وتل السبع أولُ بلدة بَنَتها الحكومةُ لبدو النقب، وتقعُ على بُعد بضعة أميال شمالَ شرق مدينة بئر السبع، وبُنِيَ عددٌ من المنازل الإسمنتية هناك في العام ١٩٦٥ (Lithwick 2003, 185)، وفي العام ١٩٦٨ بَنَت السلطاتُ الإسرائيلية تسعةً وأربعين كُوخاً صغيراً، وزوَّدتها بالماء والكهرباء، ووفرت الخدمات الطبية أيضاً (Lewando-Hundt 1979)، كان الكوخ مكوناً من غرفتين فقط، وعُدَّ ذلك كافياً لاستيعاب عائلة واحدة (*sawt al-Bilad,* July 1, 1984). ولكنَّ سكانَ المنطقة العرب كان لهم ردُّ فِعلٍ؛ فقد تركوا معظم هذه البيوت التي بنتها الحكومة خاويةً، إلا قليلاً منها قد استأجرَه بعضُ معلمي المدارس الذين أتَوا من شمال البلاد خلالَ وقت عملهم في سِلك التعليم في النقب.

امتنع العرب في النقب عن العيش في تل السبع بسبب مطالباتِهم بمِلكية

STUDENTS-HUB.com

الأراضي في المقام الأول، ووصفت لونيا جاكوبوفسكا كيف ظلت تل السبع خاوية على عُروشِها عدةَ سنوات (1992, 91) . وأكّد أفينوعام مئير أن تل السبع شكَّلت إخفاقاً لمخطط المشروع الحكومي؛ لأن عدداً قليلاً جدّاً من العائلات قد انتقل إلى القرية، فمن أصل ١٢٠٠ عائلة انتقلت سبعٌ وعشرون عائلةً فقط (Meir 1997, 97)، وقد حرَصَ بدو النقب على تجنُّب فشَل مطالبهم بالأرض؛ لذا رفضوا أن يسكنوا في البيوت التي بنتها الحكومةُ، أو ينتقلوا إلى تل السبع. وكان رفض البدو للانتقال إلى المنازل الصغيرة التي بُنِيَت لهم في تل السبع بمنزلة الرد على سياسة التخطيط الفاشلة للمشروع. وعلى الرغم من أن الحكومة اعتقدت ـ خطأً ـ أن البدو سينتقلون إلى المشروع، لكنهم لم يفعلوا، لا سيما أن أحداً لم يتشاوَر معهم قبل تشييد المباني. أضف إلى ذلك، أن جودةَ بناء المنازل كانت رديئةً، كذلك لم تُوفَّر مساحةٌ كافية لاستيعاب العائلات التي لديها أطفالٌ. بعبارة أخرى: فَشِلت سُلطاتُ التخطيط في مراعاة احتياجات العرب ومطالبِهم المستمرة بحق مِلكية أراضيهم قبل السكن في تل السبع.

وقد أدت مقاومة البدو لمشروع التوطين في تل السبع إلى فشله، وهو ما سبب تحولاً في سياسة السلطات؛ إذ بدؤوا يراعون احتياجات أهل المنطقة مراعاةً أفضلَ نوعاً ما، وهكذا فشلت خُطةُ تل السبع نتيجةً لمقاومة البدو التغييرَ الذي فُرِضَ عليهم. (Champagne 2003, xxxi).

ونستطيعُ كذلك أن نُرجِعَ فشلَ أول مشروعٍ توطين قسريٍّ في النقب لكونِه أحدَ أشكال عدم التعاون الاجتماعي العلني، الذي يُبيِّن أيضاً كيف قابل البدو القوانين بالعصيان ـ التي رأوها غير أخلاقية ـ لتهميش الخُطط الإسرائيلية. والدولُ الاستيطانيةُ الاستعمارية تحتاج إلى البدء في التفاوُض مع السكان الأصليين واحترام

STUDENTS-HUB.com

ثقافتهم؛ لكن السلطات الإسرائيلية لم تتشاور مع بدو النقب قبل وضع خُطط لتوطينهم، وفي المقابل لم يحترم البدو هذه الخُطط القسرية. ويسلّط جين شارب (1973, 286) الضوءَ على هذا الرد بوصفه شكلاً شعبيّاً محليّاً من عدم التعاون مع الخطط الحكومية.

نضال أهل النقب في نهاية وقت الحكم العسكري، وإستراتيجيات المطالبة بأراضيهم التاريخية:

كان ردُّ بدو النقب الفوري على خطط الحكومة لتوطينهم هو تبني إستراتيجية الصمود، تتضمَّن بناءَ منازلَ خشبيةٍ وإسمنتية على أراضيهم دون أي ترخيص. وكما أفاد غازي فلاح فإن ٨٠٪ من البيوت المبنية في النقب قبل عام ١٩٧٠ كانت عَفويةً وغير معترَف بها، رغم أنها بُنِيت على أراضيهم التاريخية، ومع ادِّعاء الحكومة أن هذا النوعَ من البناء غيرُ قانوني (Falah 1989, 48). واختار بدو النقب الصمودَ والبناء على أراضيهم دونَ تصاريحَ، بوصف ذلك نوعاً من النضال للبقاء والصمود، وكان هذا أكثرَ أشكال المقاومة نجاعةً وقتَ الحكم العسكري وبعده، وقد أثار قلقَ صانعي السياسة الإسرائيليين.

كان ساسةُ الحكومة يخشون ألّا يتنازلَ بدو النقب عن مطالباتهم بالأراضي، وهذا ما نراه اليوم بعد تقديم المئات من دعاوى المِلْكية التي سجَّلها أهل النقب منذ عام ١٩٧٠. ففي ستينيات القرن الماضي، بدأت تجمُّعاتٌ وأبنيةٌ خشبية وإسمنتية تظهر في مناطق مختلفة في النقب، ولم تكن هناك سياسة فاعلة لمنْعِ إقامتها. وهذه القرى الصغيرة، التي عدَّتْها الحكومةُ غيرَ قانونية، بدأت تظهر بوضوحٍ في أنحاء النقب فورَ انتهاءِ الحُكم العسكري (Jakubowska 1992, 90). وإلى يومنا هذا، لا يزال نصفُ بدو النقب يرفضون الانتقال إلى البلدات المخططة (Shamir 1996,

STUDENTS-HUB.com

246). وكما أشار شامبين (2003, xxv) فقد كان جزءاً من ثقافة الشعوب الأصلانية أن «يحافظوا على مطالَبتِهم بالأرض»، رغم الخطط الكثيرة لتوطينهم على يد الدولة الحديثة.

وعلى ضوء الكثير من دعاوى ملكية بدو النقب داخل حدود البلدات المخطط لها، رفض الباقون منهم أن ينتقلوا إلى هذه البلدات حتى تُحَل قضية الأرض، ويمنع نشوب صراع مع مُلّاك الأراضي أنفسِهم في تلك القرى. لقد بنَى أهلُ النقب كثيراً من المنازل في النقب، في وقت قصير غالباً؛ لتجنُّب الصدامات مع أجهزة المراقبة الحكومية. لم تكن أعمالُ البناء هذه شكلاً من أشكال العمل الجماعي المنظَّم فقط، بل كانت فرضَ أمرٍ واقعٍ على أرضهم التاريخية. هذا بالإضافة إلى ازدياد زراعة كثيرٍ من الأراضي الزراعية التي لم يُسمَح بدخولها سنواتٍ عديدةً، بوصفه شكلاً من أشكال النضال في النقب، رغم محاولة تخريب تلك المحاصيل وتدميرها تدميراً منتظماً.

ولمساعدة الناس على الصمود، كانت هناك لجانٌ محلية في القرى، وأيضاً من الحركات الإسلامية التي كانت تجمعُ التبرُّعات دائماً لسد احتياجات القرى. لقد سطَّر البدو نمطَ صمودٍ أسطوري في النقب، وأيضاً في ضواحي القدس، كما هو الحال في قضية بدو الخان الأحمر الذين هُجِّروا عبر تاريخ الاستعمار من النقب، وصمَدُوا في أراضيهم رغم أعمال الهدم والتهجير المستمر.

هذا الفشل الكبير لمشروع تل السبع قد أجبر الحكومةَ على إجراء تغييراتٍ سريعةٍ على خُطط التوطين القسري. فكانت البلدةُ التالية المُخطَّط لها، وهي رهط التي أُسِّست رسميّاً في عام ١٩٧٢، مختلفةً تماماً؛ لأن الحكومة سمحت للبدو ببناءِ منازِلِهم بأنفسهم. ورغم أن مشروع مدينة رهط، البالغ تعداد سُكانها (٧٠ ألفَ

STUDENTS-HUB.com

نسمةٍ اليوم) كان الأنجحَ من بين القرى في النقب؛ فإن رهط هذه ما زالت تعاني الإهمالَ والفقرَ وشُحَّ الموارد، ونسبة التعليم فيها متدنية رغم التطورات في المدة الأخيرة. ورغم أن المدينة قد أصبحت من أكثر المدن العربية المكتظة في البلاد؛ فقد أصبحت كذلك المركزَ الاقتصادي والتجاري لبدو النقب. وما زالت المدينة تفتقر إلى الخدمات الأساسية؛ من مكتباتٍ عامة، وكُلِّياتٍ، ومرافقَ اقتصادية وثقافية حتى ترتقي إلى مستوى مدينة تُعدُّ ثاني كُبرى المدن العربية بعد الناصرة اليوم، وما زال الطريق طويلاً لترتقي رهط إلى مستوى مدينة عربية عصرية.

وقد انتقل بعضٌ من بدو النقب للعيش في هذه المدن؛ إما عن طريق التوصُّل إلى اتفاق مع الدولة بذلك حول أراضيهم التاريخية، وإمّا لأن الدولة أجبرتهم قسريّاً على ذلك. ولا يزال بدو النقب، الذين انتقلوا للعيش في هذه البلدات، يشعرون بالخذلان وخشية الانتقال إليها؛ لأنهم يشعرون بأنهم وقَعُوا في فخ خُطط الدولة الاستيطانية التي لم تعترِف بأراضيهم حتى اليوم. ويفضِّلُ كثيرٌ من بدو النقب العودةَ إلى أراضيهم على أن يحيَوا غرباءَ في إحدى هذه البلدات الفقيرة. وتُثبِت شهادة أحد العرب، الذين انتقلوا إلى رهط في مراحل بنائها المبكِّرة، النتائجَ المزرية لسياسات التوطين القسري. هذا بالإضافة إلى أن كثيراً قد عبَّروا عن استيائهم من سياسة التوطين، واصفينَ إيّاها بأنها سياسةُ سلبٍ لأراضيهم التاريخية، لا محاولةٌ لتوطينهم.

فبعد أن صاغت الحكومة برنامجها لتوطين بدو النقب في بلدات مخططة، اكتشفت أن خططها تلك لا تناسب الواقع ومتطلبات الزراعة والأرض. وبعبارة أخرى: فإن السلطات الإسرائيليةَ فقَدَت سيطرتها على الانتشار الديموغرافي وتحرُّك البدو بعد إلغائها للحُكم العسكري. فقد باتت حركةُ البدو حرةً أكثرَ ممّا قبل؛ لأن نظامَ تصاريح التنقُّل لم يعد قيدَ التطبيق. (Belge 2009).

STUDENTS-HUB.com

وقد اتخذ بدو النقب منحى آخر في مقاومة خطط التوطين، التي تمثلت في محاولات إيجاد حلٍّ لمطالبهم بمِلكيتهم للأرض، قبل أن يُنقَلوا إلى البلدات المخطَّطة، فقد طلبوا من الحكومة بناءَ قرىً زراعيةٍ في المواقع التي اقترحها البدو أنفسُهم. وأفادت صحيفة (دافار) أن كثيراً من مشايخ البدو حذروا الحكومةَ بأنهم سيستأنفون دَعاواهم أمام المحاكم، لتسوية مطالبهم المتعلقة بالأرض قبل بَدء خُطط التوطين والانتقال للبلدات، فمثلاً لجأت عشيرةُ العطاونة إلى وزارة الزراعة لتسوية مِلكية العشيرة للأرض، قبل تطبيق الخُطط لنَقلِها إلى البلدات المخطَّطة.

(*Davar,* June 29, 1960).

وصعَّدَ البدو في النقب من حملتهم للحصول على حقوق مِلكيتهم للأراضي، وذلك بالدعوة إلى مؤتمرٍ عشائري لاعتماد سياسة موحَّدة ردّاً على خُطط وزارة الزراعة. ويشدِّد شامبين على أن الادعاءات المضادة للبدو تتناقَضُ وأهداف الدولة القومية (Champagne 2003, xxv). كذلك يؤكد يفتاحئيل (2003) حقيقةَ أن بدو النقب طوروا أيديولوجية مضادة لسياسات الحكومة، للحصول على حقهم في العيش على أراضيهم التاريخية.

وقبل أن تفرض الدولةُ خُططَ التسوية على أهل النقب وقَّع ثمانية عشر شيخاً من البدو عريضةً في عام **١٩٦٥** طلبوا فيها من الحكومة حلَّ قضايا ملكية الأراضي. وتصف لينداسميث (1999, 109) الإجراءاتِ المباشرةَ والعرائضَ بوصفها من وسائلِ نِضال الشعوب الأصلانية الأخرى للحصول على حقوقها في الأرض. وتبنَّى بدو النقب كتابةَ العرائض بوصفها شكلاً من أشكال المقاومة والنضال؛ للحصول على الاعتراف بمِلْكية أراضيهم. فعلى سبيل المثال أُرسِلت عريضةٌ أخرى إلى رئيس الوزراء ليفي أشكول في **٢٠** يونيو **١٩٦٦**، بالإضافة إلى اثنتي عشرة

STUDENTS-HUB.com

نسخةً أُرسِلَت إلى مكاتبَ وزاريةٍ مختلفة، في حين أن عريضة عام **١٩٦٥** تضمَّنَت قضايا أخرى تهمُّ بدو النقب، لكن القضية الرئيسة كانت الأرضَ، التي ذكَّرَ فيها المشايخُ الحكومةَ بالاتفاق الذي كان بينهم وبين الدولة عام **١٩٤٨**؛ حينَ وافق المشايخُ على البقاء داخل حدود الدولة وتحت الحكم الإسرائيلي، بشرط موافقة السلطات على طلبِهم البقاءَ على أراضيهم، ووافقت الدولة على مطالبهم؛ بأن يعيشوا على أراضيهم، وأن يزرعوها كبقية مواطني الدولة، إلا أنها لم تفِ بهذه الوعود حتى الستينيات.

وقد وردَتْ في عريضة البدو لعام **١٩٦٥** نقاطٌ عديدة؛ منها عدم السماح للبدو بزراعة أراضيهم الأصلية، وأهم تلك النقاط التي طرحها المشايخُ في العريضة أن العشائر أصبحت مهجَّرة داخليّاً ـ داخل حدود دولة إسرائيل، وطلبوا من رئيس الوزراء مراعاة هذه العوامل عند النظر في مطالبهم، وهي:

أولاً: اعترافُ الحكومة بملكيتهم للأرض مثلما حدثَ خلال الفترتين العثمانية والانتداب البريطاني.

ثانياً: الحاجة إلى حل مشكلة النازحين والمهجَّرين، بالسماح لهم بالعودة إلى أراضيهم.

ثالثاً: الاستجابة للمطالب وحلُّ دعاوى الملكية لأراضي النقب، قبل الشروع في أي سياسة تهدُف إلى نَقلِهم قسريّاً إلى البلدات المخططة.

رابعاً: شدَّدت الرسالة على أن بدو النقب لن يتخلَّوا عن مطالباتهم بحقهم في الأرض ما داموا على قيد الحياة، حتى لو انتهجت الحكومةُ العنفَ معهم.

خامساً: ذكَّر مشايخُ البدو الحكومةَ الإسرائيلية بأنهم انتظروا ثمانية عشر عاماً

STUDENTS-HUB.com

من أجل أن تعالج الحكومةُ مطالباتِهم المتعلقة بملكية الأراضي دون جدوى[1].
(ISA / GL 17003/1).

ومن الواضح أن الضغط الذي مارسَه بعض المشايخ كانت له نجاحاتٌ فورية؛ فقد عُقِد اجتماعٌ مع السيد توليدانو، المستشار الحكومي لشؤون الأقلية العربية، والجنرال شلومو شامير، مدير دائرة أراضي إسرائيل؛ ففي يونيو عام ١٩٦٦ التقى ما يقرُبُ من ٦٠ من مشايخ النقب وأعيانه توليدانو وشامير في بئر السبع. وفي هذا الاجتماع، عاد المشايخ إلى ذِكْر القضية المركزية المتعلقة بملكية الأراضي التي وردت في العريضة، كذلك أثاروا مسألة مهمة أخرى تتعلَّق بمقترحات توطينهم الجديدة وتسوية المطالب الخاصة بملكية الأراضي البدوية في المدن المخطَّطة (ISA / GL 17003/1). والأهم من ذلك هو أن هذا المثال يوضح أن البدو كانوا يشتركون في نشاطات احتجاجية منظمة في تلك المدة. أما فيما يخص جين شارب، فإن إصدار العرائض والاحتجاجات يُعدُّ شكلاً من أشكال النضال السلمي. وقد حاول بدو النقب جاهدين فَهْمَ قرارِ السلطات بتوطينهم القسريِّ، وكان اجتماعهم مع الإسرائيليين صورةً من صُور التفويض والضغط الجماعي لتغيير مخطَّطات الحكومة. (Sharp 1973, 120-133).

وقد قدم بدو النقب شكاوى أخرى مباشرة إلى الحاكم العسكري نفسه؛ ففي عام ١٩٦٦ عبَّرَ الشيخ حسن أبو ربيعة علناً عن آرائه إلى ساسون بار تسفي الحاكم العسكري، حول حملة البدو للاعتراف بمِلكيتهم للأرض قائلاً: «لن تُرهِبَنا أيُّ مظاهرات أو اعتقالات أو ترحيل، لن نستسلم». (IDFA 72/70-187)، وحذَّر أبو ربيعة مسؤولي الإدارة العسكرية بأن البدو سوف يناضلون بشتى السبل، ومنها اللجوء إلى استخدام القوة.

STUDENTS-HUB.com

كذلك أعرب البدو عن موقفهم من خطط التوطين بقولهم: «لن نعيش في بلدات نكون فيها عالقين في مناطق محدودة». ومع ذلك، أقنع بعضهم بالسكن في تلك البلدات وبناء بيوت دائمة. وفي نهاية المطاف انتقلَ نصفُ بدو النقب فقط إلى البلدات المخطَّط لها، بينما ظلَّ الباقون يعيشون فيما يُعرَف اليوم بالقرى غير المعترَف بها، رافضينَ الانتقالَ إلى تلك البلدات ومُطالِبين بالاعتراف بقُراهم التاريخية وبأراضيهم[٢].

إلغاء الحُكم العسكري وإرثه المستمر:

ظلَّ الحُكم العسكري عبئاً ثقيلاً على الأقلية الفلسطينية في إسرائيل طوال عَقدين من الزمن، وأشبه بحجر الرحى الجاثم على صدورهم، فنُفِّذَت المراحلُ النهائية، من تعديله حتى إلغائه رسميّاً، في أوائل يناير ١٩٦٦ (Jiryis 1976, 54-55)، وكانت النتيجةُ أن بدو النقب أصبحوا حينئذٍ قادرين على التنقُّل إلى بئر السبع وشمال البلاد، كما جاء في تقرير جيروزاليم بوست:

> «فُعِّلت في الجليل وفي النقب أوامرُ جديدة أُصدِرَت بناءً على تعليمات رئيس الوزراء ليفي أشكول... وبموجب تلك الأوامر الجديدة، فإن أكثر من ٢٠.٠٠٠ من البدو الذين يعيشون في مناطق محددة في النقب لن يحتاجوا الآن إلى تصاريحَ فرديةٍ للانتقال إلى أي جزء من إسرائيل، كذلك لن يحتاج ٦٠.٠٠٠ مواطن آخر في المثلث إلى تصاريحَ دخولٍ للمناطق المغلَقة؛ لكن لا يزال سُكان الناصرة غير قادرين على دخول منطقة المثلث دون تصاريح».
>
> (*Jerusalem Post*, January 19, 1966).

وقد عُمِّم إعلان الحكم العسكري في ٨ نوفمبر ١٩٦٦، عندما خاطب رئيسُ

STUDENTS-HUB.com

الوزراء ليفي أشكول الكنيست، وأعلنَ إنهاءَ الحكم العسكري قائلاً: «قرَّرت الحكومة بحلول الأول من ديسمبر هذا العام إنهاءَ مؤسسة الحكم العسكري، وستُحوَّل مسؤولياتُ الإدارة العسكرية إلى أجهزة السلطات المدنية».

(ISA / GL 7128 /7).

وافق الكنيست على تصريح أشكول، وصوَّتَ بأغلبية (٤٨ مقابل ٧) تأييداً لإنهاء الحُكم العسكري:

> «وافقَ الكنيست على تصريح رئيس الوزراء بإعلان إنهاءِ منظومة الحُكم العسكري، ونقْلِ معظم مهامها إلى الشرطة، وكان التصويت (٤٨ مقابل ٧)؛ إذ صوَّت كلٌّ من حزب رافي والشيوعيون الجدد ضد التصريح، بينما امتنع السيِّد أوري أفنيري عن التصويت، كذلك امتنع حزب غاحال». (*Jerusalem Post*, November 9, 1966)

وهكذا انتهى الحكم العسكري رسميّاً في ١ يناير ١٩٦٦، بعدما أُغلقت أغلبية مكاتب الحكم العسكري القائمة، وأُحِيلت مهامُّها إلى الشرطة، ونُقلت مهامُّ الحكم العسكري إلى السُّلطات المدنية، وكذلك لم يَعُد نظامُ التصاريح سارياً (Bauml 2002; Jiryis 1976). وقد ورد في صحيفة هآرتس تحت عنوان رئيس ما يلي:

«إلغاءُ الحكم العسكري ونقلُ السلطة الرسمية للشرطة، إذ أصبحت الشرطةُ الآن مسؤولةً عن التعامل مع التصاريح، وسُمِحَ للعرب بالحصول على تصاريحَ من أي مركز شرطة». (Ha'aretz, December 2, 19660)، ونرى هنا تناقُضاً فيما يتعلق بالحاجة إلى استصدار التراخيص.

ووفقاً لصبري جريس (1976, 63) ، كانت النتيجة المباشرة لإعلان أشكول إغلاق اثني عشر مكتباً للحُكم العسكري في ثلاث مناطق عربية (الجليل، المثلث، النقب)، ومع ذلك لم تُلْغَ الأوامر العسكرية كاملةً حتى عام ١٩٦٧.

STUDENTS-HUB.com

لقد أُلغِيَ الحكم العسكري على الورق فقط، لكن معاناةَ المجتمع العربي لم تزل مستمرةً وأخذت أشكالاً مختلفة، وإن كان ذلك الآن في سياقٍ مدني جديد عوضاً عن الجيش، إذ تولَّت الشرطةُ والسلطات المدنية زمام الأمور، وهو ما يشير إلى أن النظام ما زال بوليسيّاً.

وأفادت جريدة عال-همشمار أن العرب، بعد مرور أكثر من شهر على إلغاء الحكم العسكري، لا يزالون يعانون منه، وتواجِهُهم مشكلاتٌ حقيقية، وكذلك لم تُنفَّذ التعديلاتُ الإدارية التي أُقِرَّت في ديسمبر عام ١٩٦٦، وهو ما حطَّم آمال العرب في أن يروا تغييراً جذريّاً في قضاياهم المختلفة، حتى إنك ترى شهادات بعض العرب في الشمال وقد غلَّفَها اليأسُ، لقد كانوا بائسين ومحبطين.

(*Al-Hamishmar*, April 26, 1967).

كانت السياسة «الجديدة» ببساطة وجها آخر للعملة نفسها، فلم يتغير سلوك السلطات تجاهَ الأقلية الفلسطينية، بل تبدَّلت السياساتُ بصعوبة إلى سياسات أخرى عبَّرت عن المواقف نفسها، فلم يُغيِّر إنهاءُ الحُكم العسكري من وضع العرب الذين ما زالوا يُعامَلون على أنهم خطر أمني. وتطرق الذين أجريتُ معهم مقابلات إلى إلغاء الحكم العسكري، باعتباره تحولاً تكتيكيّاً لم يؤد إلى تغيير ملحوظ، وتحدَّثَ بعضهم عن المدة التي أعقبت انتهاءَ الحكم العسكري، وأنها كانت أكثرَ صعوبة من سابقتها، وهذا لأن السُّلطات قد بدأت في سياسة التوطين، التي قيَّدت حياةَ العرب في النقب أكثرَ مما قبلُ.

ويرى صبري جريس أن إلغاء الحكومة للحكم العسكري كان مجرد خطوة دِعائية؛ إذ ظلَّ كثيرٌ من المناطق مغلقاً، وإرثُ الحُكم العسكري عالقاً في الذاكرة حتى اليوم، وكثيرٌ من القرى العربية التي هُدمت محظورةً، وهو ما منعَ سكانَها من

STUDENTS-HUB.com

العودة إليها، كذلك ظلت قوانينُ الطوارئ ساريةَ المفعول. (Jiryis 1976, 64).

ويشير يائير باومل إلى أوضاع المواطنين العرب في إسرائيل، حتى مستهلِّ عام ١٩٦٧، لم يحدث فيها أيُّ تغييرٍ ملحوظ، وذلك نظراً لبقاء المناطق الأمنية، وسريانِ قانون الطوارئ، وكأن إلغاء الحُكم العسكري لم يغير شيئاً للعرب في النقب. (2002).

إن الحيز والحرية هما أهم الجوانب الحياتية التي حُرم منها الفلسطينيون في الداخل، وبعد فُقدانهما أضحت الحياةُ في البلدات العربية تعكس شكلاً جديداً من أشكال السيطرة. ومع إنهاء الحُكم العسكري، فقَدَ بعضُهم الأملَ في المطالبة بأراضيهم؛ لأنها ستصبح مناطقَ خاضعةً للتخطيط، لا لبناء قُرى عربية جديدة. وفي المقابل، رفضوا العيشَ في البلدات المخطَّطة، وفضَّلُوا البقاءَ في أراضيهم والاحتفاظَ بحريتهم. وهَوَت تطلعاتُ بدو النقب لاسترداد الأراضي إلى مستوياتٍ متدنّيةٍ وخيبة أملٍ ما زالت مستمرة حتى اليوم؛ وهو ما جعلهم يتحركون ليصنعوا صوراً أكثرَ فاعليةً من النضال والصمود، كما حدث مع مخطَّطات برافر والحراك الشبابي ضدَّ مخططات التهجير.

وعلَّق وليد صادق في مقال له في نيو آوتلوك (*New Outlook*) قائلاً: «لقد أُلغي الحكم العسكري، لكن الفلسفة التي غذَّته لا تزال تنبض بشدة في السياسة تجاه العرب، وبين السكان اليهود». (Sadik 1978, 54).

وأثناء حرب عام ١٩٦٧ أُعِيد فرضُ أنظمة الحُكم العسكري على المواطنين العرب في إسرائيل، ولم تُرفَع القيودُ المفروضة على الحركة حتى الثالث من أكتوبر ١٩٦٧، عندما تقرَّر «أن المواطنين العرب يستطيعون التحركَ بين كل المناطق تقريباً دون الحاجة إلى تصاريح». ثم خُفِّف تطبيقُ قوانين الطوارئ العسكرية في عام

STUDENTS-HUB.com

١٩٦٨، وعُزِّزت في المقابل السلطات المدنية (Bauml 2002, 154-55). وأثناء الحرب اعتُقِلَ بعضُ العرب خوفاً من أي عمل عدائي، وبعد الحرب تبنَّت الحكومةُ الإسرائيلية سياسةَ الاعتقالات المنزلية، نتيجةً لتصاعُد موجة القومية في أوساط الأقلية العربية الفلسطينية (Jiryis 1976, 65). وهو ما يُعزِّز الادعاءَ بأن الحكم العسكري لم يُلغَ تماماً في عام ١٩٦٦، بل استمر حتى عام ١٩٦٧ بجميع مفاهيمه.

وتابعت السُّلطاتُ الإسرائيلية إعادةَ توطين المواطنين وطردَهم بعد إنهاء الحُكم العسكري المفترَض، ولعل أوضحَ مثال على ذلك هو قضيةُ أراضي قرية تل الملح في أوائل الثمانينيات، التي تلت توقيعَ معاهدة السلام في كامب ديفيد مع مصر. وكان هذا الاتفاق يعني السلامَ مع مصر، ولكنه لم يعن الشيء نفسه لعائلات النقب التي هُجِّرَت قسراً؛ نتيجةً لمعاهدة السلام. لقد طُرِدَ الآلافُ من سُكان تل الملح، منهم عشائر آل معن (المعنية)، وهي من العشائر التي لها أملاكٌ تاريخية بآلاف الدونمات في منطقة تل الملح حتى اليوم (وما زالت الوثائق العثمانية التي تدلُّ على مِلكيَّتِهم موجودة حتى الآن)، وعشيرة النصاصرة (التي تزعَّمها الشيخ سليمان مصطفى النصاصرة)، والعمور، والزبارقة، وأبو جويد، وأبو عرار، وأبو عجاج، وأبو حامد، وابو حميد، والصرايعة، ابو جويعد، المراحلة، المعابدة، أبو عبيد، أبو عرار، أبو كوش، أبو جامع، أبو نجا، الجويني، وغيرهم آخرون.

هُجِّرَ غالبُ سكان قرية تل الملح التاريخية، وأُجبِروا على الانتقال قسريّاً إلى البلدات المخطَّط لها، مثل رهط وكسيفة وعرعرة، وإلى بلدات خارج النقب، مثل قلنسوة والطيبة واللد والرملة وكفر قاسم.

STUDENTS-HUB.com